الصواعق والشهب المرمية

على ضلالات وانحرافات السقاف المبدعية

تصنيف الفقير إلى ربه القدير
أبي وداعة الأثري
عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالرحمن بن محمد الرحمة

الناشـــر
مكتبة دار الحميضي

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

الــرقــم :RR/14-94/10100163
اسم الكتـاب :الصَّوَاعِقُ والشُّهُبُ المَرْمِيَّةُ
على ضَلَالَاتِ وَانْحِرَافَاتِ السَّقَّافِ البِدَعِيَّة
المؤلــف :رحمة - عبدالرحمن بن يوسف آل
الناشــر :مكتبة دار الحميضي - الرياض
دار الكتاب والسنة - باكستان
إشــراف :دار الحميضي للنشر - الرياض
المشرف الفني :مغل - أبو سلطان
المطبعــة :مطابع الحميضي - الرياض
الطبعــة :الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م
المقــاس 17 x 24 cm x(224-P)



الصَّواعِقُ والشُّهُبُ المَرْمِيَّة
على ضَلالاتِ وانْحِرافاتِ السَّقَّافِ البِدْعِيَّة

٩٠١٫٢٤٠ر
٨٣٨ر الرحمة ، عبدالرحمن بن يوسف
الصواعق والشهب المرمية على ضلالات وانحرافات السقاف
البدعية / تصنيف عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالرحمن بن محمد
الرحمة. - ط ١ . الرياض:
مكتبة دار الحميضي ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م
٢٢٤ - ص ؛ ١٧ × ٢٤سم .
ردمك ١-٨-٠٠-٧٥٤-٩٩٦٠
١ . التوحيد أ . العنوان

رقم الإيداع ٢/١٠/٤٧٥
ردمك ١-٨-٠٠-٧٥٤-٩٩٦٠



مكتبة دار الحميضي
ص.ب ٦٣٥١٩ ـ الرياض ١١٥٢٦
هاتف : ٤٥٩٥٨١٥ ـ ناسوخ : ٤٣٥٦١٦٥



دار الكتاب والسنة
P. O. Box 11106 Karachi 75300
Pakistan

المقدمـــة

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنـا وسيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضلَّ له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا اتَّقوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ ولا تَموتُنَّ إلَّا وأَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[1].

﴿يا أَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثيراً ونِساءً واتَّقوا اللهَ الَّذي تَساءَلونَ بِهِ والأَرْحامَ إِنَّ اللهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً﴾[2].

﴿يـا أَيُّهـا الَّـذينَ آمَنُوا اتَّقوا اللهَ وقُولوا قَوْلاً سَديداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ ويَغْفِرْ لَكُمْ ذُنوبَكُمْ ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورَسولَهُ فَقَدْ فازَ فَوْزاً

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

عَظيماً﴾[1].

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدْي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد :

فإن التصدي للمبتدعة، والرد عليهم، وكشف باطلهم، وتحذير الناس من بدعهم ؛ واجب عظيم، وخطب جسيم، يمتنُّ الله به على عباده الصالحين، إذ هٰذا الأمر يعد من الحراسة للدين، ومن تأمل كتب سلفنا الصالحين ؛ أدرك هٰذا الأمر، ورآه على حقيقته الواضحة البيِّنة، وهو أصل عقدي مهم ؛ فلا بدَّ من القيام به، وتثبيت من يقوم به ؛ إذ ردع البدع والأهواء، ومقارعة أهلها، وإبطالها ؛ إنما هو من باب النصيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وليعلم «أن ردَّ الهوى والبدعة، ونقض الشبهة، ورفض داعي الشهوة : أصل عقدي متصل العقد في اعتقاد أهل السنة والجماعة، وأنهم يدٌ على من ناوأهم، حرب على من عاداهم، يسعى بذمتهم أدناهم، فيقوم بهٰذا الواجب الكفائي من شاء الله من علمائهم، حتى تحيا السنن وينتصر أهلها، وتموت البدعة ويخمد حملتها، ومن في قلبه بقايا مرض منهم ؛ يطوي بساط القيل، ويرد الطرف وهو حسير، **﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾**[2]، وعسى أن يكون سبباً لفكاك المعتقلين من شراك البدعة،

---

(١) الأحزاب : ٧٠ ـ ٧١.

(٢) الأنفال : ٥٧.

وقيود الأوهام، وبالجملة؛ تذكرة راشدة؛ لتلبس الأمة لباسها الذي شرع الله لها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقوم أولو القدرة واليسار في العلم بنصرة السنة وحاملها، والضرب بالبدعة ورأس قائلها، وهٰذا من لوازم الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. . . »[1].

فإذا تقرر هٰذا الأصل في النفوس، وقبلت به القلوب، وعُلِم أن أهل الأهواء لا بدَّ لنا من استئصال شأفتهم، والقضاء على أمرهم، وذلك إما بالقلم واللسان، أو بالسيف والسنان؛ فلقد رأيت تعليقات سوَّدها بدعيٌّ هالك محترق، سمى نفسه حسن السقاف، فأرغَى وأزبد، وشرق وغرَّب، وبعَّد وقرَّب، فلما رأيت هٰذه التعليقات الواهيات والتحريرات النابيات؛ رأيت لزاماً عليَّ أن أرد عليه، وأن أخرج هٰذه الشبه التي يلقيها من رؤوس الناس، حتى يكونوا على بينة من أمرهم، وعلى احتياط في دينهم.

وقد افتضح أمر السقاف هٰذا ولله الحمد، وانكشف حاله للكثيرين، وظهر للقريب والبعيد ما عرف به من الزيغ والجهل، ولكن الشبه خطَّافة، تعلق بكثير من القلوب، فلا بدَّ من التصدي لها، فالكتاب[2] قد وزِّع في أماكن كثيرة، وخاصة في مكة زادها الله شرفاً؛ فهناك من يروِّج له ويدافع عنه، وهٰذا من أبشع الجهل وأشنعه، وهٰكذا أهل البدع، يتواصون دوماً فيما بينهم؛ لنشر الباطل والإفك والزيف، والغمز والتحريف والتبديل، والطعن في أئمة السنة وأهلها وفي كتبها، وهٰذا ديدنهم الذي به على غيرهم

---

(١) «الرد على المخالف من أصول الإسلام» (ص ٢٦).

(٢) أعني به «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي.

يعلون، ومن أجله يفتخرون[1].

---

(١) وأحب أن أشير هنا إلى مسألة هامة جدّاً، وهي أن هٰذا المخلوق السقاف قد اجتر معلوماته هٰذه التي يلقيها شبهاً على الناس من فتات ألقاه إليه شيخه الذي تبناه وتبنى قضيته ـ للأسف الشديد ـ شعيب الأرناؤوط، الذي كنا نحسن فيه الظنون، وندفع ما يبلغنا عنه وما نسمع من سيرته، حتى بلغ السيل الزبى، ووصلت الأمور إلى حد لا يسكت عنه، وتتابعت الأخبار وتكاثرت؛ فالرجل قد اتَّخذ من هٰذا السقاف حبيباً وصديقاً ورفيقاً؛ يسير معه، ويشير عليه، ويدله على ما مرَّ معه خلال حياته العلمية من أمور تشوش من ليس له قدم راسخة في العلوم الشرعية، وتهوش العامة والرعاع؛ ليزعزع ثقة الإخوة السلفيين بطريقهم ومنهجهم، فينثرها هٰذا السقاف في كتبه على أنها من بنات أفكاره، وهٰكذا يشفي الشيخ غله وحقده على الشيخ الألباني والسلفيين، ويسلم من النقد والتجريح، ويحتفظ في الوقت نفسه باحترام أهل العلم لأنه عندهم بريء من ذٰلك كله لا كتب ولا قال.

ولٰكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن، فالأمر لم يعد خافياً على الإخوة من أهل الحديث في الأردن، وخاصة بعد أن صرح شعيب الأرناؤوط بنفسه لكثير ممن ظنهم يكتمون عنه بأنه يساعد السقاف ويشير عليه ولكنه لا يكتب له!! فافتضحت هٰذه المسألة، وتكلم فيها الناس، وتعجب منها العقلاء!!

والعجيب حقّاً أن شعيباً عوضاً عن أن يثوب إلى رشده ويقف عند حده؛ فإنه زاد وازداد، بل أصبح ظهوره مع تلميذه المحبب في صف واحد في المجالس والمحافل أمراً مألوفاً، وتعاونا بالمال لنشر بعض الكتب المرجفة الشائنة للسلفية والسلفيين.

ولعل أبشع صورة للتعاون بين الشريكين تلك الصورة التي تبدَّت في المناظرة التي جرت بين هذا السقاف وبين بعض الإخوة من أهل الحديث في الزرقاء في الأردن بشأن تكفير هٰذا المخلوق لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فكان شعيب الأرناؤوط ـ للأسف الشديد ـ معيناً للسقاف؛ يغضب لغضبه، ويفرح لفرحه، ويرضى لرضاه!!

فيا لله العجب من شأن شعيب الأرناؤوط الذي حقَّق كتاب «زاد المعاد» لابن القيم رحمه الله تعالى؛ ترى هل يوافق تلميذه الدعي البغيض في تكفير شيخ الإسلام، أم أن حسده للشيخ الألباني وكراهيته للسلفيين هي التي ألقته في هٰذه الهوة العميقة المنتنة التي لا لا يسقط فيها إلا مبتدع بغيض خوى قلبه من خشية الله تعالى؟!

فهٰذه وتلك من الأسباب التي دعتني لكتابة هذا الرد، علماً بأنني لم آتِ بجديد، وإنما اعتمدت على كتب أئمة الهدى والدين، وخاصة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن قيم الجوزية؛ فقد استفدت منها أشد الاستفادة، وهٰذا من باب عزو العلم إلى أهله، فرحمهما الله وقدس روحهما[1].

واعلم يا أيها السني! أننا لا بدَّ لنا من التعاون؛ فنحن في عصر كثرت فيه الأهواء، وأصبح أهل السنة فيه غرباء؛ فلا بدَّ أن نسعى إلى التعاون فيما بيننا، على وفق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ فذاك في حقنا أوجب، ولنا أنفع وأجدى، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وها أنا ذا الآن شارع فيما قصدت من الرد؛ فالله أسأل أن يقوي حجتي، وأن يسدِّد قلمي، وأن يرزقني هدياً قاصداً، ويجنبني منكرات الأخلاق والأهواء؛ إن ربي لسميع الدعاء.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

حائل — **وكتب ذلك**

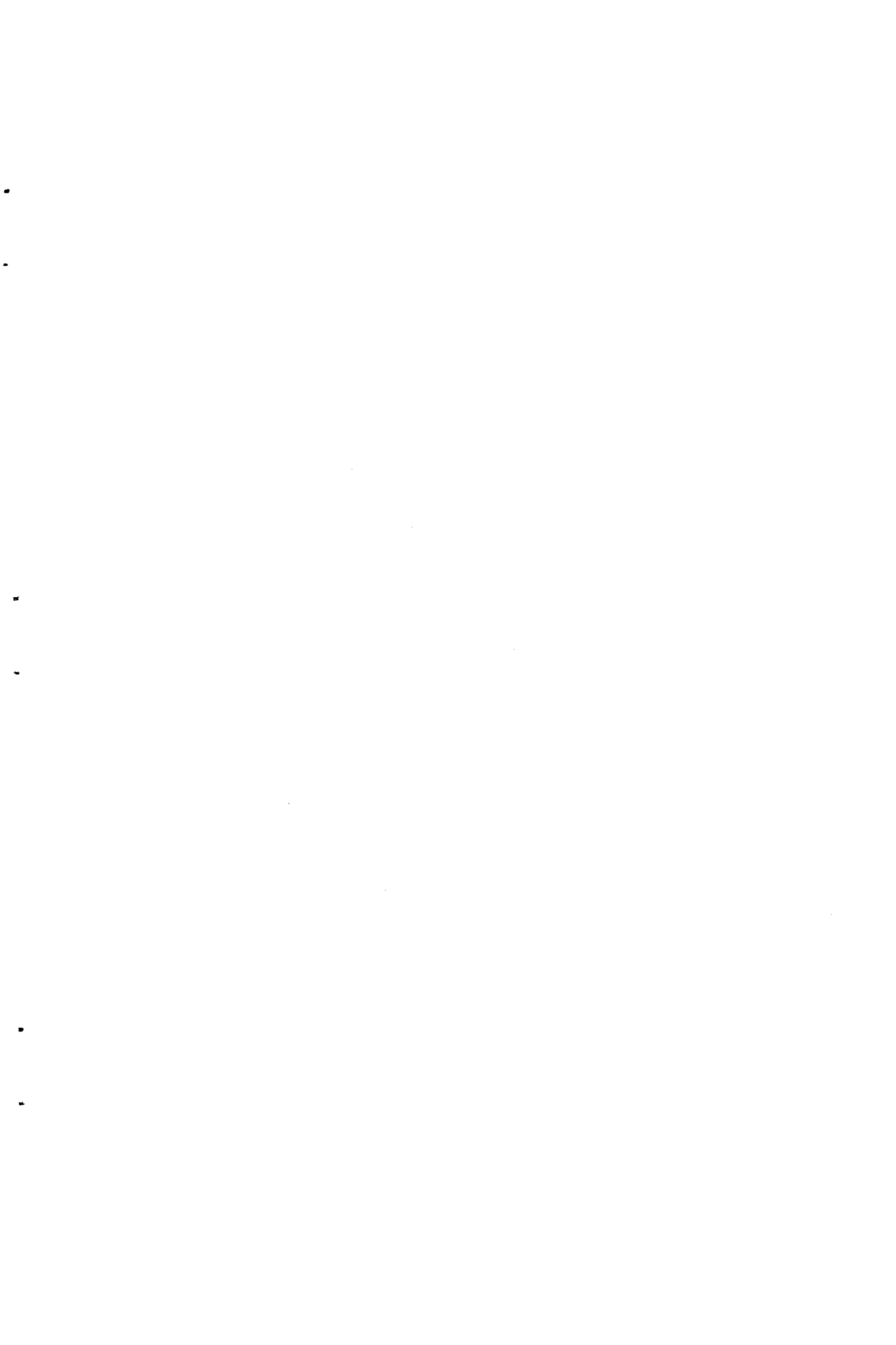
١٦ / ١ / ١٤١٤هـ — **أبو وداعة المدني الأثري**

= إنني إذ أذكر هنا هذا الكلام فإنما أذكره لسببين اثنين:

أولهما: للإشارة إلى أني لا أرد في رسالتي هٰذه على هٰذا السقاف الدعي، فهو والله عندي أحقر شأناً من أن يلتفت إليه، أو يشتغل بأمره، أو يضاع عليه الوقت، ولكني أرد على الشاد على عضده المخفي خبيئة صدره حرصاً على كتاب يباع أو غيره من لعاعة الدنيا.

وثانيهما: من باب الاستجابة لله تعالى في قوله: ﴿فقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾، فلعل شعيباً يتَّعظ ويعظ تلميذه أو يهجره على الأقل ويستغفر ربه ويتوب إليه؛ فالمسالك ذميمة، والنهاية وخيمة، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور.

(١) وذٰلك ما وافقا فيها الدليل، ولله الحمد والمنة.



الفصل الأول
عقيدة ابن الجوزي في ميزان الأئمة

إنه لمن المعلوم أن ابن الجوزي مضطرب في العقيدة، وخصوصاً في باب الأسماء والصفات، ولقد تكلم عليه كثير من الأئمة، وبيَّنوا حاله، وكتابه «دفع شبه التشبيه» دليل قاطع وبرهان واضح على اضطرابه في العقيدة.

ولقد اهتم بهٰذا الكتاب كثير من المبتدعة، وتلقَّفوه، وتعلَّقوا به أيَّما تعلق؛ لأنه وافق هوى في أنفسهم، وغرضاً خفيّاً في صدورهم، فحققوه، وأعادوا طبعه.

فأحببت في هٰذه العجالة أن أبيِّن عقيدة الرجل قبل أن أتطرَّق إلى تعليقات ذٰلك الخساف المتهور، الكاذب على الأئمة، المدعو بـ (حسن السقاف)، الذي نسج على منوال الكوثري، واتَّبع خطاه، واتَّخذ من ضلالاته سلَّماً للشهرة بين الناس، ووسيلة لتصيُّد المريدين التالفين، وذٰلك بعد أن قصَّر به العلم النافع عن أن يتبوَّأ مكانة يعلو بها على عباد الله، فقلب الرجل للحق مجنَّه، واتَّخذ الهوى حليفاً له، وباع دينه بعرض من الدنيا قليل، فسبحان من القلوب بين أصابعه يقلبها كيف يشاء، ونعوذ به من الانغماس في الضلال والغي.

وإن أقل ما يقال في ابن الجوزي أنه شحن كتبه بتحقير أهل السنة، والتسفيه بهم، والحط من قدرهم، والإنزال من مكانتهم، ومن رأى كتبه كـ «صيد الخاطر»، و «تلبيس إبليس»؛ علم ذلك.

وإنني في هذا المقام أود أن أنقل من كلام بعض أئمة السلف ما يعضد قولي هذا ويقويه بإذن الله سبحانه وتعالى:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤ / ١٦٩): «إن أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب[١]، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات، بل له من الكلام في الإثبات نظماً ونثراً ما أثبت به كثيراً من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف[٢]؛ فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس؛ يثبتون تارة وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصفات؛ كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي».

وقال ابن رجب الحنبلي رحمه الله في «ذيل الطبقات» (٣ / ٤١٤): «ومن أجله[٣] نقم عليه جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتد نكيرهم عليه في ذلك، ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف، وهو وإن كان مطلعاً على الأحاديث والآثار، فلم يكن يحلّ شبه المتكلمين وبيان فسادها، وكان معظماً لأبي الوفاء بن عقيل، متابعاً لأكثر ما يجد من كلامه، وإن كان قد رد عليه في بعض المسائل، وكان ابن عقيل بارعاً في الكلام، ولم يكن تام الخبرة بالحديث والآثار؛

(١) أي: باب الأسماء والصفات.

(٢) «دفع شبه التشبيه».

(٣) أي: التأويل.

فلهٰذا يضطرب وتتلون فيه آثاره، وأبو الفرج تابع له في التلون».

قلت: روى ابن بطة في «الإبانة» واللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» عن أبي مسعود؛ أن حذيفة قال له: «إن الضلالة حق الضلالة أن تعرف ما تنكر وتنكر ما كنت تعرف، وإياك والتلون في الدين؛ فإن دين الله واحد».

وقال ابن قدامة المقدسي رحمه الله كما في «ذيل طبقات الحنابلة» (٣ / ٤١٥) و«السير» (٢١ / ٣٨١): «وكان صاحب فنون، كان يصنف في الفقه ويدرس، وكان حافظاً للحديث؛ إلا أننا لم نرتض تصانيفه في السنة، ولا طريقته فيها».

وقال عنه السيف ابن المجد رحمه الله كما في «السير» (٢١ / ٣٨٢): «سمعت ابن نقطة يقول: قيل لابن الأخضر: ألا تجيب عن بعض أوهام ابن الجوزي؟ قال: إنما يتبع على من قلَّ غلطه، فأما هٰذا؛ فأوهامه كثيرة».

وقال السيف: «ما رأيت أحداً يُعتمد عليه في دينه وعلمه وعقله راضياً عنه».

وهناك رسالة وجهها لابن الجوزي عصريه وقرينه الشيخ الإمام الزاهد إسحاق بن أحمد العثلي رحمه الله، أنكر فيها على ابن الجوزي مذهبه في باب الأسماء والصفات، وأرشده فيها إلى الحق الواضح المبين، ورأيت من تمام الفائدة ـ بل للضرورة الملحَّة ـ أن أنقلها بتمامها وطولها[1] لنفاستها وعظيم فائدتها، حتى يحيا من حيَّ عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة،

---

(١) وذٰلك في مسائل الأسماء والصفات؛ فليرعْ إلى ذلك.

ويقضي الله أمراً كان مفعولاً، وهي موجودة في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢٠٥ - ٢١١).

قال ابن رجب: «وأرسل رسالة طويلة إلى الشيخ أبي الفرج بن الجوزي بالإنكار عليه فيما يقع في كلامه من الميل إلى أهل التأويل؛ يقول فيها:

من عبيد الله إسحاق بن أحمد بن محمد بن غانم العلثي إلى عبد الرحمن بن الجوزي حمانا الله وإياه من الاستكبار عن قبول النصائح، ووفقنا وإياه لاتباع السلف الصالح، وبصرنا بالسنة السنية، ولا حرمنا الاهتداء باللفظات النبوية، وأعاذنا من الابتداع في الشريعة المحمدية؛ فلا حاجة إلى ذلك؛ فقد تُركنا على بيضاء نقية، وأكمل الله لنا الدين، وأغنانا عن آراء المتنطعين؛ ففي كتاب الله وسنة رسوله مقنع لكل من رغب أو رهب، ورزقنا الله الاعتقاد السليم، ولا حرمنا التوفيق، فإذا حُرمه العبد؛ لم ينفع التعليمُ، وعرفنا أقدار نفوسنا، وهدانا الصراط المستقيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وفوق كل ذي علم عليم.

وبعد حمد الله سبحانه، والصلاة على رسوله؛ فلا يخفى أن الدين النصيحة، خصوصاً للمولى الكريم والرب الرحيم، فكم قد زل قلم، وعثر قدم، وزلق متكلم، ولا يحيطون به علماً؛ قال عزَّ من قائل: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجادِلُ في اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ولا هُدىً ولا كِتابٍ مُنيرٍ﴾**[1].

وأنت يا عبد الرحمن! فما يزال يبلغ عنك ويسمع منك ويشاهد في كتبك المسموعة عليك، تذكر كثيراً ممَّن كان قبلك من العلماء بالخطإ؛

---

(١) الحج: ٨.

اعتقاداً منك أنك تصدع بالحق من غير محاباة، ولا بد من الجريان في ميدان النصح: إما لتنتفع إن هداك الله، وإما لتركيب حجة الله عليك، ويحذر الناس قولك الفاسد.

ولا يغرك كثرة اطلاعك على العلوم؛ فربَّ مبلَّغ أوعى من سامع، وربَّ حامل فقه لا فقه له، ورب بحر كدر ونهر صاف؛ فلست بأعلم من الرسول ﷺ، حيث قال له الإمام عمر رضي الله عنه: أتصلي على ابن أبي؟! فأنزل القرآن: ﴿**وَلا تُصَلِّ على أَحَدٍ منهُمْ**﴾[1].

ولو كان لا ينكر من قلَّ علمه على من كثر علمه؛ إذاً؛ لتعطَّل الأمر بالمعروف، وصرنا كبني إسرائيل، حيث قال تعالى: ﴿**كَانُوا لا يَتَناهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلوهُ**﴾[2]، بل ينكر المفضول على الفاضل، وينكر الفاجر على الولي؛ على تقدير معرفة الولي، وإلا...

إلى أن قال: واعلم أنه قد كثر النكير عليك من العلماء والفضلاء والأخيار في الآفاق بمقالتك الفاسدة في الصفات، وقد أبانوا وهاء مقالتك، وحكوا عنك أنك أبيت النصيحة؛ فعندك من الأقوال التي لا تليق بالسنة ما يضيق الوقت عن ذكرها.

فذكر عنك أنك ذكرت في الملائكة المقرَّبين الكرام الكاتبين فصلاً زعمت أنه مواعظ، وهو تشقيق وتفهيق وتكلف بشع، خلا أحاديث رسول الله ﷺ وكلام السلف الصالح الذي لا يخالف سنة، فعمدت وجعلتها مناظرة معهم!! فمن أذن لك في ذلك؟! وهم مستغفرون للذين آمنوا، ولا

---

(١) التوبة: ٨٤.

(٢) المائدة: ٧٨.

يستكبرون عن عبادة الله، وقد قرن شهادته بشهادتهم قبل أولي العلم، وما علينا كان الآدمي أفضل منهم أم لا؛ فتلك مسألة أخرى.

فشرعت تقول: إذا ثارت نار الحسد فمن يطفيها، وفي الغيبة ما فيها، مع كلام غث، أليس منا فلان؟ ومنا فلان؟ ومنا الأنبياء والأولياء؟ من فعل هٰذا من السلف قبلك؟! ولو قال لك قائل من الملائكة: أليس منكم فرعون وهامان؟ أليس منكم من ادَّعى الربوبية؟

فعمَّن أخذت هٰذه الأقوال المحدثة والعبارات المزوقة التي لا طائل تحتها، وقد شغلت بها الناس عن الاشتغال بالعلم النافع، أحدهم قد أنسي القرآن وهو يعيد فضل الملائكة ومناظرتهم، ويتكلم به في الآفاق؛ فأين الوعظ والتذكير من هٰذه الأقوال الشنيعة البشعة؟!

ثم تعرضت لصفات الخالق تعالى، كأنها صدرت لا من صدر سكن فيه احتشام العلي العظيم، ولا أملاها قلب مليء بالهيبة والتعظيم، بل من واقعات النفوس البهرجية والزيوف.

وزعمت أن طائفة من أهل السنة والأخيار تلقوها وما فهموا، وحاشاهم من ذٰلك، بل كفوا عن الثرثرة والتشدق، لا عجزاً ـ بحمد الله ـ عن الجدال والخصام، ولا جهلاً بطرق الكلام، وإنما أمسكوا عن الخوض في ذلك عن علم ودراية، لا عن جهلٍ وعماية.

والعجب ممَّن ينتحل مذهب السلف، ولا يرى الخوض في الكلام، ثم يقدم على تفسير ما لم يره أولاً، ويقول: إذا قلنا كذا؛ أدَّى إلى كذا! ويقيس ما ثبت من صفات الخالق على ما لم يثبت عنده! فهٰذا الذي نهيت عنه، وكيف تنقض عهدك وقولك بقول فلان وفلان من المتأخرين؟! فلا

تشمت بنا المبتدعة، فيقولون: تنسبوننا إلى البدع وأنتم أكثر بدعاً منا! أفلا تنظرون إلى قول من اعتقدتم سلامته، وتثبتون معرفته وفضله؛ كيف يقول ما لم يقل؟!

فكيف يجوز أن تتبع المتكلمين في آرائهم، وتخوض مع الخائضين فيما خاضوا فيه، ثم تنكر عليهم؟! هٰذا من العجب العجيب.

ولـو أن مخلوقـاً وصف مخلوقاً مثله بصفات من غير رؤية ولا خبر صادق؛ لكان كاذباً في إخباره؛ فكيف تصفون الله سبحانه بشيء ما وقفتم على صحته، بل بالظنون والواقعات، وتنفون الصفات التي رضيها لنفسه وأخبر بها رسوله بنقل الثقات الأثبات، بـ (يحتمل) و (يحتمل)...

إلى أن قال رحمه الله: وتدعي أن الأصحاب خلطوا في الصفات؛ فقد قبحت أكثر منهم، وما وسعتك السنة؛ فاتق الله سبحانه، ولا تتكلم فيه برأيك؛ فهٰذا خبر غيب، لا يسمع إلا من الرسول المعصوم؛ فقد نصبتم حرباً للأحاديث الصحيحة، والذين نقلوها نقلوا شرائع الإسلام.

ثم لك قصيدة مسموعة عليك في سائر الآفاق، اعتقدها قوم، وماتوا بخلاف اعتقادك الآن فيما يبلغ عنك، وسمع منك منها:

وَلَــوْ رَأَيْتَ الـنَّــارَ هَبَّتْ فَعَــدَتْ	تُحْــرِقُ أَهْــلَ الـبَـغْـيِ والعِنـادِ
وكُــلَّ ما أُلْـقِـيَ فيهــا حَطَّمَـتْ	وأَهْــلَـكَــتْــهُ وهِــيَ في ازْدِيادِ
فَيَضَــعُ فيهــا الــجَــبَّــارُ قَدَمــاً	جَلَّتْ عَنِ الـتَّـشْـبـيهِ بالأَجْســادِ
فَتَـنْــزَوي مِنْ هَيْبَتِــهِ وتَـمْـتَـلي	فَلَوْ سَمِــعْــتَ صَوْتَـهــا يُنــادي
حَسْبي حَسْبي قدْ كَفــاني ما أَرى	مِنْ هَيْبَــةٍ أَذْهَــبَــتِ اشْـتِــدادي
فَاحْــذَرْ مَقــالَ مُبْتَـدِعٍ في قَوْلِـهِ	يَرُومُ تَأْويلاً بِكُــلِّ وادي

فكيف هٰذه الأقـوال؟! وما معناها؟! فإنا نخاف أن تحدث لنا قولاً ثالثاً، فيذهب الاعتقاد الأول باطلاً.

لقد آذيت عباد الله وأضللتهم، وصار شغلك نقل الأقوال فحسب، وابن عقيل سامحه الله قد حكي عنه أنه تاب[1] بمحضر من علماء وقته من مثل هٰذه الأقوال بمدينة السلام[2] عمَّرها الله بالإسلام والسنة، فهو بريء ـ على هٰذا التقدير ـ مما يوجد بخطه أو ينسب إليه من التأويلات المخالفة للكتاب والسنة.

وأنـا وافدة الناس والعلماء والحفاظ إليك، فإما أن تنتهي عن هٰذه المقـالات، وتتـوب التوبة النصوح كما تاب غيرك، وإلا؛ كشفوا للناس أمرك، وسيروا ذٰلك في البلاد، وبيِّنوا وجه الأقوال الغثة، وهٰذا أمر تُشُوور فيه، وقضي بليل، والأرض لا تخلو من قائم لله بحجَّة، والجرح لا شكَّ مقدم على التعديل، والله على ما نقول وكيل، وقد أعذر من أنذر.

وإذا تأولت الصفات على اللغة، وسوغته لنفسك، وأبيت النصيحة؛ فليس هو مذهب الإمام الكبير أحمد بن حنبل قدَّس الله روحه، فلا يمكنك الانتساب إليه، فاختر لنفسك مذهباً إن مكنت من ذٰلك، وما زال أصحابنا يجهرون بصريح الحق في كل وقت، ولو ضربوا بالسيوف، لا يخافون في الله لومة لائم، ولا يبالون بشناعة مشنع ولا كذب كاذب، ولهم من الاسم العذب الهني وتركهم الدنيا وإعراضهم عنها اشتغالاً بالآخرة ما هو معلوم معروف.

---

(١) انظر: «رسالة تحريم النظر في كتب الكلام» لموفق الدين بن قدامة رحمه الله؛ ففيها تفصيل طيب عن توبة ابن عقيل وتبرؤه من مسالك أهل البدع.

(٢) يعني بها: بغداد.

ولقد سوَّدت وجوهنا بمقالتك الفاسدة، وانفرادك بنفسك كأنك جبار من الجبـابـرة، ولا كرامة لك ولا نعمى، ولا نمكنك من الجهر بمخالفة السنة، ولو استقبل من الرأي ما استدبر؛ لم يحك عنك كلام في السهل ولا في الجبـل، ولكن قدَّر الله ومـا شاء فعل، بيننا وبينك كتاب الله وسنة رسـولـه، قال الله تعـالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[1]، ولم يقل: إلى ابن الجوزي!

وتـرى كل من أنكـر عليك نسبتـه إلى الجهل، ففضل الله أوتيته وحدك؟! وإذا جهَّلت الناس؛ فمن يشهد لك أنكَ عالم؟! ومن أجهل منك حيث لا تصغي إلى نصيحة ناصح؟! وتقول: من كان فلان؟! ومن كان فلان (من الأئمـة الذين وصل العلم إليك عنهم)؟! من أنت إذاً؟! فلقد استراح من خاف مقام ربه، وأحجم الخوض فيما لا يعلم؛ لئلا يندم.

فانتبـه يا مسكين قبـل الممات، وحسِّن القول والعمل؛ فقد قرب الأجـل، لله الأمـر من قبـل ومن بعـد، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». انتهى المراد نقله من كلامه رحمه الله.

أقول: يتبين لنا من كلام هٰؤلاء الأئمة رحمهم الله فساد عقيدة ابن الجوزي، وأنه مضطرب أشد الاضطراب، والعياذ بالله من الحور بعد الكور.

وما أردت بهٰذه النقولات إلا البيان والتحذير فقط، حتى يرى الحق بيناً واضحاً لا شك فيه ولا امتراء، وأما تتبع ما وقع فيه من تفويض وتأويل وبـدع في مصنفاته؛ فذاك له موضع بسط آخر عندي، يسر الله تمامه،

---

(١) النساء: ٥٩.

وعجَّل أمره.

ولقد زاد هٰذا الكتاب المسمى «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» ضلالة وعمى وإسرافاً في تقرير البدعيات وترويجها وتقريرها بالتقريرات الفاسدات ذٰلكم الخساف المتهور، فعلق عليه (!) وحرَّر فيه (!) تعليقات واهيات وتحريرات نابيات، أتعقبها الآن وأرد عليها ردّاً محكماً قائماً على الأدلة والبراهين، لا على التخرص والظنون، بل بالحق واليقين، فإلى ما أردت، وأرجو أن يسدِّد الله قلمي، ويقوِّي حجتي؛ إنه سميع مجيب.

●●●●●

الفصل الثاني

معاني التأويل ومراميه

إن الأشاعرة وغيرهم من أهل البدع والضلال يستعملون هٰذه الكلمة ـ كلمة: التأويل ـ معول هدم للنصوص، ويستعملونها تحريفاً للكلم عن مواضعه، فينسبون إلى السلف الصالح من الصحابة والتابعين ما هم منه براء من التأويلات الفاسدة، وهم في ذٰلك متواطئون فيما بينهم، ويتعاضدون ـ والعياذ بالله ـ بالكذب والزور والبهتان المبين، ولذا كان لا بدَّ من كشف الغطاء عن كلمة التأويل وما يراد بها من معاني، وبيان صالح التأويل من فاسده.

فأقول: إن لفظ التأويل يطلق ويراد به ثلاث معان، وقد تكلم حول هٰذه المعاني شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فأبدع وأجاد، ولا يسعني إلا أن أنقل كلامه مقرّاً له، حتى يموت السقاف وغيره كمداً؛ لأن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى شجى في حلوق أمثاله وأضرابه من المبتدعة أهل الضلالات.

١ ـ قال رحمه الله: «إن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا

ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن؛ كما قال تعالى عن يوسف أنه قال: ﴿**هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق**﴾[2]، وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله، وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: «الاستواء معلوم والكيف مجهول»؛ فالاستواء معلوم يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية ذلك الاستواء؛ فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى» «الفتاوى» (٥ / ٣٦).

٢ ـ وقال رحمه الله: «يراد بلفظ (التأويل): التفسير، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ولهذا قال مجاهد إمام أهل التفسير: «إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه»؛ فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه، وهذا ما يعلمه الراسخون» «مجموع الفتاوى» (٤ / ٦٩).

وهذا يكثر عن ابن جرير الطبري رحمه الله في «تفسيره»، فيقول: «القول في تأويل كذا»؛ أي: تفسير كذا وبيان معانيه.

٣ ـ وقال رحمه الله: «ويراد بلفظ (التأويل): صرف اللفظ عن ظاهره (الذي يدل عليه ظاهره) إلى ما يخالف ذلك لدليل منفصل يوجب ذلك، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ» «الفتاوى» (٤ / ٦٩).

---

(١) يوسف: ١٠٠.

(٢) الأعراف: ٥٣.

وهٰذا هو المشهور المعروف عند الأصوليين، وهو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح لدليل.

والأشاعرة يستعملون التأويل الفاسد الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، ويحتجون بهذا أشد الاحتجاج، ولقد وفّق الله من أهل السنة من صنف في إبطال التأويل الفاسد، منهم: القاضي أبو يعلى، وابن قدامة. وقد حكى غير واحد إجماع السلف على عدم القول به.

ومن الأشاعرة الذين جددوا البدع والضلالات في هٰذا العصر ذلكم الخساف المتهور المدعو بـ (حسن السقاف)؛ فلقد زعم في مقدمة كتاب «دفع شبه التشبيه» بأن التأويل بالمعنى الثالث الذي «هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح بدليل يدل على ذٰلك» بأن هٰذا هو منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين وغيرهم من العلماء الأخيار، وعقد في هٰذا باباً سماه «إثبات التأويل عند السلف»، وأخذ يضرب بعض الأمثلة، وقال في (ص ٧) ما نصه:

«. . . فظنوا أن ما يقوله بعض المشبهة من أن التأويل ضلال وبدعة وتعطيل وتجهم وأنه لم يكن عند السلف حقاً، وليس الأمر كذٰلك على الحقيقة، بل من قرأ ودرس وفتش وبحث وطالع ونقّب؛ فإنه سيجد لا محالة أنّ العدول من الأئمة الثقات في القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية، لا المسماة عند بعض العلماء بقرون السلف، قد أولوا كثيراً من النصوص المتعلقة بموضوع الصفات والتوحيد، وبيّنوا أنّ الظاهر منها غير مراد، وحسبي في هٰذا المقام أن أسرد بعض تأويلاتهم، وأن أبيّن قبل ذٰلك أنهم تعلموا التأويل من كتاب الله وسنة سيدنا محمد ﷺ الصحيحة. . .».

ثم أخذ يضرب الأمثلة على ذٰلك، ويبين بعض التأويلات المزعومة،

المبنية على شفا جرف هار، وليس لها أي إسناد صحيح.

وقبل أن آتي على بنيانه من القواعد، وأفنِّد مزاعمه، أودُّ أن أنقل كلاماً نفيساً لابن قيم الجوزية رحمه الله من كتابه «مختصر الصواعق المرسلة» في أنواع التأويل الباطل، وهي أكثر ما يتعلق بها ذلك الخساف المتهوك المتهور، قاتله الله، وحتى يموت غيظاً وكمداً أنقل هذا الكلام، وهو كلام نفيس جدّاً لمن تأمله وتدبره، وبعدها سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

وها أنا الآن أشرع في نقل كلام العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله:

«وبالجملة؛ فالتأويل الذي يوافق ما دلَّت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الصحيح، وغيره هو الفاسد.

والتأويل الباطل أنواع:

أحدها: ما لم يحتمله اللفظ بوضعه الأول؛ مثل تأويل قوله ﷺ: «حتى يضع رب العزة فيها رجله»[1]؛ بأن الرجل جماعة من الناس؛ فإن هذا الشيء لا يعرف في شيء من لغة العرب ألبتة.

الثاني: ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع، وإن احتمله مفرداً؛ كتأويل قوله: ﴿**لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[2]؛ بالقدرة.

الثالث: ما لم يحتمله سياقه وتركيبه، وإن احتمله في غير ذلك

---

(١) أخرجه: البخاري في التفسير (٨ / ٤٨٥٠ / فتح)، ومسلم في الجنة (٤ / ٣٥ / ٣٦، ٣٧، ٣٨)؛ من حديث أبي هريرة وأنس بن مالك، وفي إحدى الروايتين: «يضع قدمه»؛ بدلاً من «رجله»، ورواه أيضاً الترمذي، وأحمد في «مسنده»...

(٢) ص: ٧٥.

السياق؛ كتأويل قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ المَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ﴾[1]؛ بأن إتيان الرب إتيان بعض آياته التي هي أمره، وهٰذا يأباه السياق كل الإباء؛ فإنه يمتنع حمله على ذٰلك مع التقسيم والتنويع والترديد، وكتأويل: «إنكم ترون ربكم عياناً كما ترون القمر ليلة البدر صحواً ليس دونه سحاب، وكما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»[2]؛ فتأويل الرؤية في هٰذا السياق بما يخالف حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع، وهو رد وتكذيب يستتر صاحبه بالتأويل.

الرابع: ما لم يؤلف استعماله في ذٰلك المعنى في لغة المخاطب، وإن ألف في الاصطلاح الحادث، وهو موضع زلت فيه أقدام كثير من الناس، حيث تأولوا كثيراً من ألفاظ النصوص بما لم يؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب ألبتة، وإن كان معهوداً في اصطلاح المتأخرين، وهٰذا مما ينبغي التنبه له؛ فإنه حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله ما حصل.

كما تأولت طائفة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾[3] بالحركة، وقالوا: استدل بحركته على بطلان ربوبيته! ولا يعرف في لغة العرب التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة في موضع واحد ألبتة.

وكذلك تأويل الأحد بأنه الذي لا يتميز منه عن شيء ألبتة، ثم قالوا:

---

(١) الأنعام: ١٥٨.

(٢) أخرجه: البخاري في التوحيد (١٣ / ٧٤٣٥ / فتح)، ومسلم في الإيمان (١ / ٣٠٢ / ح ١٨٣ / ص ١٦٧)؛ من حديث أبي سعيد الخدري.

(عياناً)؛ أي: معاينة، والمعاينة: رفع الحجاب بين الرأي والمرئي.

(٣) هي جزء من الآيتين (٧٦، ٧٧) سورة الأنعام.

لو كان فوق العرش؛ لم يكن أحداً؛ فإن تأويل الأحد بهذا المعنى لا يعرفه أحد من العرب ولا أهل اللغة، إنما هو اصطلاح الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ومن رافقهم.

وكتأويل قوله: ﴿ثُمَّ اسْتوى على العَرْشِ﴾[1]؛ بأن المعنى أقبل على خلق العرش؛ فإن هذا لا يعرف في لغة العرب ولا غيرها من الأمم، ولا يقال لمن أقبل على الرحل: استوى عليه، ولا لمن أقبل على عمل من الأعمال من قراءة أو دراسة أو كتابة أو صناعة: قد استوى عليها. وهذا التأويل باطل من وجوه كثيرة سنذكرها بعد إن شاء الله تعالى، لو لم يكن منها إلا تكذيب رسول الله ﷺ لصاحب هذا التأويل؛ لكفاه؛ فإنه ثبت في «الصحيح»: «إن الله قدَّر مقادير الخلائق قبل السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء»[2]، فكان العرش موجوداً قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة؛ فكيف يقال: إنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم أقبل على خلق العرش؟! والتأويل إذا تضمَّن تكذيب الرسول ﷺ؛ فحسبه ذلك بطلاناً.

الخامس: ما ألف استعماله في غير ذلك المعنى، لكن في غير التركيب الذي ورد النص، فيحمله المتأول في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر يحتمله.

كتأويل اليدين في قوله تعالى: ﴿ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ

---

(١) الأعراف: ٥٤.

(٢) أخرجه مسلم في القدر (٤ / ١٦ / ح ٢٦٥٣ / ص ٢٠٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ أوله: «كتب الله مقادير الخلائق...» الحديث.

بِيَدَيَّ﴾[1]؛ بالنعمة، ولا ريب أن العرب تقول: لفلان عندي يد. وقال عروة ابن مسعود للصديق: لولا يد لك عندي لم أجزك بها؛ لأجبتك. ولكن وقوع اليد في هذا التركيب الذي أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه، ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير كتبت بالقلم، وجعل ذلك خاصة خص بها صفيَّه آدم دون البشر كما خص المسيح بأنه نفخ فيه من روحه وخص موسى بأنه كلمه بلا واسطة؛ فهذا مما يحيل تأويل اليد في النص بالنعمة، وإن كانت في تركيب آخر تصلح لذلك، فلا يلزم من صلاحية اللفظ لمعنى ما في تركيب صلاحيته له في كل تركيب.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلى رَبِّها نَاظِرَةٌ﴾[2]؛ يستحيل فيها تأويل النظر بانتظار الثواب؛ فإنه أضاف النظر إلى الوجوه بالنظرة التي لا تحصل إلا مع حضور ما يتنعم به، لا مع التنغيص بانتظاره، ويستحيل مع هذا التركيب تأويل النظر بغير الرؤيا، وإن كان النظر بمعنى الانتظار في قوله تعالى: ﴿انْظُرونا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾[3]، وقوله: ﴿فَناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ المُرْسَلونَ﴾[4].

ومثل هذا قول الجهمي الملبس: إذا قال لك المشبه: ﴿الرَّحْمٰنُ على العَرْشِ اسْتَوى﴾[5]؛ فقل له: العرش له عدة معان، والاستواء له خمس معان؛ فأي ذلك المراد؛ فإن المشبه يتحيَّر ولا يدري ما يقول.

---

(1) (ص ٧٥).

(2) القيامة: ٢٢.

(3) الحديد: ١٢.

(4) النمل: ٢٥.

(5) طه: ٥.

فيقال لهٰذا الجاهل: ويلك! ما ذنب الموحد الذي سميته أنت وأصحابك مشبهاً؟! وقد قال لك نفس ما قال الله تعالى، فوالله؛ لو كان مشبهاً كما تزعم؛ لكان أولى بالله ورسوله منك؛ لأنه لم يتعد النص.

وأما قولك: «العرش له سبعة معان ونحوها، والاستواء له خمسة معان»؛ فتلبيس منك على الجهال، وكذب ظاهر؛ فإنه ليس لعرش الرحمٰن الذي استوى عليه إلا معنى واحد، وإن كان للعرش من حيث الجملة عدة معان؛ فاللام للعهد، وقد صار بها العرش معيناً، وهو عرش الرب تعالى، الذي هو سرير ملكه، الذي اتفقت عليه الرسل، وأقرت به الأمم؛ إلا من نابذ الرسل.

وقولك: «الاستواء له عدة معان»: تلبيس آخر منك، فإن الاستواء المعدى بأداة (على) ليس له إلا معنى واحد، وأما الاستواء المطلق؛ فله عدة معان؛ فإن العرب تقول: استوى كذا: انتهى وكمل، ومنه قوله تعالى: ﴿ولَمَّا بلَغَ أَشُدَّهُ واسْتوى﴾[1]. وتقول: استوى وكذا؛ أي: إذا ساواه؛ نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، واستوى الليل والنهار. وتقول: استوى إلى كذا: قصد إليه علوّاً وارتفاعاً؛ نحو: استوى إلى السطح والجبل. واستوى على كذا؛ أي: إذا ارتفع عليه وعلا عليه. ولا تعرف العرب غير هٰذا؛ فالاستواء في هٰذا التركيب نص لا يحتمل غير معناه؛ كما هو نص في قوله تعالى: ﴿ولَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ واسْتَوى﴾[1]؛ لا يحتمل غير معناه، ونص في قولهم: استوى الليل والنهار؛ في معناه، ولا يحتمل غيره.

السادس: اللفظ الذي اطّرد استعماله في معنى هو ظاهر فيه، ولم

---

(١) القصص: ١٤.

يعهـد استعماله في المعنى المؤوَّلِ، أو عهد استعماله فيه نادراً؛ فحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل؛ فإنه يكون تلبيساً يناقض البيان والهداية، بل إذا أرادوا استعمال مثل هٰذا في غير معناه المعهود؛ حفُّوا به من القرائن ما يبيِّن للسامع مرادهم به؛ لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف، ومن تأمل كمال هٰذه اللغة وحكمة واضعها؛ تبين له صحة ذلك.

السابع: كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال؛ فهو باطل؛ كتأويل قوله ﷺ: «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها؛ فنكاحها باطل»[1]؛ فيحمله على الأمة؛ فإن هٰذا التأويل ـ مع شدة مخالفته لظاهر النص ـ يرجع على أصل النص بالإبطال، وهو قوله: «فإن دخل بها؛ فلها المهر بما استحلَّ من فرجها»، ومهر الأمة إنما هو للسيد! فقالوا: نحمله على المكاتبة! وهٰذا يرجع على النص بالإبطال من وجه آخر؛ فإنه أتى فيه بـ (أي) الشرطية التي هي من أدوات العموم، وأتى بالنكرة في سياق الشرط وهي تقتضي العموم، وعلق بطلان النكاح بالوصف المناسب له المقتضي لوجود الحكم بوجوده وهو إنكاحها نفسها، فرتبه على العلة المقتضية للبطلان، وهو افتئاتها على وليها، وأكد الحكم بالبطلان مرة بعد مرة؛ ثلاث مرات، فحَمْله على صورة لا تقع في العالم إلا نادراً يرجع إلى مقصود النص بالإبطال.

وأنت [إذا] تأملت عامة تأويلات الجهمية؛ رأيتها من هٰذا الجنس، بل أشنع.

---

(١) أخرجه: أحمد في «مسنده» (٦ / ٦٦)، وأبو داود (٢ / ٢٠٨٣)، والترمذي في النكاح (٣ / ١١٠٢)، وابن ماجه (١ / ١٨٧٩) النكاح، والحاكم في «مستدركه» (٢ / ١٦٨)، وذكره الألباني في «صحيح الجامع» (٢٧٠٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الثامن: تأويل اللفظ الذي له ظاهر لا يفهم منه عند إطلاقه سواه إلا بالمعنى الخفي الـذي لا يطلع عليه إلا فرادى من أهـل النظر والكلام؛ كتأويل لفظ (الأحـد) الذي يفهمه الخاصة والعامة بالذات المجردة عن الصفـات التي لا يكـون فيهـا معنيان بوجـه؛ فإن هذا لو أمكن ثبوته في الخارج؛ لم يعرف إلا بعد مقدمات طويلة صعبة جدّاً؛ فكيف وهو محال في الخـارج وإنما يفرضه الذهن فرضاً ثم استدل على وجوده الخارجي؟! فيستحيل وضع اللفظ المشهور عند كل أحد لهذا المعنى الذي هو في غاية الخفاء.

التاسع: التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب.

مثـاله: تأويل الجهمية: ﴿**وَهُوَ القَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾[1] ونظائره بأنها فوقية الشـرف؛ كقـولهم: الـدراهم فوق المفلس، فعطّلوا حقيقة الفوقية المطلقة التي هي من خصائص الربوبية المستلزمة لعظمة الرب تعالى، وحطوها إلى كون قدره فوق قدر بني آدم، وكذلك تأويلهم استواءه على عرشه بقدرته عليه وأنه غالب عليه.

فيا لله العجب! هل شكّ عاقل في كونه غالباً لعرشه، قادراً عليه، حتى يخبر به سبحانه في سبعة مواضع من كتابه، مطّردة بلفظ واحد، ليس فيهـا موضـع واحـد يراد به المعنى الذي أبداه المتأولون، وهذا التمدح والتعـظيم كله لأجـل أن يعرفنا أنه غلب على عرشه وقدر عليه بعد خلق السماوات والأرض؟! أفترى لم يكن غالباً للعرش قادراً عليه في مدة تزيد عن خمسين ألف سنة، ثم تجدد له ذلك بعد خلق هذا العالم؟!

(١) الأنعام: ١٨، ٦١.

العاشر: تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق، ولا قرينة تقتضيه؛ فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه، إذ لو قصده؛ لحفَّ بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع في اللبس، فإن الله تعالى أنزل كلامه بياناً وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى كل أحد؛ لم يكن بياناً ولا هدى.

فصلٌ:

تنازع الناس في كثير من الأحكام، ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بياناً، وأن العناية ببيانها أهم؛ لأنها من تمام تحقيق الشهادتين، وإثباتها من لوازم التوحيد، فبينها الله سبحانه وتعالى ورسوله بياناً شافياً لا يقع فيه لبس يوقع الراسخين في العلم.

وآيات الأحكام لا يكاد يفهم معانيها إلا الخاصة من الناس، وأما آيات الصفات؛ فيشترك في فهم معناها الخاص والعام؛ أعني: فهم أصل المعنى لا فهم الكنه والكيفية، ولهذا أشكل على بعض الصحابة قوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأسْوَدِ**﴾، حتى يبين لهم بقوله: ﴿**مِنَ الفَجْرِ**﴾[1]، ولم يشكل عليه ولا على غيره قوله: ﴿**وإِذا سَأَلَكَ عِبادي عَنّي فَإِنّي قَريبٌ**...﴾ الآية[2] وغيرها من آيات الصفات.

---

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) البقرة: ١٨٦.

وأيضاً؛ فإن آيات الأحكام مجملة، عرف بيانها بالسنة؛ كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾[1]؛ فهذا مجمل في قدر الصيام والإطعام، فبينته السنة بأنه صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين، أو ذبح شاة[2]. . . ونظائره كثيرة؛ كآية السرقة وآية الصلاة والزكاة والحج، وليس في آيات الصفات وأحاديثها مجمل يحتاج إلى بيان من خارج، بل بيانها فيها، وإن جاءت السنة بزيادة في البيان والتفصيل» اهـ من «مختصر الصواعق المرسلة» (ص ٢٥ ـ ٣٠).

●●●●●

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) أخرجه مسلم في الحج (٢ / ٨٢ / ص ٨٦٠) من حديث كعب بن عجرة؛ أن رسول الله ﷺ وقف عليه ورأسه يتهافت قملاً، فقال: «أيؤذيك هوامك؟». قلت: نعم، قال: «فاحلق رأسك». قال: ففيَّ نزلت هذه الآية: ﴿ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾. فقال رسول الله ﷺ: «صم ثلاثة أيام، أو تصدق بفرق، أو انسك ما تيسر لك».

الفصل الثالث

اتهام السقاف السلف بالتأويل والرد على ذلك

لقد وضع هذا السقاف الملحد باباً كاملاً سماه: «إثبات التأويل عند السلف»، وأطنب فيه وأرغى وأزبد، وصرَّف وحرَّف بعض كلام السلف الصالح إلى التأويل الفاسد، وجعل يلوي أعناق النصوص لصالحه، وكذا لوى وحرف كلام السلف الصالح لمناصرة بدعه التي أتى بها؛ علماً بأن هذه التأويلات التي طار بها السقاف ليست بصحيحة السند أبداً، ولكنه لم يتكلم فيها، بل أثبتها، وجعلها من جملة أقاويلهم الصحيحة النيرة الواضحة!! وهذا يدل على أن الهوى قد تجارى في نفسه الخبيثة، فلم يذر منه عرقاً ولا مفصلاً إلا واستولى عليه؛ كما يتجارى الكلب بصاحبه.

وليس هذا بجديد على أهل السنة والجماعة، فأهل البدع منذ العصور الأولى يذكرون ما لهم ولا يذكرون ما عليهم، والسقاف يسير على منوالهم، ويتبع آثارهم، ويجدِّد بدعهم وضلالاتهم، لكن بأسلوب بارد مفضوح، لا ينطلي إلا على الهمج الرعاع الذين هو واحد منهم، والله مبطل كيده، وراده بإذن منه في نحره.

قال البربهاري رحمه الله: «واعلم أنه لم تجىء زندقة قط إلا من الهمج الرعاع، وأتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، فمن كان هكذا؛

فلا دين له، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَا اخْتَلَفوا إلَّا مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ العِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾[1]، وهم علماء السوء، أصحاب الطمع»[2].

وهٰذا السقاف لا يشك اثنان أنه من دعاة أهل البدع جملة وتفصيلاً.

ولقد ذكر في مقدمة «دفع شبه التشبيه»؛ قال ما نصه: «بل من قرأ ودرس وفتَّش، وبحث وطالع ونقَّب؛ فإنه سيجد لا محالة أن العدول من الأئمة الثقات في القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية، المسماة عند بعض العلماء بقرون السلف، قد أوَّلوا كثيراً من النصوص المتعلقة بموضوع الصفات والتوحيد، وبيَّنوا أن الظاهر منها غير مراد»[3].

أقول: نسبته التأويل إلى السلف كذب صريح واضح بيِّن، فالسلف لم يبينوا أن الظاهر منها غير مراد، والتفصيل ها هنا لا بدَّ منه، حتى لا تروج مثل هٰذه الشبهة عند المتأخرين، فإن أريد بالظاهر ما يظهر من النصوص من الصفات التي تليق بالله من غير تشبيه؛ فهٰذا مراد، ومَن قال: إنه غير مراد! فهٰذا ضال مضل؛ كالسقاف، وهو كاذب خاطىء فيما نسبه إلى السلف، ونحن إن قلنا: إن ظاهرها مراد؛ فإننا لا نريد بذٰلك تشبيه الله بخلقه؛ فهٰذا مستحيل (أي: مشابهة الله لخلقه)، ولا يمكن أن يكون ظاهر الكتاب والسنة أمراً مستحيلاً، ومَن ظن أن هٰذا هو ظاهرها؛ فإنه قد أخطأ، بل ظاهرها هو صريحها، وهو الذي يتمثلُ في إثبات الصفات لله تعالى على الوجه الذي يليق به ويختص به، وهٰذا هو التفصيل، والله المستعان على ما يصفون.

---

(١) الجاثية: ١٧.

(٢) «شرح السنة» للبربهاري (ص ٤٤)، طبعة دار ابن القيم.

(٣) «دفع شبه التشبيه» (ص ٧).

قال السقاف الخساف الملحد في باب إثبات التأويل عند السلف (ص ١٠) ما نصه: «٢ ـ ثبت في «صحيح مسلم» (٤ / ١٩٩٠ / برقم ٢٥٦٩) عن رسول الله ﷺ؛ أن الله تعالى يقول: «يا ابن آدم! مرضت فلم تعدني. قال: يا ربِّ! كيف أعودك وأنت ربُّ العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده؟ أما علمت أنك لو عدتَه لوجدتني عنده...» الحديث؛ فهل يا قوم يجوز لنا أن نقول: نثبت لله صفة المرض لكن ليس كمرضنا؟! وهل يجوز أن نعتقد أن العبد إذا مرض مرض الله تعالى أيضاً وكان عند المريض على ظاهره وحقيقته؟!».

ثم قال السقاف: «لأنه مع كل هٰذا نقول: الظاهر غير مراد، وهو مصروف ومؤوَّل عند جميع المسلمين العقلاء، فيكون هٰذا دليلاً واضحاً كالشمس من السنة في تعليمنا التأويل».

أقول: السقاف أتى بهٰذا الحديث ومن قبله بالآيات؛ كقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[1]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَسِيناكُمْ﴾[2]؛ ليجبر ويلزم أهل السنة بالتأويل.

ومن المعلوم عند أهل السنة أن هذه الصفات (صفة المرض والنسيان) وغيرها صفات نقص لا صفات كمال!!

فسبحان من ركَّب العماية على قلب هٰذا السقاف، وأمدَّه بهٰذا الفهم السقيم والقلب الذي ليس بمستقيم حتى أورد هٰذه الصفات وألزم أهل السنة بالتأويل لها!

---

(١) التوبة: ٦٧.

(٢) السجدة: ١٤.

ولكن؛ مع ذلك؛ فإن أهل السنة قد ردوا على هذه الشبهة وفنَّدوها، وممَّن فنَّدها تفنيداً علميّاً عالم القصيم في العصر الحاضر الشيخ محمد بن صالح العثيمين في كتابه «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» (ص ٧٦)؛ حيث قال بعد أن أورد الحديث الآنف:

«والجواب أن السلف أخذوا بهذا الحديث، ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبَّطون فيه بأهوائهم، وإنما فسروه بما فسره المتكلم به؛ فقوله تعالى: (مرضت) و(استطعمتك) و(استسقيتك)؛ بينه الله تعالى بنفسه حيث قال: «أما علمت أن عبدي فلاناً مرض... وأنه استطعمك عبدي فلان... واستسقاك عبدي فلان»، وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله واستطعام عبد من عباد الله واستسقاء عبد من عباد الله، والذي فسَّره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله والاستطعام المضاف إليه والاستسقاء المضاف إليه بمرض العبد واستطعامه واستسقائه؛ لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره؛ لأن ذلك تفسير للكلام عن ظاهره؛ لأن ذلك تفسير المتكلم به، فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداء، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ...﴾[1].

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل، الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله ﷺ، وإنما يحرفونها بشبه باطلة هم فيها متناقضون مضطربون، إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون: لبيَّنه الله تعالى ورسوله، ولو كان ظاهرها ممتنعاً على الله كما زعموا؛ لبيَّنه الله تعالى ورسوله؛ كما في

(١) البقرة: ٢٤٥، الحديد: ١١.

هٰذا الحـديث، ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعاً على الله؛ لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة، وهٰذا من أكبر المحال» اهـ كلامه حفظه الله.

وقال المتهور السقاف في مقدمته (ص ١١) عند باب إثبات التأويل عند السلف: «٣ ـ وممَّن أوَّل ابن عباس رضي الله عنهما ابن عم رسول الله ﷺ الذي دعا له رسول الله ﷺ بقوله: «اللهمَّ علِّمه الكتاب»، رواه البخاري «الفتح» (١ / ١٦٩)؛ فقد نقلت عنه تأويلات كثيرة فيما يتعلق بمسألة الصفات بأسانيد صحيحة نذكر بعضها:

أ ـ أول ابن عباس قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾[1]، فقال: يكشف عن شدة. ذكر ذٰلك ابن حجر في «الفتح» (١٣ / ٤٢٨)، وابن جرير الطبري رحمه الله في «تفسيره»؛ حيث قال في صدر كلامه على هٰذه الآية: قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمر شديد»[2].

والرد على هٰذه الشبهة يتلخص في وجهين:

* **الوجه الأول:**

لقد قلت يا أيها الملحد: إنك ستذكر ذٰلك بأسانيد صحيحة؛ فهلَّا أتيت بالإسناد الصحيح ووضعته أمام أعين الناظرين حتى يروا صحته؟!

---

(١) القلم: ٤٢.

(٢) يا أيها المحرف للنصوص! لماذا تركت كلام ابن جرير بعد هٰذا الكلام حينما أتى بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الموجود في البخاري (٨ / ٦٦٣ ـ ٦٦٤ / فتح)، ألأنه يخالف هواك ويخالف منهجك لذا تركته؟ فتأملوا يا عباد الله إلى تمادي هٰذا المخلوق في الضلال والطغيان والبعد عن الحق والزيغ.

لمـــاذا هٰذه الـحـيدة والـمـيلان واللف والـدوران وهٰـذه التلوية والتحريف؟!

بيِّن وفصِّل يا أيها الملحد المحرِّف لكلام السلف.

قال الأخ الشيخ سليم الهلالي في كتابه «المنهل الرقراق» ما نصه: «خـلاصة ما روي عن ابن عباس في المسألة: وبهٰذا تعلم أيها الحبيب ـ علمت الخير ـ أن هٰذه الأسانيد المروية عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾[1]؛ لا تقوم بها الحجة؛ لأنها كلها ضعيفة.

فإن قيل: هلا جعلتموها من باب الحسن لغيره.

قلت: إنها ضعيفة ضعفاً لا ينجبر ولا يزول بمجيئه من وجه آخر؛ للآتي:

١ ـ أن بعضها ضعيف ضعفاً شديداً لا ينجبر، بل يزيدها ضغثاً على إبالة؛ مثل:

طريق أسامة بن زيد عن عكرمة عنه، وهي رقم (١).

وطريق العوفيين، وهي رقم (٢).

ومسائل نافع بن الأزرق، وهي رقم (٨).

٢ ـ أن بعضها ذات علة واحدة، وهي الانقطاع، وإذا كانت كذلك؛ فإنها لا تشهد لبعضها ولا يقوى أمرها، وهي:

طريق علي بن أبي طلحة عنه، وهي رقم (٣).

---

(١) القلم: ٤٢.

وطريق إبراهيم النخعي عنه، وهي رقم (٤ و٦).

وطريق الضحاك بن مزاحم الهلالي، وهي رقم (٧).

٣ ـ أن بعضها لا يشهد لبعض؛ لأنها ذات معاني مختلفة:

ففي بعضها أنه قال: «كرب وشدة».

وفي آخر أنه قال: «يكشف الأمر وتبدو الأعمال».

وفي ثالث أنه قال: «عن أمر عظيم».

وفي آخر أنه قال: «يوم القيامة والساعة لشدتها».

وبهذا يتبيَّن اضطراب تفسير ابن عباس، واختلاف الروايات المسندة إليه.

ولهذا؛ فإننا نجزم بعدم ثبوت الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما» اهـ كلامه حفظه الله ووفقه للخير[1].

فتبين من هذا أن هذه الأسانيد التي يدَّعي السقاف أنها صحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما إنما هي أسانيد واهية ضعيفة.

ألا قاتل الله المبتدعة؛ فإنهم يحرفون كلام السلف ويلوون أعناقه.

* **الوجه الثاني:**

لا بد من الجمع بين الآية والحديث، وقد تكلم الإمام ابن القيم رحمه الله حول هذه المسألة كلاماً شافياً أنقله برمته لنفاسته؛ قال:

«والذين أثبتوا ذلك صفة كاليدين والإصبع؛ لم يأخذوا ذلك من ظاهر

---

(١) «المنهل الرقراق» (ص ٣٠).

القرآن، وإنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل، وفيه: «فيكشف الرب عن ساقه، فيخرون له سجّداً»، ومن حمل الآية على ذلك؛ قال: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ويُدْعَوْنَ إلى السُّجودِ﴾[1]؛ مُطابق لقوله ﷺ: «فيكشف عن ساقه، فيخرون له سجداً»، وتنكيره (أي: في الآية) للتعظيم والتفخيم، كأنه قال: يكشف عن ساق عظيمة جلّت عظمتها وتعالى شأنها أن يكون لها نظير أو مثيل أو شبيه. قالوا: وحمل الآية على الشدة لا يصح بوجه؛ فإن لغة القوم في مثل ذلك (يعني: العرب) أن يُقال: كشفت الشدة عن القوم، لا كُشِف عنها! كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنا عَنْهُمُ العَذابَ إذا هُمْ يَنْكُثونَ﴾[2]، وقال: ﴿وَلَوْ رَحِمْناهُمْ وكَشَفْنا ما بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ﴾[3]؛ فالعذاب والشدة هو المكشوف عنه. وأيضاً؛ فهناك تحدث الشدة وتشتد، ولا تزال إلا بدخول الجنة، وهناك لا يدعون إلى السجود، وإنما يُدْعون إليه أشد ما كانت الشدة»[4] اهـ كلامه رحمه الله، وهو قاطع لشبه هؤلاء المبتدعة كأمثال السقاف وغيره، إذ إن ابن القيم رحمه الله جمع بين الآية والحديث جمعاً شافياً كافياً؛ فما يبقى لهؤلاء من أدلة يستدلون بها، والحمد لله على ذلك.

قال السقاف المتهور الملحد: «وأوَّل ابن عباس رضي الله عنهما قوله تعالى: ﴿والسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ﴾[5]؛ قال: بقوة».

---

(1) القلم: ٤٢.

(2) الزخرف: ٥٠.

(3) المؤمنون: ٧٥.

(4) «مختصر الصواعق» (٢ / ٢٥٣).

(5) الذاريات: ٤٧.

وزعم السقاف بأن هٰذا **تأويل**!

وقبل أن أرد على **هٰذه الشبهة** وأدرأها أودُّ أن أبين مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات صفة اليدين لله سبحانه وتعالى؛ فأهل السنة يثبتون لله سبحانه وتعالى صفة اليدين إثباتاً يليق بجلاله وكماله، وقد دلَّ على هٰذا الكتاب والسنة:

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿**ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[1].

ومن السنة قوله ﷺ: «يد الله ملأى، سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض؛ فإنه لم يغض ما في يمينه».

ولقد أجمع العلماء من أهل السنة والجماعة السلفيين على أنهما يدان حقيقيتان، لا تشبهان أيدي المخلوقين، ولا يصح تحريف معناهما إلى القوة والنعمة كما فعل السقاف الملحد هٰذا في مقدمته هنا.

وأما الرد على أنّ ابن عباس أوَّل، وأن مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان أوَّلوا لفظ ﴿**أيدٍ**﴾ بالقوة؛ فهو على وجهين[2]:

الأول: أن لفظ ﴿**أَيْدٍ**﴾ ها هنا لم يضفه الله سبحانه وتعالى إلى نفسه كما فعل في غيره من الآيات حين قال سبحانه وتعالى: ﴿**تَبارَكَ الَّذي بِيَدِهِ المُلْكُ**﴾[3]؛ هٰذا في الإفراد، وفي التثنية قوله تعالى: ﴿**بَلْ يَداهُ**

---

(١) صٓ: ٧٥.

(٢) لفظ ﴿أيدٍ﴾ هنا ليس جمع يدٍ كما هو متوهم عند الكثير من طلاب العلم، وإنما هو مصدر آد الرجل: يئيد أيداً. راجع «الصفات الإلٰهية» (ص ٣٠٦)، وإنما أتيت بهٰذين الوجهين من باب التنزل.

(٣) الملك: ١.

مَبْسوطَتانِ﴾[1]، وفي الجمع قوله تعالى: **﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدينا أَنْعاماً﴾**[2].

والآخر: أن السلف الصالح حينما أوَّلوا وفسروا **﴿أَيْدٍ﴾** بالقوة؛ لم يصرفوا الكلام إلى مجازه بلا دليل، وإنما اعتمدوا على قوله: **﴿بَنَيْناها﴾**؛ أي: جعلناها.

ثم لنرجع إلى قوله تعالى: **﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدينا﴾**[3]؛ فلماذا لم يفسروها بالنعمة والقوة، فدلَّ هٰذا على أنهم لم يؤوِّلوا الكلام ولم يصرفوه إلى مجازه بلا دليل.

وأما قولك بأن ابن جرير أوَّل صفة النسيان إلى الترك؛ فإن كنت تثبت لله صفة النسيان؛ فأهل السنة لا يثبتونها، ويعدونها صفة نقص؛ فالله سبحانه وتعالى منزَّه عنها، وقد رددت على هٰذه الشبهة حينما نقلت كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين حفظه الله في أول هٰذا المبحث؛ فليرجع إليه.

وفي (ص ١٢ / تحت رقم ٤) زعم السقاف المتهور الملحد المتهوك أن الإمام أحمد ممَّن وقع في التأويل، فقال ما نصه:

«الإمام أحمد بن حنبل يؤوِّل أيضاً:

روى الحافظ البيهقي في كتابه «مناقب الإمام أحمد»، وهو كتاب مخطوط، ومنه نقل الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠ / ٣٢٧)،

---

(١) المائدة: ٦٤.

(٢) يٓس: ٧١.

(٣) يٓس: ٧١.

فقال: روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل؛ أن أحمد بن حنبل تأول قوله تعالى: ﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾[1]؛ أنه جاء ثوابه. ثم قال البيهقي: إسناده لا غبار عليه. انتهى كلام ابن كثير.

وقال ابن كثير أيضاً في «البداية» (١٠ / ٣٢٧): وكلامه ـ أحمد ـ في نفي التشبيه وترك الخوض في الكلام والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي ﷺ وعن أصحابه» اهـ.

وكلام ابن كثير رحمه الله حق، **فالإمام أحمد** لا يحمل النصوص ما لا تحتمل، ولا يؤول ويصرف ظاهر النصوص عن مرادها كما تفعل أنت ويفعل غيرك من الأشاعرة المؤوِّلة للصفات.

ثم نقل عن الإمام أحمد تأويلاً آخر في رقم **(٥)** و **(٧)**.

فأقول في الرد على هٰذا التأويل ما قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى:

«إن هٰذه الرواية غلط على الإمام أحمد؛ فإن حنبلاً تفرَّد بها عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، فإذا تفرَّد بما يخالف المشهور عنه؛ فالخلَّال وصاحبه عبدالعزيز لا يثبتون ذٰلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذٰلك».

ثم قال ابن القيم رحمه الله: «والتحقيق أنها رواية شاذَّة مخالفة لجادَّة مذهبه، هٰذا إذا كان في مسائل الفروع؛ فكيف في هٰذه المسألة»[2].

أما ما نسبه الخساف المتهور في رقم (٦)؛ فأين التأويل من الإمام

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢ / ٤٥٢).

أحمد؟! أثبت العرش ثم انقش! وهٰذا إنما يدل على اتباعك للهوى يا أيها الخساف الملحد، والهوى كله ضلالة.

وها هنا فائدة أذكرها، وهي أن حنبلاً سأل الإمام أحمد رحمه الله عن بعض مسائل التأويل، فنهاه الإمام أحمد رحمه الله عن ذٰلك، فيكون بذا الإمام أحمد قد روى عنه حنبل نفسه ترك التأويل؛ فلماذا هٰذا الاعتساف يا أيها الخساف في نقل مثل هٰذه الروايات الشاذة وإنزالها منزلة الصحيح وعدم التكلم عليها ونقدها.

ثم أتى السقاف في المثال الثامن من أكاذيبه على السلف في باب التأويل، وقال ما نصه بالحرف:

«تأويل الإمام البخاري صاحب «الصحيح» رحمه الله تعالى:

نقل الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٧٠) عن البخاري أنه قال: معنى الضحك الرحمة. فتأمَّل» اهـ.

أقول: هٰذا كذب صريح على الإمام البخاري، فعقيدة الإمام البخاري رحمه الله أنه يثبت صفة الضحك لله على ما يليق بجلال الله سبحانه وتعالى، وهٰذا التأويل لا يقع فيه ولا يجهله أصغر طلاب العلم، والبخاري رحمه الله ممَّن يثبت صفة الضحك لله سبحانه وتعالى من غير تأويل ولا تحريف ولا تعطيل، والبيهقي ينهج منهج الأشاعرة في تأويل الصفات، وكذا ابن حجر (على تفصيل في حاله)؛ فلهٰذا؛ لا يغرَّنَّ طالب العلم نقل السقاف عن البيهقي، والبيهقي من عادته أنه يتساهل كثيراً في النقل؛ فأين الإسناد عن البيهقي؟! ولماذا لم ينقله السقاف؟!

ثم أتى الخساف المتهور بأمثلة لم يأت لها بالإسناد.

وأقول له:

قال ابن المبارك رحمه الله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

وقال سفيان رحمه الله: «الإسناد سلاح المؤمن».

وقال ابن سيرين رحمه الله: «كنا لا نسأل عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة؛ صرنا نقول: سموا لنا رجالكم، فيرى إلى أصحاب السنة فيؤخذ حديثهم، ويرى إلى أصحاب البدع ويترك حديثهم».

فأين أسانيدك يا أيها الخساف المتعالم المتهور، وأهل الحديث هم أصحاب الأسانيد؛ كما قال ابن ذريع رحمه الله: «لكل دين فرسان، وفرسان هٰذا الدين هم أصحاب الأسانيد»، مع العلم بأنه قد طلب في مواطن من الكتاب[1] الإسناد، فلماذا لا يطبق هٰذا على نفسه؟! ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ وتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ**﴾[2]؟! إن ذا لمن العجب!! وإن ذا لمن التناقض!!

ثم جاء السقاف في (ص ١٨)، ونسب التأويل إلى الإمام مالك رحمه الله، فقال ما نصه:

«روى الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (٧ / ١٤٣)، وذكر الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»؛ أن الإمام مالكاً رحمه الله أوَّل النزول الوارد في الحديث بنزول أمره سبحانه، وهٰذا نص الكلام من «السير»:

«قال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان، حدثنا صالح بن

---

(١) انظر: (ص ٧٣).

(٢) البقرة: ٤٤.

أيوب، حدثنا حبيب بن أبي حبيب، حدثني مالك؛ قال: يتنزل ربنا وتعالى أمره، فأما هو؛ فدائم لا يزول. قال صالح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال: حسن والله، ولم أسمعه من مالك».

قلت (أي: الخساف): ورواية ابن عبد البر من طريق أخرى، فتنبَّه، وقد ذكرنا هذا عن الإمام مالك في التعليق رقم (١٢٩)» انتهى كلام الخساف.

وإليك التعليق حين رجعت إليه في كتابه نفسه، فوجدته ما نصه: «وممَّن أوَّل حديث النزول بنزول رحمته سبحانه الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، وهو من أئمة السلف، فيما رواه عنه الحافظ ابن عبد البر في كتابه «التمهيد» (٧ / ١٤٣) والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨ / ١٠٥)»، ثم ساق الإسناد السابق نفسه!

إن هذا الخساف يعد محرفاً للنصوص، بل كاتماً للحقائق، فلقد نقل بعض كلام الذهبي، وطوى وصفح عن الباقي، نقل ما يوافق هواه ومراده، وكتم الباقي الذي هو كالآتي: «قلت: لا أعرف صالحاً، وحبيب مشهور! ! والمحفوظ عن مالك رحمه الله رواية الوليد بن مسلم؛ أنه سأله عن أحاديث الصفات؟ فقال: أمرَّها كما جاءت بلا تفسير. فيكون للإمام في ذلك قولان إن صحت رواية حبيب».

وهذا موجود في «السير» بعد الكلام الآنف الذي نقله الخساف، ومع ذلك لم ينقله! فانظر إلى هذا التجرؤ على تحريف النصوص وتكتيم الحقائق.

أما قول الذهبي رحمه الله: «إن صحت رواية حبيب»؛ فأقول: فمن

أين لها أن تصح، وحبيب ليس بثقة؛ فلقد قال الذهبي رحمه الله عنه في «الميزان» (١ / ٤٥٢): «قال أحمد: ليس بثقة، وقال ابن معين: كان يقرأ على مالك ويتصفح ورقتين ثلاثة، فسألوني عنه بمصر؟ فقلت: ليس بشيء. وقال أبو داود: كان من أكذب الناس. وقال أبو حاتم: روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة. وقال ابن عدي: أحاديثه كلها موضوعة». وترجم له ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٨١٨) فقال: «كاتب مالك، يضع الحديث». وقال النسائي عنه كما في «الكامل»: «متروك الحديث». وقال عنه ابن حبان كما في «المجروحين» (١ / ٢٦٥): «كان يورق بالمدينة على الشيوخ، ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم».

فهٰذا هو حال حبيب هٰذا.

ثم كيف يصح هٰذا الأثر عن مالك وفي إسناده صالح بن أيوب، وهو مجهول؛ كما نص على ذٰلك الذهبي؟!

فكيف تصحح هٰذا الأثر يا أيها الخساف وتستدل به، وتغفل عن جميع هٰذا الكلام؟! ولكنه فجور أهل البدع؛ يذكرون ما لهم وينسون ما عليهم؛ كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

وأما قوله: «من طريق أخرى عند ابن عبد البر في «التمهيد»»! فرجعت إلى «التمهيد»، فوجدته[1] إسناداً ضعيفاً، لا تقوم له قائمة؛ إذ فيه جامع بن سوادة، وهو مضعف، ضعفه الدارقطني، وليرجع إلى «الميزان»

---

(١) مع العلم بأن السقاف لم يذكر الإسناد في تعليقه (١٢٩)؛ فالله المستعان على مراوغات هٰذا الملحد، وكفى الله المؤمنين شره.

للذهبي (١ / ٣٧٨)، و «اللسان» لابن حجر (٢ / ٩٣).

وها هنا فائدة وجدتها في «مختصر الصواعق» (٢ / ٤٥٢) للإمام ابن القيم، تكلم فيه عن الإسناد المروي عن الإمام مالك في تأويل النزول، فقال:

«وهـذا الاختلاف وقع نظيره في مذهب مالك؛ فإن المشهور عنه وعن أئمة السلف إمرار نصوص الصفات والمنع من تأويلها، وقد روي عنه أنه تأول قوله: «ينزل ربنا»؛ بمعنى نزول أمره، وهذه الرواية لها إسنادان:

أحدهما: من طريق حبيب كاتبه، وحبيب هذا غير حبيب، بل هو كذاب وضاع باتفاق أهل الجرح والتعديل، ولم يعتمد أحد من العلماء على نقله.

والإسناد الثاني: فيه مجهول لا يعرف حاله.

فمن أصحابه من أثبت هذه الرواية، ومنهم من لم يثبتها؛ لأن المشاهير من أصحابه لم ينقلوا عنه شيئاً من ذلك».

وبعد؛ فإن السقاف هذا مرواغ مخادع من الطراز الأول كما يُقال، شأنه في ذلك شأن أهل الهوى والمبتدعة الذين يسير خلف ركابهم، ويركب الصعب والذلول في مناصرتهم ومؤازرتهم؛ فالرجل جهمي جلد، ومن تأمل كتبه؛ عرف ذلك، وعرف كيف يسبُّ أهل السنة، وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر.

ثم في الصفحات (١٦ ـ ٢٠) ينقل بعض التأويلات لبعض أهل السنة، وبعضها الآخر لأهل البدع، وهذه التأويلات التي لفقها السقاف على أهل السنة نطالبه فيها بالإسناد، وبيننا وبينه القوائم (أي: الإسناد)،

فإن أتى بها؛ نظرنا فيها.

وأما تأويلات ابن الجوزي وغيره ممَّن استشهد بهم؛ فقد بيَّنت عقيدة ابن الجوزي في أول الكتاب؛ فليرجع إليه.

وها هنا فائدة نفيسة تهتك مزاعم السقاف البدعية وتقضي عليها، وهذه الفائدة قررها ابن القيم رحمه الله في كتابه «مختصر الصواعق» (ص **٤٥٣**)؛ قال ما نصه:

«وها هنا قاعدة يجب التنبيه عليها، وهي أنه إذا ثبت عن مالك وأحمد وغيرهما تأويل شيء في موارد النزاع؛ لم يكن فيه أكثر من أنه وقع بينهم نزاع في معنى الآية والحديث، وهو نظير اختلافهم في تفسير آيات وأحاديث، مثل تنازع ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما في قوله تعالى: **﴿ولقدْ رآهُ نزْلةً أُخرى﴾**[1]، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: رأى ربه، وقالت عائشة رضي الله عنها: بل رأى جبرائيل. وكتنازع ابن مسعود وابن عباس في قوله تعالى: **﴿فارْتقِبْ يوْمَ تأتي السَّماءُ بِدُخانٍ مُبينٍ﴾**[2]، فقال ابن مسعود: هو ما أصاب قريشا من الجوع حتى كان أحدهم يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان، وقال ابن عباس: هو دخان قبل يوم القيامة. وهذا هو الصحيح... ونظائر ذلك. فالحجة هي التي تفصل بين الناس».

ولقد أحسن الإمام ابن القيم بقوله: إن «الحجة هي التي تفصل بين الناس»، والعبرة بالدليل لا بالأشخاص وارائهم، والسقاف هذا ديدنه، فتراه يستدل بأقوال أهل البدع الذين وافقهم، ولا يميل إلى أقوال أهل السنة

---

(١) النجم: ١٣.

(٢) الدخان: ١٠.

الموافقين للكتاب والسنة، بل يحرفها ويكتمها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

فليحذر طلاب العلم من نقولاته، وليرجعوا إلى مصادرها الحقيقية وينظروا فيها، حتى يتأكدوا من صحة نقله؛ فإنه خائن للأمانة العلمية، بل حاله وحال الأمانة كما قال الشاعر:

سارَتْ مُشرِّقةً وسِرْتُ مُغرِّباً ... شتّان بَيْنَ مُشرِّقٍ ومُغرِّبِ

والله المستعان على ما يصفون.

●●●●●

الفصل الرابع

اتهامه السلف بالتفويض والرد على ذلك

ثم أتى هذا السقاف الملحد وزعم أيضاً أن التفويض مذهب السلف الصالح، وأن السلف يفوضون الكيفية والمعاني.

ومن ذلك ما نسبه السقاف للإمام أحمد رحمه الله بأنه قال - كما عند الخلال بسند صحيح - عندما سُئل عن أحاديث الصفات: «نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى».

أقول: هذه الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله ليست بصحيحة، وإنما هي من رواية حنبل بن إسحاق بن حنبل، وهو كثير المفاريد عن الإمام أحمد، وهي شاذة مردودة.

ثم على فرض أنها صحيحة؛ فإن الإمام أحمد لا يقصد بها المعنى الذي فهمه هذا المتهوك؛ كما نبه إلى ذلك عالم القصيم في العصر الحاضر الشيخ محمد بن صالح العثيمين حفظه الله، حيث قال في «فتح رب البرية في تلخيص الحموية» (ص ٦٣):

«المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم، وصرفوا به نصوص الكتاب والسنة عن

ظاهرها إلى معاني تخالفه، ويدل على ما ذكرنا أنه نفى المعنى ونفى الكيفية ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتدعتين: طائفة المعطلة، وطائفة المشبهة».

وأتى بعد هذا السقاف ونقل قولاً للإمام الترمذي في «سننه» (٤ / ٦٩٢)؛ حيث يقول الترمذي رحمه الله: «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسر، ولا تتوهم، ولا يقال: كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه».

ثم أخذ السقاف يحرف كلام الإمام الترمذي عن مواضعه، بأن أضاف تفويض المعنى إلى الله، وهذا من أشنع الكذب على الترمذي رحمه الله؛ فكلامه بيِّن واضح؛ إذ قال: «ولا يقال: كيف؟».

فأين تفويض المعنى يا أيها الملحد الأفاك الأثيم؟!

وفعل هذا مع الذهبي رحمه الله، فحمل كلامه ما لا يحتمل، وصرفه إلى هواه وما يوافق مراده قاتله الله.

وعلم الله أن السلف بريئون من التفويض، كما قرَّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (١ / ٢٠١)؛ حيث قال رحمه الله:

«الوجه السادس عشر: أن يقال: غاية ما ينتهي هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله بآرائهم من المشهورين بالإسلام هو التأويل أو

التفويض».

إلى أن قال رحمه الله: «وأما التفويض؛ فمن المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبَّر القرآن، وحضنا على عقله وفهمه؛ فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟!

وأيضاً؛ فالخطاب الذي أريد به هدانا والبيان لنا وإخراجنا من **الظلمات إلى النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك؛ فعلى التقديرين لم نخاطب بما يتبيَّن فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر.**

وحقيقة قول هؤلاء في المخاطِب لنا: **أنه لم يبيِّن الحق ولا أوضحه**، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خطبنا به وأمرنا باتباعه والردّ إليه لم يبيِّن به الحق ولا كشفه، بل دلَّ ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم شيئاً، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه.

وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد».

ثم ذكر كلاماً، إلى أن قال رحمه الله: «فتبيَّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متَّبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد» اهـ كلامه رحمه الله.

وليعلم أن طريقة أهل التفويض في نصوص الصفات هي تفويض معناها، وإمرار لفظها، ومنهم من يقول: تجرى على ظاهرها، مع أن لها تأويلاً مخالفاً لا يعلمه إلا الله، وهذا من أعظم التناقض؛ فإنه إذا كان

المقصود بها التأويل الذي يخالف الظاهر، وهو لا يعلمه إلا الله؛ فكيف يمكن إجراؤها على ظاهرها؟!

ويزعمون أنه ليس للعقل مدخل في باب الصفات، وأن نصوص الصفات ألفاظ مجهولة، لا يعرف معناها حتى رسول الله ﷺ، فيلزم من كلامهم هذا المتهافت لازم خطير جدّاً، وهو أن الرسول ﷺ الذي يتكلم بألفاظ الصفات لا يعرف شيئاً منها، بل الأدهى والأمر أن لا يكون له عقل، وكذا أئمة الصحابة والسلف، فدل هذا على أن هذا القول من أبطل الأقوال، وأنه من شر أقوال أهل البدع والإلحاد.

فإذا تبيَّن لك أخي القارىء هذا الأمر، وحقيقة التفويض الذي هو التجهيل؛ عرفت أن التفويض الذي ينسبه السقاف إلى السلف؛ أنه ليس بمذهب لهم، لا أكثرهم ولا أقلهم، ونسبة ذلك إلى السلف ضلال وتلبيس فادح، والسلف ـ ولله الحمد ـ بريئون من التفويض الذي ينسبه إليهم هذا الملحد الضال.

ثم إن مراد السلف بقولهم: «بلا كيف»: هو نفي التأويل؛ كما قال ابن القيم رحمه الله:

«ومراد السلف بقولهم: «بلا كيف»: هو نفي التأويل؛ فإن التكييف الذي يزعمه أهل التأويل؛ فإنهم هم الذين يثبتون كيفيَّة تخالف الحقيقة، فيقعون في ثلاثة محاذير: نفي الحقيقة، وإثبات التكييف بالتأويل، وتعطيل الرب تعالى عن صفته التي أثبتها لنفسه. وأما أهل الإثبات؛ فليس أحد منهم يكيِّف ما أثبته الله تعالى لنفسه ويقول كذا وكذا، حتى يكون قول السلف: «بلا كيف»؛ ردّاً عليه، وإنما ردُّوا على أهل التأويل الذي يتضمن

التحريف والتعطيل؛ تحريف اللفظ، وتعطيل معناه»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا المعنى: «وقد فسر الإمام أحمد النصوص التي تسميها الجهمية: متشابهات، فبيَّن معانيها آية آية وحديثاً حديثا، ولم يتوقف في شيء منها هو والأئمة قبله، مما يدل على أن التوقف عن بيان معاني آيات الصفات وصرف اللفظ عن ظواهرها لم يكن مذهباً لأئمة السنة، وهم أعرف بمذهب السلف، وإنما مذهب السلف إجراء معاني آيات الصفات على ظاهرها؛ بإثبات الصفات له حقيقة، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها، وتمر كما جاءت دالّة على المعاني؛ لا تحرف، ولا يلحد فيها»[2].

●●●●●

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ٧٧).

(٢) «الإكليل» (٢ / ٢٢ ـ ٢٣ ـ مطبوع ضمن الرسائل الكبرى).



الفصل الخامس
طعنه في خبر الآحاد والرد على ذلك

إن السقاف متبع للهوى في طعنه بخبر الآحاد، فقد بتر النصوص، وحملها ما لم تحتمل، وهو في ذلك مجدد لمنهج الأشاعرة من جديد، فيأخذ من شبههم، ويكبرها بأن يأتي ببعض كلام أهل السنة، ويجعلها دليلاً قاطعاً بيِّناً على هذه الشبهة، ويدس بدعه وضلالاته في هذه المقتطفات والشذرات من كلام أهل السنة، الذين هم بريئون من بدع وضلالات الخساف الملحد.

وقد أتى في هذا الفصل بعبارات تدل على حقد دفين، ونقولات تدلل على هوى وتعصب ذميم، بل على جهل فاضح في علوم الشريعة، بل هو كلابس ثوبي زور، جمع التدليس والكذب والمخادعة للقراء، إضافة إلى وقوعه في شراك البدع والضلالات، وتقيده بقيود الكفريات؛ ينصرها بكل ما أوتي من قوة وبيان ـ على قلة ما أوتي ووهائه وضعف صياغته وبيانه ـ؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

فسبحان الله الذي أعمى بصيرته، وفضح سريرته، وطبع على قلبه، فكان حاله كما قال سبحانه وتعالى: **﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمالاً**.

﴿**الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الحَياةِ الدُّنْيا وهُمْ يَحْسَبونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنونَ صُنْعاً**﴾[1]؛ فالخسران محيق به وبأمثاله ممَّن تسنَّموا غارب البدع وناصروها وجدَّدوها لا محالة.

ولقد فنَّد شبه السقاف في خبر الآحاد وطعنه فيه الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه الفذ العجاب «مختصر الصواعق المرسلة»، فأنقله برمَّته وطوله لنفاسته وعظيم فائدته، آملاً أن تتضح الصورة الحقيقية لصحة خبر الآحاد، وإفادته العلم واليقين، وأن يظهر لذي عينين تهافت شبه السقاف وسقوطها، ويظهر لذوي الألباب إلى أي درك انحدر هذا المتهور المتهوك.

وها أنا الآن شارع في نقل ما قاله الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى:

قال ابن القيم في «مختصر الصواعق المرسلة»:

«وأما المقام الرابع، وهو إفادتها اليقين؛ فنقول وبالله التوفيق:

الأخبار المنقولة في باب الأمور الخبرية العلمية أربعة أقسام:

أحدها: متواتر لفظاً ومعنى.

والثاني: أخبار متواترة معنى إن لم تتواتر بلفظ واحد.

الثالث: أخبار مستفيضة متلقاة بالقبول بين الأمة.

الرابع: أخبار آحاد مروية بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى رسول الله ﷺ.

فأما القسمان الأولان؛ فالأخبار الواردة في عذاب القبر، والشفاعة،

---

(١) الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤.

والحوض، ورؤية الرب تعالى، وتكليمه عباده يوم القيامة، وأحاديث علوه فوق سماواته على عرشه، وأحاديث إثبات العرش، والأحاديث الواردة في إثبات المعاد والجنة والنار ونحو ذٰلك مما يعلم بالاضطرار أن الرسول جاء بها كما يعلم بالاضطرار أنه جاء بالتوحيد وفرائض الإسلام وأركانه، وجاء بإثبات الصفات للرب تعالى؛ فإنه ما من باب من هٰذه الأبواب إلا وقد تواتر فيه المعنى المقصود عن النبي ﷺ تواتراً معنوياً؛ لنقل ذٰلك عنه بعبارات متنوعة من وجوه متعددة يمتنع في مثلها في العادة التواطؤ على الكذب عمداً أو سهواً، وإذا كانت العادة العامة والخاصة المعهودة من حال سلف الأمة وخلفها تمنع التواطؤ على الاتفاق على الكذب في هٰذه الأخبار، ويمتنع في العادة وقوع الغلط فيها؛ أفادت العلم واليقين.

ثم للناس في حصول العلم بها طريقان:

أحدهما: أنه ضروري.

والثاني: أنه نظري.

فأصحاب الضرورة يستدلون بحصول العلم لهم ضرورة على حصول التواتر الموجب له، وأصحاب النظر يعكسون الأمر ويقولون: نحن نستدل بتواتر المخبرين على إفادة العلم.

والطريق الأول أعلى التقديرين، فكل عالم بهذه الأحاديث وطرقها ونقلها وتعددها يعلم علماً يقيناً لا شكَّ فيه، بل يجد نفسه مضطرة إلى ثبوتها أولاً، وثبوت مخبرها ثانياً، ولا يمكنه دفع هٰذين العلمين عن نفسه:

العلم الأول: ينشأ من جهة معرفته بطريق الأحاديث وتعددها وتباين طرقها واختلاف مخارجها وامتناع التواطؤ زماناً ومكاناً على وضعها.

والعلم الثـاني : ينشأ من جهة إيمانه بالرسالة، وأن الرسول صادق فيما يخبر به .

وهٰـذا عنـد أهـل الحـديث أعـظم من علم الأطبـاء بوجود بقراط وجالينوس ؛ فإنهما من أفاضل الأطباء، وأعظم من علم النحاة بوجود سيبويه والخليل والفراء وعلمهم بالعربية .

ولكن أهـل الكـلام وأتباعهم في غاية قلة المعرفة بالحديث وعدم الاعتناء به، وكثير منهم ـ بل أفضلهم عند أصحابه ـ لا يعتقد أنه روي في الباب الذي يتكلم فيه عن النبي ﷺ شيئاً، أو يظن أن المروي فيه حديث أو حديثـان ؛ كما يجده لأكابر شيوخ المعتزلة، كأبي الحسين البصري، يعتقد أنه ليس في الرؤية إلا حديث واحد، وهو حديث جرير، ولم يعلم أنه فيها ما يقارب ثلاثين حديثاً، وقد ذكرناها في كتاب صفة الجنة ؛ «حادي الأرواح» .

فإنكار هٰؤلاء لما علمه أهل الوراثة النبوية من كلام نبيهم أقبح من إنكار ما هو مشهور من مذاهب الأئمة عند أتباعهم، وما يعلم أن كثيراً من الناس قد تطرق سمعه هٰذه الأحاديث ولا تفيده علماً ؛ لأنه لم تجتمع طرقها وتعددها واختلاف مخارجها من قبله، فإذا اتفق له إعراض عنها أو نفرة عن روايتها وإحسان ظن بمن قال بخلافها أو تعارض خيال شيطاني يقوم بقلبه ؛ فهناك يكون الأمر كما قال تعالى : **﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدىً وشِفاءٌ والَّذِينَ لا يُؤْمِنـونَ في آذانِهِمْ وَقْـرٌ وهُـوَ عَلَيْهِمْ عَمىً أُولٰئـكَ يُنـادَوْنَ مِنْ مَكـانٍ بَعيدٍ﴾**(١)، فلو كانت أضعاف ذٰلك ؛ لم تحصل لهم إيمانهم ولا علماً .

---

(١) فصلت : ٤٤ .

وحصـول العلم في القلب بمـوجب التـواتـر مثـل الشبـع والـري ونحوهما، وكل واحد من الأخبار يفيد قدراً من العلم، فإذا تعددت الأخبار وقـويت؛ أفادت العلم: إما للكثرة، وإما للقوة، وإما لمجموعهما؛ كما يحصل الشبع إما بكثرة أو بقوة المأكول وإما لمجموعهما.

والعلم بمخبر الخبر لا يكون بمجرد سماع حروفه، بل يفهم معناه مع سماع لفظه، فإذا اجتمع في قلب المستمع لهٰذه الأخبار العلم بطريقها ومعرفة حال رواتها وفهم معناه؛ حصل له العلم الضروري الذي لا يمكنه رفعـه، ولهٰذه كان جميع أئمة الحديث الذين لهم لسان صدق في الأمة قاطعين بمضمـون هٰذه الأحـاديث، شاهـدين بها على رسول الله ﷺ، جازمين بأن من كذب بها أو أنكر مضمونها؛ فهو كافر، مع علم من له اطلاع على سيرتهم وأحوالهم بأنهم من أعظم الناس صدقاً وأمانةً وديانةً، وأوفرهم عقولاً، وأشدهم تحفظاً وتحرياً للصدق ومجانبة للكذب، وأن أحداً منهم لا يحابي في ذٰلك أباه ولا ابنه ولا شيخه ولا صديقه، وأنهم حرَّروا الرواية عن رسول الله ﷺ تحريراً لم يبلغه أحد سواهم، لا من الناقلين عن الأنبياء ولا من غير الأنبياء، وهم شاهدوا شيوخهم على هٰذه الحال وأعظم، وأولٰئك شاهدوا من فوقهم كذٰلك وأبلغ، حتى انتهى الأمر إلى من أثنى الله عليهم أحسن الثناء، وأخبر برضاه عنهم واختباره لهم واتخاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة.

ومن تأمل ذٰلك؛ أفاده علماً ضروريّاً بما ينقلونه عن نبيهم أعظم من كل علم ينقله كل طائفـة عن صاحبـه، وهـٰذا أمـر وجداني عندهم، لا يمكنكم جحـده، بل هو بمنـزلـة ما تحسـونـه من الألم واللذة، والحب

والبغض، حتى إنهم يشهدون بذلك ويحلفون عليه ويباهون من خالفهم عليه.

وقول هٰؤلاء القادحين في أخباره وسننه: يجوز أن يكون رواة هٰذه الأخبار كاذبين أو غالطين! بمنزلة قول أعدائه: يجوز أن يكون الذي جاءه به شيطان كاذب.

وكل أحد يعلم أن أهل الحديث أصدق الطوائف؛ كما قال عبد الله ابن المبارك: وجدت الدين لأهل الحديث، والكلام للمعتزلة، والكذب للرافضة، والحيل لأهل الرأي، وسوء الرأي والتدبير لآل أبي فلان.

وإذا كان أهل الحديث عالمين بأن رسول الله ﷺ قال هٰذه الأخبار وحدَّث بها في الأماكن والأوقات المتعددة، وعلمهم بذلك ضروري؛ لم يكن [زعم] من لا عناية له بالسنة والحديث: أن هٰذه الأخبار آحاد لا تفيد العلم مقبولاً عليهم؛ فإنهم يدعون العلم الضروري، وخصومهم إما أن ينكروا حصوله لأنفسهم أو لأهل الحديث، فإن أنكروا حصوله لأنفسهم؛ لم يقدح ذلك في حصوله لغيرهم، وإن أنكروا حصوله لأهل الحديث؛ كانوا مكابرين لهم على ما يعلمونه من نفوسهم بمنزلة من يكابر غيره على ما يجده في نفسه من فرحه وألمه وخوفه وحبه، والمناظرة إذا انتهت إلى هٰذا الحد؛ لم يبق فيها فائدة، وينبغي العدول إلى ما أمر الله به رسوله من المباهلة، قال تعالى: **﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ العِلْمِ فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وأَبْناءَكُمْ ونِساءَنا ونِساءَكُمْ وأَنْفُسَنا وأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللهِ على الكاذِبينَ﴾**[1].

---

(١) آل عمران: ٦١.

فصلٌ:

خبر الواحد بحسب الدليل الدال عليه، فتارة يجزم بكذبه لقيام دليل كذبه، وتارة يظن كذبه إذا كان دليل كذبه ظنياً، وتارة يتوقف فيه فلا يترجح صدقه ولا كذبه إذا لم يقم دليل أحدهما، وتارة يترجح صدقه ولا يجزم به، وتارة يجزم بصدقه جزماً لا يبقى معه شك، فليس خبر واحد يفيد العلم ولا الظن، ولا يجوز أن ينفى عن خبر الواحد مطلقاً أنه يحصِّل العلم؛ فلا وجه لإقامة الدليل على أن خبر الواحد لا يفيد العلم، وإلا اجتمع النقيضان، بل نقول: خبر الواحد يفيد العلم في مواضع:

أحدها: خبر من قام الدليل القطعي على صدقه، وهو خبر الواحد القهار جل وعلا وخبر رسوله ﷺ في كل ما يخبر به.

الثاني: خبر الواحد بحضرة الرسول ﷺ وهو يصدقه؛ كخبر الحبر الذي أخبر بحضرة رسول الله ﷺ أن الله يضع السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع... فضحك رسول الله ﷺ تعجباً وتصديقاً له. وكخبر من أخبره أنه رأى السد مثل البرد المحبر، فقال: «قد رأيته». ومن هٰذا ترتيبه ﷺ على خبر المخبر له مقتضاه؛ كغزو من أخبره بنقض قوم العهد، وخبر من أخبره عن رجل أنه شتمه ونال من عرضه فأمر بقتله؛ فهٰذا تصديق للمخبر بالفعل.

وقد كان ﷺ يقطع بصدق أصحابه؛ كما قطع بصدق تميم الداري لما أخبره بقصة الدجال، وروى ذلك عنه على المنبر، ولم يقل: أخبرني جبريل عن الله، بل قال: «حدثني تميم الداري»[1]، ومن له أدنى معرفة

(١) أخرجه مسلم في الفتن (٤ / ١١٩ / ح ٢٩٤٢ / ص ٢٢٦١) من حديث فاطمة بنت قيس، ورواه أيضاً الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وغيرهم...

بالسنة؛ يرى هٰذا كثيراً فيما يجزم بصدق أصحابه، ويرتب على أخبارهم مقتضاها من المحاربة والمسالمة والقتل والقتال.

ونحن نشهد بالله ولله، شهادة على البت والقطع، لا نمتري فيها ولا نشك، على صدقهم، ونجزم به جزماً ضرورياً لا يمكنّا دفعه عن نفوسنا.

ومن هٰذا أنه كان يجزم بصدقهم فيما يخبرونه به من رؤيا المنام، ويجزم لهم بتأويلها، ويقول: إنها رؤيا حق، وأثنى الله تعالى عليه بذٰلك في قوله: **﴿ومِنْهُمُ الَّذينَ يُؤْذونَ النبيَّ ويَقولونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ باللهِ ويُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنينَ﴾**[1]، وأثنى عليه ومدحه بتصديقه لمن أخبره من المؤمنين.

ومن هٰذا إخبار الصحابة بعضهم بعضاً؛ فإنهم كانوا يجزمون بما يحدث به أحدهم عن رسول الله ﷺ، ولم يقل أحد منهم لمن حدثه عن رسول الله ﷺ: خبرك خبر واحد لا يفيد العلم حتى يتوافر! وتوقُّف من توقف منهم حتى عضده آخر منهم لا يدل على رد خبر الواحد عن كونه خبر واحد، وإنما كان يستثبت أحياناً نادرة جدّاً إذا استخبر.

ولم يكن أحد من الصحابة ولا أهل الإسلام بعدهم يشكون فيما يخبر به أبو بكر الصديق عن رسول الله ﷺ ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبو ذر ومعاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وعبد الله بن عمر وأمثالهم من الصحابة، بل كانوا لا يشكون في خبر أبي هريرة مع تفرده بكثير من الحديث، ولم يقل له أحد منهم يوماً واحداً من الدهر: خبرك خبر واحد لا يفيد العلم! وكان حديث رسوله ﷺ أجلّ

(١) التوبة: ٦١.

صدورهم من أن يُقابَل بذلك، وكان المخبر لهم أجلَّ في أعينهم وأصدق عندهم من أن يقال له مثل ذلك.

وكان أحدهم إذا روى لغيره حديثاً عن رسول الله ﷺ في الصفات؛ تلقاه بالقبول، واعتقد تلك الصفة به على القطع واليقين، كما اعتقد رؤية الرب وتكليمه ونداءه يوم القيامة لعباده بالصوت الذي يسمعه البعيد كما يسمعه القريب، ونزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة، وضحكه، وفرحه، وإمساكه سماواته على إصبع من أصابع يده، وإثبات القدم له، من سمع هذه الأحاديث ممَّن حدث بها عن رسول الله ﷺ أو عن صاحب، اعتقد ثبوت مقتضاها بمجرد سماعها من العدل الصادق، ولم يترتب فيها حق، حتى إنهم ربما تثبتوا في بعض أحاديث الأحكام حتى يستظهروا بآخر؛ كما استظهر عمر رضي الله عنه برواية أبي سعيد الخدري على خبر أبي موسى؛ كما استظهر أبو بكر رضي الله عنه برواية محمد بن مسلمة على رواية المغيرة بن شعبة في توريث الجدة، ولم يطلب أحد منهم الاستظهار في رواية أحاديث الصفات ألبتة، بل كانوا أعظم مبادرة إلى قبولها وتصديقها والجزم بمقتضاها وإثبات الصفات بها من المخبر لهم بها عن رسول الله ﷺ، ومن له أدنى إلمام بالسنة والتفات إليها يعلم ذلك، ولولا وضوح الأمر في ذلك؛ لذكرنا أكثر من مئة موضع.

فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة، وإجماع التابعين، وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلا؛ فلا يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم.

فممَّن نصَّ على أن خبر الواحد يفيد العلم مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة وداود بن علي وأصحابه كأبي محمد بن حزم، ونص عليه الحسين بن علي الكرابيسي والحارث بن أسد المحاسبي.

قال ابن خوازمنداد في كتاب «أصول الفقه» وقد ذكر خبر الواحد الذي لم يروه إلا الواحد والاثنان: ويقع بهذا الضرب أيضاً العلم الضروري، نص على ذلك مالك، وقال أحمد في حديث الرؤية: نعلم أنها حق، ونقطع على العلم بها. وكذلك روى المروذي؛ قال: قلت لأبي عبدالله: ها هنا اثنان يقولان: إن الخبر يوجب عملاً ولا يوجب علماً. فعابه، وقال: لا أدري ما هذا! وقال القاضي: وظاهر هذا أنه يسوي بين العلم والعمل.

وقال القاضي في أول المخبر: خبر الواحد يوجب العلم إذا صح سنده، ولم تختلف الرواية فيه، وتلقته الأمة بالقبول، وأصحابنا يطلقون القول فيه، وأنه يوجب العلم، وإن لم تتلقه بالقبول. قال: والمذهب على ما حكيت لا غير.

فقد صرح بأن هذا هو المذهب.

ونص في رواية أحمد بن الحسين الترمذي أنه يحتم على الخبر عن رسول الله ﷺ.

وعنه رواية أخرى تدل على أن خبر الواحد لا يفيد العلم؛ فإنه قال في رواية المروذي: إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ بإسناد صحيح فيه حكم أو فرض؛ عملت به ودنت الله به، ولا أشهد أن رسول الله ﷺ قال ذلك.

وسيأتي الكلام على معنى هٰذه الرواية إن شاء الله تعالى.

وقال ابن أبي يونس في أول «الإرشاد»: وخبر الواحد يوجب العلم والعمل جميعاً، ونص القاضي أبو يعلى على أن هٰذا القول في «**الكفاية**».

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتبه الأصول؛ كـ «التبصرة» و «شرح اللمع» وغيرهما، وهٰذا لفظه في الشرح: وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يوجب العلم والعمل، سواء عمل به الكل أو البعض، ولم يحك فيه نزاعاً بين أصحاب الشافعي، وحكى هٰذا القول القاضي عبد الوهاب من المالكية عن جماعة من الفقهاء، وصرحت الحنفية في كتبهم بأن الخبر المستفيض يوجب العلم، ومثلوه بقول النبي ﷺ: «لا وصية لوارث»[1]؛ قالوا: مع أنه إنما روي من طريق الآحاد. قالوا: ونحوه حديث ابن مسعود في المتبايعين إذا اختلفا؛ أن القول قول البائع أو يترادّان. قالوا: ونحوه حديث عبد الرحمٰن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس. قالوا: وكذٰلك حديث المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة في إعطاء الجدة السدس. قد اتفق السلف والخلف على استعمال حكم هٰذه الأخبار حين سمعوها، فدل ذٰلك من أمرها على صحة مخرجها وسلامتها، وإن قد خالف فيها قوم؛ فإنها عندنا شذوذ، ولا يعتد بهم في الإجماع.

قال: وإنما قلنا: ما كان هٰذا سبيله من الأخبار؛ فإنه يوجب العلم بصحة مخبره؛ من قِبَلِ أنا إذا وجدنا السلف قد اتفقوا على قبول خبر هٰذا وصفه من غير تثبت فيه ولا معارضة بالأصول أو بخبر مثله، مع علمنا

---

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» (٤ / ٩٧) من حديث جابر، وقال: «مرسل»، وذكره الألباني في «صحيح الجامع» (٧٥٧٠)، وقال: «صحيح».

بمذاهبهم في قبول الأخبار والنظر فيها وعرضها على الأصول؛ دلّنا ذلك من أمورهم على أنهم لم يصيروا إلى حكمه إلا من حيث ثبت عندهم صحته واستقامته، فأوجب لنا العلم بصحته. هذا لفظ أبي بكر الرازي في كتابه «أصول الفقه».

ومن المعلوم لكل ذي حس سليم وعقل مستقيم استفاضة أحاديث الرؤية والنداء والنزول والتكليم وغيرها من الصفات وتلقي الأمة لها بالقبول أعظم بكثير من استفاضة حديث اختلاف المتبايعين وحديث «لا وصية لوارث» وحديث فرض الجدة، بل لا نسبة بين استفاضة أحاديث الصفات واستفاضة هذه الأحاديث؛ فهل يسوغ لعاقل أن يقول: إن هذه توجب العلم وتلك لا توجبه؛ إلا أن يكون مباهتاً.

وقد صرح الشافعي في كتبه بأن خبر الواحد يفيد العلم، نص على ذلك صريحاً في كتابه «اختلاف مالك»، ونصره في «الرسالة المصرية»؛ على أنه لا يوجب العلم الذي يوجبه نص الكتاب والخبر المتواتر، ونحن نذكر لفظه في الكتابين.

قال في «الرسالة»: فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه، فيكون الخبر محتملاً للتأويل، وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد، فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم ردُّ ما كان منصوصاً منه كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول، لا أن ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله ﷺ، ولو شك في هذا شاك؛ لم نقل له: تب، وقلنا: ليس لك إن كنت عالماً أن تشك، كما ليس لك إلا أن تقضي بشهادة العدول، وإن أمكن فيهم الغلط، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم، والله ولي ما غاب عنك من ذلك. اهـ.

فهٰذا نصه في خبر يحتمل التأويل ليس معه غير كونه خبر واحد، وهٰذا لا تنازع فيه؛ فإنه يحتمل سنداً ومتناً، وكلامنا في أخبار تلقيت بالقبول واشتهرت في الأمة، وصرح بها الواحد بحضرة الجمع ولم ينكره منهم منكر، بل قبله السامع، وأثبت به صفة الرب تعالى، وأنكر على مَن نفاها، كما أنكر جميع أئمة الإسلام على مَن نفى صفات الرب الخبرية ونسبوه إلى البدعة.

وأما ما ذكره في كتابه الأخير؛ فقال: فقلت له (يعني: من يناظره): أرأيت إن قال لك قائل: أتهم جميع ما رويت عمَّن رويته عنه؛ فإني أخاف غلط كل محدث عنهم عمَّن حدث عنه إذا روى عن النبي ﷺ خلافه، فلا يجوز أن يتهم حديث أهل الثقة. قلت: فهل رواه أحد منهم إلا واحد عن واحد؟ قال: لا. قلت: وما رواه عن النبي ﷺ واحد عن واحد. قال: نعم. قلت: فإنما علمنا أن النبي ﷺ قاله بصدق المحدث عندنا، وعلمنا أن من سمينا قوله بحديث واحد. قال: نعم. قلت: وما علمنا بأن النبي ﷺ قاله؛ علمنا بأن من سميناه قاله. قال: نعم. قلت: فإذا استوى العلمان من خبر الصادق؛ فأولى بنا أن نصير إليه الخبر عن رسول الله ﷺ أن نأخذ به أو الخبر عمن دونه؟ قال: بل الخبر عن رسول الله ﷺ إن ثبت. قلت: ثبوتهما واحد. قال: فالخبر عن رسول الله ﷺ أولى بنا أن نصير إليه، وإن أدخلتم على المخبرين عنه أنه يمكن فيهم الغلط؛ دخل عليكم في كل حديث روي مخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله ﷺ، فإن قلت: نثبت بخبر الصادقين. فما ثبت عن النبي ﷺ أولى عندنا أن يؤخذ به.

فقد نص كما ترى بأنه إذا رواه واحد عن واحد عن النبي ﷺ؛ يعلم أن النبي ﷺ قاله بصدق الراوي عندنا، ولا يناقض، هٰذا نصه في

«الرسالة»؛ فإنه إنما نفى هناك أن يكون العلم المستفاد منه مساوياً للعلم المستفاد من نص الكتاب وخبر التواتر، وهٰذا حق؛ فإن العلم يتفاوت في القوة والضعف.

وقد قال القاضي في رواية حنبل عن أحمد في أحاديث الرؤية: نؤمن بها، ونعلم أنها حق. قال: فقطع على العلم بها، وذهب إلى ظاهر هٰذا الكلام جماعة من أصحابنا. وقالوا: خبر الواحد إن كان شرعيّاً؛ أوجب العلم. قال: وهٰذا محمول عندي على وجه صحيح من كلام أحمد، وأنه يوجب العلم من طريق الاستدلال لا من جهة الضرورة.

والاستدلال يوجب العلم من أربعة أوجه:

أحدها: أن تتلقاه الأمة بقبول، فيدل ذٰلك على أنه حق؛ لأن الأمة لا تجتمع على خطأ، وإن قبول الأمة يدل على أن الحجة قد قامت عندهم بصحته؛ لأن العادة أن خبر الواحد الذي لم تقم به الحجة لا تجتمع الأمة على قبوله، وإنما يقبله قوم ويرده قوم.

والثاني: خبر النبي ﷺ، وهو واحد، فيقطع بصدقه؛ لأن الدليل قد دلَّ على عصمته.

الثالث: أن يخبر الواحد ويدعي أنه سمعه من رسول الله ﷺ، فلا ينكره، ويدل على أنه حق أن النبي ﷺ لا يقر على الكذب.

الرابع: أن يخبر الواحد ويدعي على عدد كثير أنهم سمعوه منه، فلا ينكره منهم أحد، فيدل على أنه صدق؛ لأنه لو كان كذباً؛ لم تتفق دواعيهم على السكوت عن تكذيبه.

والعلم الواقع عن ذٰلك كله مكتسب؛ لأنه واقع عن نظر واستدلال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قلت: حصره لأخبار الآحاد الموجبة للعلم ليس بجامع؛ لأن مما يوجب العلم ما تلقّاه الرسول أيضاً بالقبول؛ كإخباره عن تميم الداري وبما أخبر به مصدقاً له فيه، ومنها إخبار شخصين عن قصة يعلم أنهما لم يتواطأا عليها ويبعد في العادة الاتفاق على الكذب فيها والخطأ وغير ذٰلك.

قلت: أخبار الآحاد الموجبة للعلم لا تنحصر، بل يجد المخبر علماً لا يشك فيه بكثير منها، كما إذا أخبره من لم يجرب عليه كذباً قط أنه شاهده، فإذاً يجزم به جزماً ضرورياً أو يقارب الضرورة، وكما إذا أخبر [بخبر] عليه في الإخبار به ضرر، فأخبر به تديُّناً وخشية لله تعالى؛ كما إذا أتى بنفسه اختياراً، وأخبر عن نفسه بحد ارتكبه، يطلب تطهيره منه بالحد، أو أقر على نفسه بحق ادعي به عليه حيث لا بينة ولا يمين يطلب منه ولا مخافة تلحقه في الإنكار، أو أخبر المفتي بأمر فعله ليحصل له المخرج منه، أو أخبر الطبيب بألم يجده يطلب زواله... إلى أضعاف أضعاف ذٰلك من الأخبار التي يقطع السامع بصدق المخبر بها.

فكيف ينشرح صدراً وينطلق لساناً بأن خبر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم إذا قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول كذا وكذا؛ أنها لا تفيد علماً ألبتة؟! سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

ونحن نشهد بالله أن هٰؤلاء كانوا إذا أخبروا عن رسول الله ﷺ بخبر؛ جزم بصدقهم، ونشهد بالله أنهم كانوا إذا أخبروا سواهم من الصحابة والتابعين؛ جزم بصدقهم، بل نشهد بالله أن سالماً ونافعاً وسعيد بن المسيب وأمثالهم بهٰذه المنزلة، بل مالك والأوزاعي والليث ونحوهم

كذلك، فلا يقع عندنا ولا عند من عرف القوم الاحتمال فيما يقول فيه مالك: سمعت نافعاً يقول: سمعت ابن عمر يقول: سمعت النبي ﷺ يقول. ونحن قاطعون بخطإ منازعينا في ذلك.

وقد ذهبت جماعة من أهل الأصول على أن الإجماع إذا انعقد على العمل بخبر الواحد؛ صار كالمتواتر، حكى ذلك ابن برهان، واختار أنه لا يصير كالمتواتر، وذهب جماعة أيضاً إلى أن الواحد إذا ادَّعى على جماعة بحضرتهم صدقه فسكتوا؛ صار خبره كالمتواتر.

وقد ذهب جماعة من أصحاب أحمد وغيرهم إلى تكفير من يجحد ما ثبت بخبر الواحد العدل، والتكفير مذهب إسحاق بن راهويه.

وإنما أتي منكر إفادة خبر الواحد للعلم من جهة القياس الفاسد؛ فإنه قاس المخبر عن رسول الله ﷺ بشرع عام للأمة أو بصفة من صفات الرب تعالى على خبر الشاهد على قضية معينة، ويا بعد ما بينهما! فإن المخبر عن رسول الله ﷺ لو قدر أنه كذب عمداً أو خطأ، ولم يظهر ما يدل على كذبه؛ لزم على ذلك إضلال الخلق، إذ الكلام في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول وعملت بموجبه وأثبتت به صفات الرب وأفعاله، فإن ما يجب قبوله شرعاً من الأخبار لا يكون باطلاً في نفس الأمر، ولا سيما إذا قبلته الأمة كلهم.

وهكذا يجب أن يقال في كل دليل يجب اتباعه شرعاً لا يكون إلا حقّاً، فيكون مدلوله ثابتاً في نفس الأمر.

هذا فيما يخبر به عن شرع الرب تعالى وأسمائه وصفاته بخلاف الشهادة المعينة على مشهود عليه معين؛ فهذه قد لا يكون مقتضاها ثابتاً في

نفس الأمر.

وحرف المسألة أنه لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به الأمة وتعرف به إليهم على لسان رسوله ﷺ في إثبات أسمائه وصفاته كذباً وباطلاً في نفس الأمر؛ فإنه من حجج الله على عباده، وحجج الله لا تكون كذباً وباطلاً، بل لا تكون إلا حقّاً في نفس الأمر، ولا يجوز أن تتكافأ أدلة الحق والباطل، ولا يجوز أن يكون الكذب على الله وشرعه ودينه مشتبهاً بالوحي الذي أنزله على رسوله وتعبد به خلقه، بحيث لا يتميز هٰذا من هٰذا؛ فإن الفرق بين الحق والباطل، والصدق والكذب، ووحي الشيطان ووحي الملك عن الله؛ أظهر من أن يشتبه أحدهما بالآخر، ألا وقد جعل الله على الحق نوراً كنور الشمس، يظهر للبصائر المستنيرة، وألبس الباطل ظلمة الليل، وليس بمستنكر أن يشتبه الليل بالنهار على أعمى البصر كما يشتبه الحق والباطل على أعمى البصيرة.

قال معاذ بن جبل في قضيته: تلق الحق ممَّن قاله؛ فإن على الحق نوراً.

ولٰكن؛ لما أظلمت القلوب، وعميت البصائر بالإعراض عما جاء به الرسول ﷺ، وازدادت الظلمة باكتفائها بآراء الرجال؛ التبس عليها الحق بالباطل، فجوزت على أحاديثه الصحيحة التي رواها أعدل الأمة وأصدقها أن تكون كذباً، وجوزت على الأحاديث الباطلة المكذوبة المختلقة التي توافق أهواءها أن تكون صدقاً فاحتجت بها.

وسر المسألة أن خبر العدول الثقات الذي أوجب الله تعالى على المسلمين العمل به؛ هل يجوز أن يكون في نفس الأمر كذباً وخطأً ولا

ينصب الله دليلاً على ذلك؟ فمن قال: إنه يوجب العلم؛ يقول: لا يجوز ذلك، بل متى وجدت الشروط الموجبة للعمل به؛ وجب ثبوت مخبره في نفس الأمر.

وعلى هذا تنازعوا في كفر تاركه؛ لكونه من الحجج العلمية؛ كما تكلموا في كفر جاحد الإجماع؛ أن من رد الخبر الصحيح اعتقاداً لغلط الناقل أو كذبه أو لاعتقاد الراد أن المعصوم لا يقول هذا، أو لاعتقاد نسخه ونحوه، فردَّه اجتهاداً وحرصاً على نصرة الحق؛ فإنه لا يكفر بذلك ولا يفسق؛ فقد ردَّ غير واحد من الصحابة بعض أخبار الآحاد الصحيحة؛ كما ردَّ عمر حديث فاطمة بنت قيس في إسقاط نفقة المطلقة ثلاثاً، وكما ردت عائشة رضي الله عنها حديث ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، وغير ذلك.

فصلٌ:

وأما رواية الأثرم عن أحمد؛ أنه لا يشهد على رسول الله ﷺ بالخبر ويعمل به؛ فهذه رواية انفرد بها الأثرم، وليست في «مسائله»، ولا في كتاب «السنة»، وإنما حكاها القاضي أنه وجدها في كتاب «معاني الحديث»، والأثرم لم يذكر أنه سمع ذلك منه، بل لعله بلغه عنه من واهم وهم عليه في لفظه، فلم يرو عنه أحد من أصحابه ذلك، بل المروي الصحيح عنه أنه جزم على الشهادة للعشرة بالجنة، والخبر في ذلك خبر واحد، ولعل توقفه عن الشهادة على سبيل الورع، فكان يجزم بتحريم أشياء، ويتوقف عن إطلاق لفظ تحريم عليها، ويجزم بتحريم [ترك] أشياء، ويتوقف عن إطلاق لفظ الوجوب عليها تورُّعاً، بل يقول: أكره كذا وأستحب كذا، وهذا كثير في أجوبته.

وقد قال في موضع: ولا نشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمله ولا لكبيرة أتاها؛ إلا أن يكون ذلك في حديث، فنصدقه ونعلم أنه كما جاء، ولا ننص الشهادة، ولا نشهد على أحد أنه في الجنة لصالح عمله ولخير أتاه؛ إلا أن يكون في ذلك حديث، فنقبله كما جاء على ما روي، ولا ننص. قال القاضي: ولا ننص الشهادة؛ معناه عندي: ولا نقطع على ذلك.

قال شيخ الإسلام: لفظ (ننص) هو المشهود عليه؛ معناه: لا نشهد على المعين، وإلا؛ فقد قال: نعلم أنه كما جاء، وهذا يقتضي أنه يفيد العلم.

وأيضاً؛ فإن من أصله أنه يشهد للعشرة بالجنة للخبر الوارد، وهو خبر واحد. وقال: أشهد وأعلم واحد، وهذا دليل على أنه يشهد بموجب خبر الواحد. وقد خالفه ابن المديني وغيره.

قال الذين يقولون: أخبار رسول الله ﷺ تفيد العلم: قال الله تعالى: **﴿وما يَنْطِقُ عَنِ الهَوى . إنْ هُوَ إلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾**(١)، وقال تعالى آمراً لنبيه ﷺ أن يقول: **﴿إنْ أَتَّبِعُ إلاّ ما يُوحى إليَّ﴾**(٢)، وقال تعالى: **﴿إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنَّا لَهُ لَحافِظونَ﴾**(٣)، وقال تعالى: **﴿وأَنْزَلْنا إلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إلَيْهِمْ﴾**(٤). قالوا: فعلم أن كلام رسول الله ﷺ في الدين كله وحي من عند الله، وكل وحي من عند الله؛ فهو ذكر أنزله الله،

---

(١) النجم: ٢.

(٢) الأحقاف: ٩.

(٣) الحجر: ٩.

(٤) النحل: ٤٤.

وقد قال تعالى: ﴿وأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الكِتابَ والحِكْمَةَ﴾[1]؛ فالكتاب: القرآن، والحكمة: السنة. وقد قال النبي ﷺ: «إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[2]، فأخبر أنه أوتي السنة كما أوتي الكتاب، والله تعالى قد ضمن حفظ ما أوحاه إليه وأنزل عليه؛ ليقيم به حجته على العباد إلى آخر الدهر.
وقالوا: فلو جاز على هٰذه الأخبار أن تكون كذباً؛ لم تكن من عند الله، ولا كانت مما أنزله الله على رسوله وآتاه إياه تفسيراً لكتابه وتبييناً له، وكيف تقوم حجته على خلقه بما يجوز أن يكون كذباً في نفس الأمر؛ فإن السنة تجري مجرى تفسير الكتاب وبيان المراد، فهي التي تعرفنا مراد الله من كتابه، فلو جاز أن تكون كذباً وغلطاً؛ لبطلت حجة الله على العباد، ولقال كل من احتج عليه بسنة تبين القرآن وتفسيره: هٰذا في خبر واحد لا يفيد العلم، فلا تقوم حجة بما لا يفيد العلم، وهذا طرد هٰذا المذهب الفاسد، وأطرد الناس له أبعدهم عن العلم والإيمان.

والذي جاء يقضى منه العجب أنهم لا يرجعون إلى أخبار رسول الله ﷺ أنها لا تفيد العلم، ويرجعون إلى الخيالات الذهنية والشبهات الباطلة التي تلقوها عن أهل الفلسفة والتجهم والاعتزال، ويزعمون أنها براهين عقلية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ وقد قسم الأخبار إلى تواتر وآحاد، فقال بعد ذكر التواتر ـ:

وأما القسم الثاني من الأخبار؛ فهو ما لا يرويه إلا الواحد العدل

---

(١) النساء: ١١٣.

(٢) صححه الألباني في «المشكاة» (١ / ٥٧).

ونحوه، ولم يتوافر لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمة بالقبول؛ عملاً به، أو تصديقاً له؛ كخبر عمر بن الخطاب: «إنما الأعمال بالنيات»[1]، وخبر ابن عمر: «نهى عن بيع الولاء وهبته»[2]، وخبر أنس: «دخل مكة على رأسه المغفر»[3]، وكخبر أبي هريرة: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»[4]، وكقوله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»[5]، وقوله: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها؛ فقد وجب الغسل»[6]، وقوله في المطلقة ثلاثاً: «حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك»[7]، وقوله: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»[8]، وقوله: «إنما الولاء لمن

---

(١) متفق عليه من حديث عمر. أخرجه: البخاري في «بدء الوحي» (١ / ح ١ / فتح)، ومسلم (٣ / ١٥٥ / ح ١٩٠٧ / ص ١٥١٥) في الإمارة.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر. أخرجه: البخاري (٥ / ح ٢٥٣٥ / فتح)، ومسلم (٢ / ١٦ / ح ١٥٠٦ / ص ١١٤٥).

(٣) أخرجه: البخاري في الجهاد (٦ / ح ٣٠٤٤، ٧ / ٤٢٨٦، ١٠ / ح ٥٨٠٨)، ومسلم في الحج (٢ / ٤٥٠ / ح ١٣٥٧ / ص ٩٨٩).

(٤) أخرجه البخاري في النكاح (٩ / ح ١٥٠٨ / فتح) من حديث جابر بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها وخالتها»، ومسلم في النكاح (٢ / ٣٧ / ص ١٠٢٩) من حديث أبي هريرة بلفظ المصنف.

(٥) أخرجه: البخاري في الشهادات (٥ / ح ٢٦٤٥ / فتح) من حديث ابن عباس، ومسلم (٢ / ٩ / ص ١٠٧٠) من حديث عائشة.

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة. أخرجه: البخاري (١ / ح ٢٩١ / فتح)، ومسلم (١ / ٨٧ / ح ٣٤٨ / ص ٢٧١).

(٧) أخرجه: البخاري في الطلاق (٩ / ح ٥٣١٧ / فتح)، ورواه أيضاً أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم.

(٨) أخرجه: البخاري في التوحيد (٢ / ح ١٣٥ / فتح)، وفي الحيل (١٢ / ح ٦٩٥٤ / فتح)، والترمذي (١ / ٧٦)، وأحمد في «مسنده» (٢ / ٣١٨).

أعتق»[1]، وقوله (يعني : ابن عمر) : «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر في رمضان على الصغير والكبير والذكر والأنثى . . . »[2]، وأمثال ذلك .

فهٰذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين :

أما السلف ؛ فلم يكن بينهم في ذلك نزاع .

وأما الخلف ؛ فهٰذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة ، والمسألة منقولة من كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ؛ مثل السرخسي وأبي بكر الرازي من الحنفية ، والشيخ أبي حامد وأبي الطيب والشيخ أبي إسحاق من الشافعية ، وابن خوازمنداد وغيره من المالكية ، ومثل القاضي أبي يعلى وابن موسى وأبي الخطاب وغيرهم من الحنبلية ، ومثل أبي إسحاق الإسفراييني وابن فورك وأبي إسحاق والنظام من المتكلمين .

وإنما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني ومن تبعه مثل أبي المعالي والغزالي وابن عقيل ، وقد ذكر أبو عمرو بن الصلاح القول الأول وصححه واختاره ، ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم ، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة ، وظن من اعترض عليه من المشايخ الذين لهم علم ودين وليس لهم بهٰذا الباب خبرة تامة أن هٰذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجمهور ، وعذرهم أنهم يرجعون في هٰذه المسائل إلى ما

---

(١) متفق عليه من حديث عائشة . أخرجه : البخاري (٤ / ح ٢١٦٨ / فتح)، ومسلم (٢ / ٦ / ح ١٥٠٤ / ص ١١٤١) .

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة (٣ / ح ١٥٠٣ / فتح)، ومسلم في الزكاة (٢ / ١٢ / ح ٩٨٤ / ص ٦٧٧) .

يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجة؛ صعدوا إلى السيف الآمدي وإلى أبي الخطيب، فإن علا سندهم؛ صعدوا إلى الغزالي والجويني والباقلاني.

قال: وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة على قول الجمهور؛ أن تلقي الأمة للخبر تصديقاً وعملاً إجماع منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة؛ كما لو اجتمعت على موجب عموم أو مطلق أو اسم حقيقة أو على موجب قياس؛ فإنها لا تجتمع على خطأ، وإن كان الواحد منهم لو جرد النظر إليه؛ لم يؤمن عليه الخطأ؛ فإن العصمة تثبت بالنسبة الإجماعية؛ كما أن خبر التواتر يجوز الخطأ والكذب على واحد من المخبرين بمفرده، ولا يجوز على المجموع، والأمة معصومة من الخطأ في روايتها ورأيها ورؤياها؛ كما قال النبي ﷺ: «أرى رؤياكم قد تواطأت على أنها في العشر الأواخر، فمن كان متحريها؛ فليتحرَّها في السبع الأواخر»[1]، فجعل تواطؤ الرؤيا دليلاً على صحتها، والآحاد في هذا الباب قد تكون ظنوناً بشروطها، فإذا قويت؛ صارت علوماً، وإذا ضعفت؛ صارت أوهاماً وخيالات فاسدة.

قال أيضاً: فلا يجوز أن يكون في نفس الأمر كذباً على الله ورسوله وليس في الأمة من ينكره؛ إذ هو خلاف ما وصفهم الله تعالى به.

فإن قيل: أما الجزم بصدقه؛ فلا يمكن منهم، وأما العمل به؛ فهو الواجب عليهم، وإن لم يكن صحيحاً في الباطن، وهذا سؤال ابن الباقلاني.

---

(١) أخرجه البخاري (٤ / ح ٢٠١٥ / فتح) في ليلة القدر، ومسلم (٢ / ٢٠٥ / ح ١١٦٥ / ص ٨٢٢ - ٨٢٣)؛ من حديث ابن عمر...

قلنا: أما الجزم بصدقه؛ فإنه قد يحتف به من القرائن ما يوجب العلم، إذ القرائن المجردة قد تفيد العلم بمضمونها؛ فكيف إذا احتفت بالخبر؟! والمنازع بنى على هٰذا أصله الواهي أن العلم بمجرد الإخبار لا يحصل إلا من جهة العدد، فلزمه أن يقول: ما دون العدد لا يفيد [العلم] أصلاً. وهٰذا غلط خالفه فيه حذاق أتباعه، وأما العمل به؛ فلو جاز أن يكون في الباطن كذباً، وقد وجب علينا العمل به؛ لانعقد الإجماع على ما هو كذب وخطأ في نفس الأمر، وهٰذا باطل، فإذا كان تلقي الأمة له يدل على صدقه لأنه إجماع منهم على أنه صدق مقبول؛ فإجماع السلف والصحابة أولى أن يدل على صدقه؛ فإنه لا يمكن أحداً أن يدعي إجماع الأمة إلا فيما أجمع عليه سلفها من الصحابة والتابعين، وأما بعد ذٰلك؛ فقد انتشرت انتشاراً لا تضبط أقوال جميعها.

قال: واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هٰذا الباب؛ كما ذكره الشيخ أبو عمرو ومن قبله من العلماء؛ كالحافظ أبي طاهر السلفي وغيره؛ فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق؛ فهو محصل للعلم، مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين؛ فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم؛ فكما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها دون المتكلمين والنحاة والأطباء، كذٰلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم؛ فكما أن العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوماً لغيرهم فضلاً أن

يتواتر عندهم؛ فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون من ذلك علماً لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به ألبتة، فخبر أبي بكر وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن مسعود ونحوهم يفيد العلم الجازم الذي يلتحق عندهم بقسم الضروريات، وعند الجهمية والمعتزلة وغيرهم من أهل الكلام لا يفيد علماً، وكذلك يعلمون بالضرورة أن رسول الله ﷺ أخبر أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، وعند الجهمية رسول الله ﷺ لم يقل ذلك، ويعلمون بالضرورة أن نبيهم ﷺ أخبر عن خروج قوم من النار بالشفاعة، وعند المعتزلة والخوارج لم يقل ذلك، وبالجملة؛ فهم جازمون بأكثر الأحاديث الصحيحة، قاطعون بصحتها عنه، وغيرهم لا علم عنده بذلك، والمقصود أن هذا القسم من الأخبار يوجب العلم عند الجمهور العقلاء.

وأما خبر الواحد الذي أوجبت الشريعة تصديق مثله والعمل وبه بأن يكون خبر عدل معروف بالصدق والضبط والحفظ؛ فهذا في إفادته للعلم قولان هما روايتان منصوصتان عن أحمد:

أحدهما: أنه يفيد العلم أيضاً، وهو إحدى الروايتين عن مالك، اختاره جماعة من أصحابه، منهم محمد بن خوازمنداد، واختاره جماعة من أصحاب أحمد، منهم ابن أبي موسى وغيره، واختاره الحارث المحاسبي، وهو قول جمهور أهل الظاهر وجمهور أهل الحديث، وعلى هذا؛ فيحلف على مضمونه ويشهد به.

والقول الثاني: أنه لا يوجب العلم، وهو قول جمهور أهل الكلام وأكثر المتأخرين من الفقهاء وجماعة من أهل الحديث، وعلى هذا؛ فلا يحلف على مضمونه، ولا يشهد به.

وقد حلف الإمام على كثير من مضمون كثير من الأخبار الآحاد، حلف على البت.

وأهل الحديث لا يجعلون حصول العلم بمخبر هذه الأخبار الثابتة من جهة العادة المطردة في حق سائر المخبرين، بل يقولون ذلك لأمر يرجع إلى المخبِر، وأمر يرجع إلى المخبَر عنه، وأمر يرجع إلى المخبَر به، وأمر يرجع إلى المخبَر المبلَّغ.

فأما ما يرجع إلى المخبِر؛ فإن الصحابة الذين بلغوا الأمة سنة نبيهم كانوا أصدق الخلق لهجة، وأعظمهم أمانة، وأحفظهم لما يسمعونه، وخصهم الله تعالى من ذلك بما لم يخص به غيرهم، فكانت طبيعتهم قبل الإسلام الصدق والأمانة، ثم ازدادوا بالإسلام قوة في الصدق والأمانة، وكان صدقهم عند الأمة وعدالتهم وضبطهم وحفظهم عن نبيهم أمراً معلوماً لهم بالاضطرار؛ كما يعلمون إسلامهم وإيمانهم وجهادهم مع رسول الله ﷺ، وكل من له أدنى علم بحال القوم؛ يعلم أن خبر الصديق وأصحابه لا يقاس بخبر من عداهم، وحصول الثقة بخبرهم فوق الثقة واليقين بخبر من سواهم من سائر الخلق بعد الأنبياء؛ فقياس خبر الصديق على خبر آحاد المخبرين من أفسد قياس في العالم، وكذلك الثقات العدول الذين رووا عنهم هم أصدق الناس لهجة، وأشدهم تحرياً للصدق والضبط، حتى لا تعرف في جميع طوائف بني آدم أصدق لهجة ولا أعظم تحرياً للصدق منهم، وإنما المتكلمون أهل ظلم وجهل، يقيسون خبر الصديق والفاروق وأبي بن كعب بأخبار آحاد الناس، مع ظهور الفرق المبين بين المخبرين، فمن أظلم ممَّن سوَّى بين خبر الواحد من الصحابة وخبر الواحد من أفراد الناس في عدم إفادة العلم؟! وهذا بمنزلة من سوَّى بينهم في العلم والدين

والفضل.

وأما ما يرجع إلى المخبر عنه؛ فإن الله سبحانه تكفَّل لرسوله ﷺ بأن يظهر دينه على الدين كله، وأن يحفظه حتى يبلغه الأول لمن بعده، فلا بدَّ أن يحفظ الله سبحانه حججه وبيناته على خلقه؛ لئلا تبطل حججه وبيناته، ولهٰذا فضح الله من كذب على رسوله في حياته وبعد مماته، وبيَّن حاله للناس.

قال سفيان بن عيينة: ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث.

قال عبد الله بن المبارك: لو همَّ رجل أن يكذب في الحديث؛ لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب.

وقد عاقب الله الكاذبين عليه في حياته بما جعلهم به نكالاً وعبرة؛ حفظاً لوحيه ودينه.

وقد روى أبو القاسم البغوي، حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، حدثنا علي بن مِسْهَر، عن صالح بن حيان، عن بريدة، عن أبيه؛ قال: جاء رجل في جانب المدينة، فقال: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم فيكم برأيي في أموالكم وفي كذا وكذا، وكان خطب امرأة منهم في الجاهلية، فأبوا أن يزوجوه، ثم ذهب حتى نزل على المرأة، فبعث القوم إلى رسول الله ﷺ، فقال: «كذب عدو الله». ثم أرسل رجلاً، فقال: «إن وجدته حيّاً؛ فاقتله، فإن أنت وجدته ميتاً؛ فأحرقه بالنار». فانطلق فوجده قد لدغ فمات، فحرقه بالنار، فعند ذٰلك قال النبي ﷺ: «من كذب عليَّ متعمِّداً؛ فليتبوَّأ مقعده من النار»[1].

---

(١) أخرجه: البخاري في العلم (١ / ح ١١٠ / فتح) من حديث أبي هريرة، وفي =

وروى أبو بكر بن مردويه من حديث الوزعي عن أبي سلمة عن أسامة عن رسول الله ﷺ: «مَن تقوَّل عليَّ ما لم أقل؛ فليتبوأ مقعده من النار»[1]، وذلك أنه بعث رجلاً، فكذب عليه، فوجد ميتاً قد انشق بطنه ولم تقبله الأرض.

فالله سبحانه لم يقرَّ من كذب عليه في حياته، وفضحه وكشف ستره للناس بعد مماته.

وأما ما يرجع إلى المخبَر به؛ فإنه الحق المحض، وهو كلام رسول الله ﷺ، الذي كلامه وحي، فهو أصدق وأحق الحق بعد كلام الله، فلا يشتبه بالكذب والباطل على ذي عقل صحيح، بل عليه من النور والجلالة والبرهان ما يشهد بصدقه، والحق عليه نور ساطع يبصره ذو البصيرة السليمة؛ فبين الخبر الصادق عن رسول الله ﷺ وبين الخبر الكاذب عنه من الفروق كما بين الليل والنهار والضوء والظلام، وكلام النبوة متميز بنفسه عن غيره من الكلام الصدق؛ فكيف نسبته بالكذب؟!

ولكن هذا إنما يعرفه من له عناية بحديث رسول الله ﷺ وأخباره وسنته، ومن سواهم في عمى عن ذلك، فإذا قالوا: أخباره وأحاديثه الصحيحة لا تفيد العلم! فهم مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم، فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم، كاذبون في إخبارهم أنها لا تفيد العلم لأهل الحديث والسنة.

= الأنبياء (٦ / ح ٣٤٦١ / فتح)؛ من حديث ابن عمرو، ومسلم في الزهد (٤ / ٧٢ / ح ٣٠٠٤ / ص ٢٢٩٨).

(١) أخرجه البخاري في العلم (١ / ح ١٠٩ / فتح).

وأما ما يرجع إلى المخبَر؛ فالمخبر نوعان:

نوع له علم ومعرفة بأحوال الصحابة وعدالتهم وتحريهم للصدق والضبط وكونهم أبعد خلق الله عن الكذب وعن الغلط والخطإ فيما نقلوه إلى الأمة وتلقاه بعضهم عن بعض بالقبول وتلقته الأمة عنهم كذلك وقامت شواهد صدقهم فيه؛ فهذا المخبَر يقطع بصدق المخبِر، ويفيده خبره العلم واليقين؛ لمعرفته بحاله وسيرته.

ونوع لا علم لهم بذلك، وليس عندهم من المعرفة بحال المخبِرين ما عند أولئك؛ فهؤلاء قد لا يفيدهم خبرهم اليقين.

فإذا انضم عمل المخبَر وعلمه بحال المخبِر وانضاف إلى ذلك معرفة المخبَر عنه ونسبة ذلك الخبر إليه؛ أفاد ذلك علماً ضرورياً بصحة تلك النسبة، وهذا في إفادة العلم أقوى من خبر رجل مبرز في الصدق والتحفظ عن رجل معروف بغاية الإحسان والجود؛ أنه سأله رجل معدم فقير ما يغنيه، فأعطاه ذلك، وظهرت شواهد تلك العطية على الفقير؛ فكيف إذا تعدد المخبرون عنه وكثرت رواياتهم وأحاديثهم بطرق مختلفة وعطايا متنوعة في أوقات متعددة؟!

قال أبو محمد بن حزم: ومما يبين أن أخبار رسول الله ﷺ تفيد العلم؛ أن الله تعالى قال: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾[1]، فصحَّ أنه ﷺ مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا يعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه، لكن بتبيان رسول الله ﷺ، فإذا كان بيانه لذلك المجمل غير

---

(١) النحل: ٤٤.

محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه ؛ فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، وبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه إذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها مما أخطأ فيه المخطىء أو تعمد فيه الكذب الكاذب، ومعاذ الله من هٰذا.

قال: وأيضاً: فنقول لمن قال: إن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغاً إلى النبي ﷺ لا يوجب العلم، وإنه يجوز فيه تعمُّد الكذب والوهم، وإنه غير مضمون الحفظ: أخبرونا؛ هل يمكن أن يكون عندكم شريعة فرض أو تحريم أتى بها رسول الله ﷺ ومات وهي باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة فجهلت حتى لا يعلمها علم اليقين أحد من أهل الإسلام في العالم أبداً؟ وهل يمكن عندكم أن يكون حكم موضوع بالكذب أو بخطأ بالوهم قد جاوز ومضى واختلط بأحكام الشريعة اختلاطاً لا يجوز أن يميزه أحد من أهل الإسلام في العالم أبداً؟ أم لا يمكن عندكم شيء من هٰذين الوجهين؟

فإن قالوا: لا يمكنان أبداً، بل قد أمنا ذٰلك؛ صاروا إلى قولنا، وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مسنداً إلى رسول الله ﷺ في الديانة؛ فإنه حق، قد قاله رسول الله ﷺ كما هو، وأنه يوجب العلم، ويقطع بصحته، ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله قط رسول الله ﷺ اختلاطاً لا يتميز الباطل فيه من الحق أبداً.

وإن قالوا: بل كل ذٰلك ممكن؛ كانوا قد حكموا بأن دين الإسلام قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر الله تعالى به مع ما لم يأمر به اختلاطاً لا يميزه أحد أبداً، وأنهم لا يدرون أبداً ما أمرهم الله به مما لم يأمرهم به، ولا ما وضع الكاذبون والمستخفون بما جاء به رسول الله ﷺ إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث، والذي لا يغني من الحق شيئاً، وهٰذا انسلاخ

من الإسلام، وهدم للدين، وتشكيك في الشرائع.

ثم نقول لهم: أخبرونا إن كان ذٰلك كله ممكناً عندكم؛ فهل أمركم الله بالعمل بما رواه الثقات مسنداً إلى رسول الله ﷺ أو لم يأمركم بالعمل به؟ ولا بد من أحدهما.

فإن قالوا: لم يأمرنا الله تعالى بذٰلك؛ لحقوا بالمعتزلة، وسيأتي جوابهم عن هٰذا القول.

وإن قالوا: بل أمرنا الله تعالى بالعمل بذٰلك. قلنا لهم: فقد قلتم: إن الله تعالى أمركم بالعمل في دينه بما لم يأمركم به مما وضعه الكاذبون وأخطأ فيه الواهمون، وأمركم أن تنسبوا إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ ما لم يأتكم به قط وما لم يقله الله ولا رسوله، وهٰذا قطع عليه بأنه عز وجل أمر بالكذب عليه، وافترض العمل بالباطل وبما شرعه الكاذبون مما لم يأذن به الله وبما ليس من الدين، وهٰذا عظيم جدّاً؛ لا يستجيز القول به مسلم.

ثم نسألهم عما قالوا: إنه ممكن؛ من سقوط بعض ما قاله رسول الله ﷺ من الحكم في الدين بإيجاب أو تحريم، حتى لا يؤخذ عن أحد؛ هل بقي علينا العمل به أم سقط عنا؟ ولا بد من أحدهما.

فإن قالوا: بل هو باق علينا. قلنا لهم: كيف يلزمنا العمل بما لا ندري وبما لم يبلغنا أبداً، وهٰذا من تحميل الإصر والحرج والعسر الذي قد آمننا الله منه.

وإن قالوا: بل قد سقط عنا العمل به. قلنا لهم: فقد أجزتم نسخ شريعة من شرائع دين الإسلام، مات رسول الله ﷺ وهي محكمة باقية لازمة، فأخبرونا من الذي نسخها وأبطلها وقد مات رسول الله ﷺ وهي

لازمة لنا غير منسوخة؟! وهٰذا خلاف الإسلام والخروج منه جملة.

فإن قالوا: لا يجوز أن يسقط حكم شريعة مات النبي ﷺ وهو لازم لنا ولم ينسخ. قلنا لهم: فمن أين أجزتم هٰذا النوع من الحفظ في الشريعة، ولم تجيزوا تمام الحفظ للشريعة من أن لا تختلط بها باطل لم يأمر الله به قط اختلاطاً لا يتميز معه الحق الذي أمر الله به من الباطل الذي لم يأمر به قط؟ وهٰذا لا مخلص لهم منه، ولا فرق بين من منع من سقوط شريعة حق أو أجاز اختلاطها بالباطل، وبين من منع من اختلاط الحق في شريعة بالباطل وأجاز سقوط شريعة حق، وكل هٰذا باطل لا يجوز ألبتة، وممتنع قد أمنا كونه، ولله الحمد.

وإذا صح هٰذا؛ فقد ثبت يقيناً أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع به موجب للعلم والعمل جميعاً.

قال: وأيضاً؛ فإن الله تعالى قال: **﴿لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾**[1]، وقال تعالى: **﴿يا أَيُّها الرَّسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**[2]، فنسألهم: هل بين رسول الله ﷺ ما أنزل إليه من ربه أم لم يبين؟ وهل بلغ ما أنزل إليه أم لم يبلغ؟ فلا بد من أحد أمرين.

فمن قولهم: إنه بلغ ما أنزل إليه وبيَّنه للناس وأقام الحجة على من بلغه. فنسألهم عن ذلك التبليغ وذلك البيان: أهما باقيان عندنا وإلى يوم القيامة أم هما غير باقيين؟

---

(١) النحل: ٤٤.

(٢) المائدة: ١٦٧.

فإن قالوا: بل هما باقيان إلى يوم القيامة؛ رجعوا إلى قولنا، وأقروا أن الحق من كل ما أنزل الله في الدين مبيَّن مما لم ينزله مبلغ إلينا وإلى يوم القيامة. وهٰذا هو نص قولنا في أن خبر الواحد العدل عن مثله مسنداً إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع بغيبه موجب للعلم والعمل.

وإن قالوا: بل هما غير باقيين؛ دخلوا في عظيمة، وقطعوا بأن كثيراً من الدين قد بطل، وأن التبليغ قد سقط في كثير من الشرائع، وأن بيان رسول الله ﷺ لكثير من الدين قد ذهب ذهاباً لا يوجد معه أبداً، وهٰذا قول الرافضة، بل شر منه؛ لأن الرافضة ادَّعت أن حقيقة الدين موجودة عند إنسان مضمون كونه في العلم، وهٰؤلاء أبطلوه من جميع العالم، ونعوذ بالله من كلا القولين.

وأيضاً؛ فإن الله تعالى قد قال: **﴿قُلْ إنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الفَواحِشَ. . . ﴾** إلى قوله: **﴿ما لا تَعْلَمونَ﴾**[1]، وقال تعالى: **﴿إنْ يَتَّبِعونَ إلَّا الظَّنَّ وما تَهْوى الأنْفُسُ ولَقَدْ جاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الهُدى﴾**[2]، وقال تعالى: **﴿إنَّ الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الحَقِّ شَيْئاً﴾**[3]، وقال تعالى ذامّاً لقوم في قولهم: **﴿إنْ نَظُنُّ إلَّا ظَنّاً﴾**[4]، **﴿وإنْ أَنْتُمْ إلَّا تَخْرُصونَ﴾**[5]، وقد صح أن الله تعالى افترض علينا العمل بخبر الواحد الثقة عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ، وأن نقول: أمر رسول الله ﷺ بكذا، ونهى عن كذا، وفعل كذا، والله تعالى

---

(١) الأعراف: ٣٢ - ٣٣.

(٢) النجم: ٢٣.

(٣) النجم: ٢٨.

(٤) الجاثية: ١٣٢.

(٥) الأنعام: ١٤٨.

حرم القول في دينه بالظن، وحرم علينا أن نقول عليه إلا بعلم، فلو كان الخبر المذكور يجوز فيه الكذب أو الوهم؛ لكان قد أمرنا أن نقول عليه ما لا نعلم، ولكان قد أوجب علينا الحكم في الدين بالظن الذي لا نتيقنه، والذي هو الباطل الذي لا يغني عن الحق شيئاً، والذي هو غير الهدى الذي جاء من عند الله، وهذا هو الإفك والكذب والباطل الذي لا يحل القول به والذي حرم الله علينا أن نقول به؛ فصحَّ يقيناً أن الخبر المذكور حق مقطوع على غيبه، يوجب العلم والعمل معاً، وبالله التوفيق.

فصار كل من يقول بإيجاب العمل بخبر واحد وأنه مع ذلك ظن لا يقطع بصحة غيبه ولا يوجب العلم قائلاً بأن الله تعبَّدنا بأن نقول عليه ما ليس لنا به علم، وأن نحكم في ديننا بالظن الذي قد حرم علينا أن نحكم به في الدين، وهذا عظيم جدّاً.

وأيضاً؛ فإن الله تعالى يقول: **﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتي وَرَضيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً﴾**(١).

وقال تعالى: **﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾**(٢).

وقال تعالى: **﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ﴾**(٣).

فنقول لمن جوز أن يكون ما أمر الله به نبيه من بيان شرائع الإسلام غير محفوظ، وأنه يجوز فيه التبديل وأن يختلط بالكذب الموضوع اختلاطاً لا يتميز أبداً: أخبرونا عن إكمال الله تعالى لنا ديننا ورضاه الإسلام لنا ديناً

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) آل عمران: ٨٥.

(٣) آل عمران: ١٩.

ومنعه من قبول كل دين سوى الإسلام؛ أكل ذٰلك باق علينا ولنا إلى يوم القيامة؟ أم إنما كان ذٰلك للصحابة رضي الله عنهم فقط أو لا للصحابة ولا لنا؟ ولا بد من أحد هٰذه الوجوه.

فإن قالوا: لا للصحابة ولا لنا؛ كان قائل هٰذا القول كافر؛ لتكذيبه الله جهاراً، وهٰذا لا يقوله مسلم.

وإن قالوا: بل كل ذٰلك باق لنا وعلينا وإلى يوم القيامة؛ صاروا إلى قولنا ضرورة، وصح أن شرائع الإسلام كلها كاملة، والنعمة بذٰلك علينا تامة، وأن دين الإسلام الذي ألزمنا الله تعالى اتباعه لأنه هو الدين عنده متميز من غيره، قد هدانا بفضله له، وأنا على يقين أنه الحق، وما عداه هو الباطل. وهٰذا برهان ضروري قاطع على أن كل ما قاله رسول الله ﷺ في الدين وفي بيان ما يلزمنا محفوظ لا يختلط به ما ليس منه أبداً.

وإن قالوا: بل كان ذٰلك للصحابة فقط؛ قالوا الباطل، وخصَّصوا خطاب الله بدعوى كاذبة؛ إذ خطابه تعالى بالآيات التي ذكرها عموم لكل مسلم في الأبد، ولزمهم مع هٰذه العظيمة أن دين الإسلام غير كامل عندنا، والله تعالى رضي لنا منه ما لم يحفظه علينا، وألزمنا منه ما لا ندري أين نجده، وافترض علينا اتباع ما كذبه الزنادقة والمستحقون ووضعوه على لسان رسوله أو وهم فيه الواهمون مما لم يقله نبيهم ﷺ، وهٰذا بيقين ليس هو دين الإسلام، بل هو إبطال لدين الإسلام جهاراً، ولو كان هٰذا ـ ومعاذ الله أن يكون ـ؛ لكان ديننا كدين اليهود والنصارى الذين أخبر الله تعالى أنهم كتبوا الكتاب بأيديهم، وقالوا هٰذا من عند الله، وما هو من عند الله، ونحن قد وثقنا بأن الله تعالى هو الصادق في قوله: ﴿**فَهَدى اللهُ الَّذينَ آمَنوا**

لِما اخْتَلَفوا فيهِ مِنَ الحَقِّ بإِذْنِهِ﴾[1]، وأنه تعالى قد هدانا للحق، فصح يقيناً أن كل ما قاله رسول الله ﷺ فقد هدانا تعالى له، وأنه حق مقطوع به.

قال ابن حزم: وقال بعضهم لما انقطعت به الأسباب: خبر الواحد يوجب علماً ظاهراً.

قال: وهٰذا كلام لا يعقل، وما علمنا علماً ظاهراً غير باطن، ولا علماً باطناً غير ظاهر، بل كل علم يتيقن؛ فهو ظاهر لمن علمه وباطن في قلبه، وكل ظن لم يتيقن؛ فليس علماً أصلاً؛ لا ظاهراً ولا باطناً، بل هو ضلال وشك وظن محرم القول به في دين الله.

ونقول لهم: إذا كان عندكم يمكن أن يكون كثير من دين الإسلام قد اختلط بالباطل؛ فما يؤمنكم إذ ليس محفوظاً أن يكون كثير من الشرائع قد بطلت؛ لأنه لم ينقلها أحد أصلاً، فإذا منعوا من ذٰلك؛ لزمهم المنع من اختلاطها بما ليس منها؛ لأن ضمان حفظ الله تعالى يقتضي الأمان من كل ذٰلك.

وأيضاً؛ فإنه لا يشك أحد من المسلمين أن كل ما عَلِمه رسول الله ﷺ عَلَّمه أمته من شرائع الدين؛ واجبها وحرامها وحلالها؛ فإنه سنه الله تعالى، وقد قال تعالى: **﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْديلاً ولَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَحْويلاً﴾**[2]، وقال تعالى: **﴿لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِ اللهِ﴾**[3]، **﴿لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ﴾**[4]، فلو جاز أن يكون ما نقله الثقات الذين افترض الله علينا قبول

---

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) فاطر: ٤٣.

(٣) الأنعام: ٣٤.

(٤) الأنعام: ١١٥، الكهف: ٢٧.

نقلهم والعمل به والقول بأنه سنة الله وبيان نبيه يمكن في شيء منه التحويل أو التبديل؛ لكان إخبار الله تعالى بأنه لا يوجد لها تبديل ولا تحويل كذباً، وهذا لا يجيزه مسلم أيضاً، فصحَّ يقيناً لا شك فيه أن كل سنة سنها الله عزَّ وجلَّ لرسوله وسنها رسوله لأمته؛ فإنه لا يمكن في شيء منها تبديل ولا تحويل أبداً، وهذا يوجب أن نقل الثقات في الدين يوجب العلم بأنه حق؛ كما هو من عند الله.

وأيضاً؛ فإنهم مجمعون معنا على أن رسول الله ﷺ معصوم من الله في البلاغ في الشريعة، وعلى تكفير من قال: ليس معصوماً في تبليغه إلينا، ونقول لهم: أخبرونا عن الفضيلة بالعصمة التي جعلها الله لرسوله في تبليغه الشريعة التي بعث بها؛ أهي له في إخباره الصحابة بذلك فقط، أم هي باقية لما أتى به عليه الصلاة والسلام في بلوغه إلينا وإلى يوم القيامة؟

فإن قالوا: بل هي له مع من شاهده خاصة لا في بلوغ الدين إلى من بعدهم. قلنا لهم: إذاً قد جوَّزتم بطلان العصمة في تبليغ الدين بعد موته، وجوزتم وجود الداخلة والفساد والبطلان والزيادة والنقصان والتحريف في الدين، فمن أين وقع لكم الفرق بين ما جوزتم من ذلك بعده وبين ما منعتم من ذلك في حياته؟

فإن قالوا: لأنه يكون غير مبلغ لما أمر به ولا معصوم، والله تعالى يقول: ﴿بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[1] الآية. قيل: نعم، وهذا التبليغ المفترض عليه الذي هو معصوم فيه بإجماعكم معنا من الكذب والوهم هو إلينا كما هو إلى الصحابة ولا فرق، والدين لازم لنا كما هو لازم لهم سواء،

---

(١) المائدة: ٦٧.

فالعصمة واجبة في التبليغ للديانة، باقية مضمونة ولا بد إلى يوم القيامة، والحجة قائمة بالدين علينا وإلى يوم القيامة كما كانت قائمة على الصحابة سواء. ومن أنكر هذا؛ فقد قطع بأن الحجة علينا في الدين غير قائمة، والحجة لا تقوم بما لا يدرى أحق هو أم كذب.

ثم نقول: وكذلك قوله تعالى: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحافِظونَ﴾**[1]، **﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتي﴾**[2]، **﴿ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾**[3]، **﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ﴾**[4].

وإن ادعوا إجماعاً؛ قيل: من الكرامية من يقول: إنه ﷺ غير معصوم في تبليغ الرسالة. فإن قالوا: ليس هؤلاء ممَّن يعد في الإجماع. قلنا لهم: صدقتم، ولا يعد في الإجماع من قال: إن الدين غير محفوظ، وإن كثيراً من الشرائع التي أنزل الله تعالى قد بطلت واختلطت بالباطل الموضوع والموهوم فيه اختلاطاً لا يتميز به الرشد من الغي، ولا دين الله تعالى من دين إبليس.

وإن قالوا: إن الفضيلة بعصمة ما أتى به النبي ﷺ من الدين باقية إلى يوم القيامة؛ صاروا إلى الحق الذي هو قولنا. ولله الحمد.

فإن قالوا: إن صفة كل مخبر وطبيعته أن خبره يجوز فيه الصدق والكذب والخطأ، وقولكم بأن خبر الواحد العدل في الشريعة يوجب العلم:

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) آل عمران: ٨٥.

(٤) البقرة: ٢٥٦.

إحالة الطبيعة وخرق العادة فيه. قلنا: لا ينكر من الله تعالى إحالة ما شاء من الطبائع إذا صح البرهان به؛ فالعجب من إنكاركم هذا مع قولكم به بعينه في إيجابكم عصمة النبي ﷺ من الكذب والوهم في تبليغه الشريعة، وهذا هو الذي أنكرتم بعينه، بل لم تقنعوا بالتناقض إذا أصبتم في ذلك وأخطأتم في منعكم من ذلك في خبر الواحد العدل، حتى أتيتم بالباطل المحض؛ إذ جوزتم على جميع الأمم موافقة الخطأ في إجماعها في رأيها، وذلك طبيعة في الكل وصفة لهم، ومنعتم من جواز الخطإ والوهم على ما ادعيتموه من إجماع الأمة من المسلمين خاصة في اجتهادها في القياس، وحاش لله أن تجتمع الأمة على الباطل، والقياس عين الباطل، فخرقتم بذلك العادة، وأحلتم الطبائع بلا برهان، ولا سيما إذا كان المخالف لنا من المرجئة القاطعين بأنه لا يمكن أن يكون يهودي ولا نصراني يعرف بقلبه أن الله تعالى حق؛ فإن هؤلاء أحالوا الطبائع بلا برهان، ومنعوا من إحالتها إذا قام البرهان بإحالتها.

فإن قالوا: إنما يلزمكم أن تقولوا: إن نقلة الأخبار التي قالها رسول الله ﷺ معصومون في نقلها، وإن كل واحد معصوم في نقله من تعمد الكذب ووقوع الوهم منه. قلنا لهم: نعم؛ هكذا نقول وبه نقطع، وكل عدل روى خبراً قال رسول الله ﷺ في الدين؛ فذلك الراوي معصوم فيه من تعمد الكذب، مقطوع بذلك عند الله، ومن جواز الوهم فيه؛ إلا ببيان وارد، ولا بد من الله ببيان ما وهم فيه؛ كما فعل سبحانه بنبيه ﷺ إذ سلم من ركعتين ومن ثلاث واهماً؛ لقيام البراهين التي قدمنا من حفظ جميع الشريعة مما ليس منها.

قلت: وهذا الذي قاله أبو محمد حق في الخبر الذي تلقته الأمة

بالقبول عملاً واعتقاداً دون الغريب الذي لم يعرف تلقي الأمة له بالقبول.

قال ابن حزم: فإن قالوا: قد تعبدنا الله سبحانه بحسن الظن به، وقال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى يقول: أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي خيراً»[1]. قلنا: ليس هٰذا من الحكم في الدين بالظن في شيء، بل كله باب واحد؛ لأنه تعالى حرم علينا أن نقول عليه في الدين بالتحريم والإباحة والإيجاب ما لا نعلم، وبيَّن لنا كل ما ألزمنا من ذٰلك، فوجب القطع بكل ذٰلك كما وجب القطع بتخليد الكفار في النار، وتخليد المؤمنين في الجنة، ولا فرق، ولم يجز القول بالظن في شيء من ذٰلك كله.

فإن قالوا: أنتم تقولون: إن الله تعالى أمرنا بالحكم بما شهد به العدل مع يمين الطالب، وبما شهد به العدلان فصاعداً، وبما حلف عليه المدعى عليه إذ لم يُقِم المدعي بينة في إباحة الدماء والفروج والأبشار والأموال المحرمة، وكل ذٰلك بإقرارهم ممكن أن يكون في باطن الأمر بخلاف ما شهد به الشاهد وحلف عليه الحالف، وهٰذا هو الحكم بالظن الذي أنكرتم علينا قوله في خبر الواحد. قلنا لهم وبالله التوفيق:

بين الأمرين فروق واضحة كالشمس:

أحدها: أن الله تعالى قد تكفل بحفظ الدين وإكماله وتبيينه من الغي ومما ليس منه، ولم يتكفل تعالى بحفظ دمائنا ولا بحفظ فروجنا ولا بحفظ

---

(١) أخرجه: البخاري في التوحيد (١٣ / ح ٧٥٠٥ / فتح) من حديث أبي هريرة، وليس فيه: «فليظن بي خيراً»، وعند مسلم (ذكر / ١٩ / ح ٢٦٧٥ / ص ٢٠٦٧)، وفيه: «وأنا معه إذا دعاني»؛ من حديث أبي هريرة. وأخرجه أحمد في «المسند» (٢ / ٤٩١)، والحاكم (٤ / ٢٤٠) بلفظ: «فليظن بي ما شاء»، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٦٦٣).

أبشـارنا وأموالنا في الدنيا، بل قدر أن كثيراً من ذلك يؤخذ بغير حق في الدنيا، وقد نص على ذلك رسول الله ﷺ إذ يقول: «إنكم تختصمون إلي، وإنما أنا بشر، ولعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه؛ فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعة من النار»[1]، وبقوله للمتلاعنين: «إن الله يعلم أن أحدكما كاذب؛ فهل منكما تائب»[2].

والفـرق الثـاني: أن حكمنـا بشهادة الشاهد ويمين الحالف ليس حكماً بالظن كما زعموا، بل نحن نقطع لهم بأن الله تعالى افترض علينا الحكم بيمين الطالب مع الشهادة العدل وبيمين المدعى عليه إذا لم تقم بينـة وشهـادة العـدل والعدلين والعدول عندنا، وإن كانوا في باطن الأمر كاذبين أو واهمين؛ فالحكم بكل ذلك حق عند الله تعالى، وعندنا مقطوع على غيبه.

برهـان ذلك أن حاكماً لو تحاكم إليه اثنان ولا بينة للمدعي، فلم يحـكـم للمـدعى عليه باليمين، أو شهـد عنـده عدلان، فلم يحكم بشهـادتهمـا؛ فإن ذلك الحاكم فاسق عاص لله تعالى ظالم، سواء كان المدعى عليه مبطلاً في إنكاره أو محقّاً، أو كان الشهود كذبة أو واهمين أو صادقين، إذا لم يعلم باطن أمرهم، ونحن مأمورون يقيناً بأمر الله تعالى لنا أن نقتل هذا البريء المشهود عليه بالباطل، وأن نبيح هذا الفرج الحرام

(١) أخـرجـه: البخـاري في «الشهـادات» (٥ / ح ٢٦٨٠ / فتح)، ومسلم في «الأقضية» (٣ / ٤ / ح ١٧١٣ / ص ١٣٣٧)؛ من حديث أم سلمة.

(٢) أخرجه: البخاري في الطلاق (٩ / ح ٥٣٠٧ / فتح) من حديث ابن عباس، ومسلم (٢ / ٦ / ص ١١٣٢)؛ من حديث ابن عمر. . .

المشهود فيه بالكذب، وأن نبيح هذه البشرة المحرمة وهذا المال الحرام المشهود فيه بالباطل، وحرم على المبطل أن يأخذ شيئاً من ذلك، وقضى تعالى بأننا إن لم نحكم بذلك فساق عصاة له، ظلمة متوعدون بالنار على ذلك، وما أمرنا أن نحكم في الدين بخبر وضعه فاسق أو وهم فيه واهم؛ فهذا فرق في غاية البيان.

وفرق ثالث: وهو أن الله تعالى فرض علينا أن نقول في جميع الشريعة: قال رسول الله ﷺ كذا، وأمرنا الله تعالى بكذا؛ لأنه تعالى يقول: ﴿**وأَطيعوا اللهَ وأَطيعوا الرَّسولَ**﴾[1]، ﴿**وما آتاكُمُ الرَّسولُ فخُذوهُ وما نَهاكُمْ عَنْهُ فانْتَهوا**﴾[2]؛ ففرض علينا أن نقول: نهانا الله ورسوله عن كذا وكذا، وأمرنا بكذا، ولم يأمرنا قط أن نقول: شهد هذا الشاهد بحق، ولا حلف هذا الحالف على حق، ولا أن هذا الذي قضينا به لهذا حق يقينا، لكن الله قال: احكموا بشهادة العدل، ويمين المدعى عليه إذا لم تقم عليه بينة، وهذا فرق لا خفاء به، فلم نحكم بالظن في شيء من ذلك أصلاً؛ ولله الحمد، بل بعلم قاطع.

فإذا قالوا: إنما قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾[3]، ولم يقل: كل الظن إثم. قلنا: قد بيَّن الله تعالى لنا الإثم من البر، وبيَّن أن القول عليه بما لا يعلم حرام؛ فهذا من الظن الذي هو إثم بلا شك.

قال ابن حزم: فلجأت المعتزلة إلى الامتناع من الحكم بخبر الواحد للدلائل التي ذكرناها، وظنوا أنهم تخلصوا بذلك، ولم يتخلصوا، بل كل

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) الحشر: ٧١.

(٣) الحجرات: ١٢.

ما لزم غيرهم مما ذكرنا؛ فهو لازم لهم، وذلك أنا نقول: أخبرونا عن الأخبار التي رواها الآحاد؛ أهي كلها حق إذا جاءت من رواية الثقات خاصة؟ أم كلها باطل؟ أم فيها حق وباطل؟

فإن قالوا: فيها حق وباطل ـ وذلك قولهم ـ. قلنا لهم: فهل يجوز أن تبطل شريعة أوحى الله تعالى فيها إلى نبيه حتى تختلط بكذب وضعه فاسق، فنسبه إلى رسول الله ﷺ، أو وهم فيه واهم، فيختلط الحق المأمور به مع الباطل المختلق اختلاطاً لا يتميز به الحق من الباطل أبداً لأحد من الناس؟ وهل الشرائع الإسلامية كلها محفوظة لازمة لنا، أم هي غير محفوظة، ولا كلها لازم لنا، بل قد سقط منها بعد رسول الله كثير؟ وهل قامت الحجة علينا لله تعالى فيما افترض علينا من الشرائع بأنها بينة لنا متميزة مما لم يأمرنا به، أم لم تقم لله تعالى علينا حجة في الدين؛ لأن كثيراً منه مختلط بالكذب غير متميز منه أبداً؟

فإن أجازوا اختلاط شرائع الدين التي أوحى الله تعالى بها إلى نبيه بما ليس من الدين، وقالوا: لم يقم لله علينا حجة فيما أمرنا به. دخل عليهم من القول بفساد الشريعة وذهاب الإسلام وبطلان ضمان الله لحفظ الذكر كالذي دخل على غيرهم، ولزمهم أنهم تركوا كثيراً من الدين الصحيح كما لزم غيرهم أنهم يعملون بما ليس من الدين، وأن النبي ﷺ قد بطل بيانه، وأن حجة الله بذلك لم تقم علينا.

وإن لجؤوا إلى الاقتصار على خبر التواتر؛ فلم ينفكوا بذلك من أن كثيراً من الدين قد بطل؛ لاختلاطه بالكذب الموضوع وبالموهوم فيه، ومن جواز أن يكون كثير من شرائع الإسلام لم ينقل إلينا؛ إذ قد بطل ضمان حفظ الله فيها.

وأيضاً؛ فإنه لا يعجز أحد أن يدَّعي في أي خبر شاء أنه منقول نقل التواتر، بل أصحاب الإسناد أصح دعوى في ذلك؛ لشهادة كثرة الرواة وتغاير الأسانيد لهم بصحة قولهم في نقل التواتر، فإن لجأ لاجىء إلى أن يقول بأن كل خبر جاء من طريق الآحاد الثقات؛ أنه كذب موضوع، ليس منه شيء قاله رسول الله ﷺ؛ فهذه مجاهرة ظاهرة، ومدافعة لما يعلم بالضرورة خلافه، وتكذيب لجميع الصحابة ولجميع فضلاء التابعين ولكل إنسان من علماء المسلمين جيلاً بعد جيل؛ لأن كل من ذكرنا رووا الأخبار عن رسول الله ﷺ بلا شك، واحتج بها بعضهم على بعض، وعملوا بها، وأفتوا بها في دين الله، وهذا اطِّراح للإجماع المتيقن، وباطل لا تختلف النفوس فيه؛ لأن بالضرورة يعلم أنه لا يمكن أن يكون كل من ذكرنا لم يصدق في كلمة، بل كلهم كذبوا ووضعوا كل ما رووا.

وأيضاً؛ ففيه إبطال لأكثر الشرائع التي لا يشك مسلم ولا غير مسلم في أنها ليست في القرآن مبينة؛ كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك، وأنا إنما تلقيناها من كلام رسول الله ﷺ.

فهذه ثلاثة أقوال كما ترى، لا رابع لها:

إما أن يكون كل خبر نقله العدل عن العدل مبلغاً به النبي ﷺ كذباً كلها أولها عن آخرها.

أو يكون فيها حق وباطل؛ إلا أنه لا سبيل لنا إلى تمييز الحق من الباطل أبداً.

وهذا تكذيب لله في إخباره بحفظ الذكر المنزل، وبإكماله لنا الدين، وبأنه لا يقبل منا إلا دين الإسلام؛ لا شيء سواه، وفيه أيضاً إفساد

للدين واختلاطه بما لم يأمر الله به، ولا سبيل لأحد في العالم أن يعرف ما أمر الله به في دينه مما لم يأمر به أبداً، وأن حقيقة الإسلام قد بطلت بيقين، وهذا انسلاخ من الإسلام.

أو أنها كلها حق مقطوع على غيبها عند الله تعالى، موجبة كلها العلم؛ بإخبار الله بأنه حافظ لما أنزل من الذكر، ولتحريمه تعالى الحكم في الدين بالظن والقول عليه بما لا علم لنا، ولإخباره تعالى أنه قد تبيَّن الرشد من الغي، وليس الرشد إلا ما أنزله الله تعالى على لسان نبيه ﷺ وفي فعله، وليس الغي إلا ما لم ينزله الله تعالى على لسان نبيه، وهذا قولنا. انتهى كلامه.

فصلٌ:

وممَّا يبيِّن أن خبر الواحد العدل يفيد العلم أدلة كثيرة:

أحدها: أن المسلمين لما أخبرهم الواحد وهم بقباء في صلاة الصبح أن القبلة قد حولت إلى الكعبة؛ قبلوا خبره، وتركوا الحجة التي كانوا عليها، واستداروا إلى القبلة، ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ، بل شكروا على ذلك، وكانوا على أمر مقطوع به من القبلة الأولى، فلولا حصول العلم لهم بخبر الواحد؛ لم يتركوا المقطوع به المعلوم لخبر لا يفيد العلم.

وغاية ما يقال فيه أنه خبر اقترنته قرينة، وكثير منهم يقول: لا يفيد العلم بقرينة ولا غيرها! وهذا في غاية المكابرة، ومعلوم أن قرينة تلقي الأمة له بالقبول وروايته قرناً بعد قرن من غير نكير من أقوى القرائن وأظهرها؛ فأي قرينة فرضتها كانت تلك أقوى منها.

الدليل الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا إنْ جاءَكُمْ

فاسِقٌ بنَبَإٍ فتبيَّنوا﴾[1]، وفي القراءة الأخرى: ﴿فَتَثَبَّتوا﴾، وهٰذا يدل على الجزم بقبول خبر الواحد؛ أنه لا يحتاج إلى التثبيت، ولو كان خبره لا يفيد العلم؛ لأمر بالتثبت حتى يحصل العلم.

ومما يدل عليه أيضاً أن السلف الصالح وأئمة الإسلام لم يزالوا يقولون: قال رسول الله ﷺ كذا، وفعل كذا، وأمر بكذا، ونهى عن كذا. وهٰذا معلوم في كلامهم بالضرورة.

وفي «صحيح البخاري»: «قال رسول الله ﷺ»؛ في عدة مواضع، وكثير من أحاديث الصحابة يقول فيها أحدهم: «قال رسول الله ﷺ»، وإنما سمعه من صحابي غيره، وهٰذه شهادة من القائل، وجزم على رسول الله ﷺ بما نسبه إليه من قول أو فعل، فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم؛ لكان شاهداً على رسول الله ﷺ بغير علم.

الدليل الثالث: أن أهل العلم بالحديث لم يزالوا يقولون: صح عن رسول الله ﷺ، وذٰلك جزم منهم بأنه قاله، ولم يكن مرادهم ما قاله بعض المتأخرين: إن المراد بالصحة صحة السند لا صحة المتن! بل هٰذا مراد من زعم أن أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم، وإنما كان مرادهم صحة الإضافة إليه، وأنه قاله؛ كما كانوا يجزمون بقولهم: قال رسول الله ﷺ، وأمر، ونهى، وفعل رسول الله ﷺ. وحيث كان يقع لهم الوهم في ذٰلك يقولون: يُذكر عن رسول الله ﷺ، ويُروى عنه، ونحو ذٰلك، ومن له خبرة بالحديث يفرق بين قول أحدهم: هٰذا الحديث الصحيح، وبين قوله: إسناده صحيح. فالأول جزم بصحة نسبته إلى رسول الله ﷺ، والثاني

---

(١) الحجرات: ٦

شهادة بصحة سنده، وقد يكون فيه علة أو شذوذ، فيكون سنده صحيحاً، ولا يحكمون أنه صحيح في نفسه.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿**وَما كانَ المُؤْمنونَ لِيَنْفِروا كافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا في الدِّينِ ولِيُنْذِروا قَوْمَهُمْ إذا رَجَعوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرونَ**﴾(١)، والطائفة تقع على الواحد فما فوقه، فأخبر أن الطائفة تنذر قومهم إذا رجعوا إليهم، والإنذار: الإعلام بما يفيد العلم، وقوله: ﴿**لَعَلَّهُمْ يَحْذَرونَ**﴾(١)؛ نظير قولهم في آياته المتلوة والمشهودة: ﴿**لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرونَ**﴾(٢)، ﴿**لَعَلَّهُمْ يَعْلَمونَ**﴾(٣)، ﴿**لَعَلَّهُمْ يَهْتَدونَ**﴾(٤)، وهو سبحانه إنما يذكر ذلك فيما يحصل العلم لا فيما لا يفيد العلم.

الدليل الخامس: قوله: ﴿**وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾(٥)؛ أي: لا تتبعه ولا تعمل به، ولم يزل المسلمون من عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها ويثبتون لله تعالى بها الصفات، فلو كانت لا تفيد علماً؛ لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قفوا ما ليس لهم به علم.

الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿**فاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمونَ**﴾(٦)؛ فأمر من لم يعلم أن يسأل أهل الذكر، وهم أولو الكتاب

---

(١) التوبة: ١٢٢.

(٢) الأعراف: ١٧٦.

(٣) يوسف: ٤٦.

(٤) الأنبياء: ٣١.

(٥) الإسراء: ٣٦.

(٦) النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧.

والعلم، ولـولا أن أخبارهم تفيد العلم؛ لم يأمر بسؤال من لا يفيده خبره علماً، وهو سبحانه لم يقل: سلوا عدد التواتر، بل أمر بسؤال أهل الذكر مطلقاً، فلو كان واحد؛ لكان سؤاله وجوابه كافياً.

الدليل السابع: قوله تعالى: **﴿يا أَيُّها الرَّسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ﴾**(١)، وقال: **﴿ما على الرَّسولِ إِلاَّ البَلاغُ المُبينُ﴾**(٢)، وقـال النبي ﷺ: «بلغـوا عني»، وقال لأصحابه في الجمـع الأعـظم يوم عرفة: «أنتم مسؤولون عني؛ فماذا أنتم قائلون؟». قالوا: نشهد أنك بلغت وأديت ونصحت. ومعلوم أن البلاغ هو الذي تقوم به الحجة على المبلغ، ويحصل به العلم، فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم؛ لم يقع به التبليغ الذي تقوم به حجة الله على العبد؛ فإن الحجة إنما تقوم بما يحصل به العلم.

وقد كان رسول الله ﷺ يرسل الواحد من أصحابه يبلغ عنه، فتقوم الحجة على من بلغه، وكذلك قامت حجته علينا بما بلغنا العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسنته، ولو لم يفد العلم؛ لم تقم علينا بذلك حجة، ولا على من بلغه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون عدد التواتر، وهذا من أبطل الباطل.

فيلزم من قال: إن أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد العلم: أحد أمرين: إما أن يقول: إن الرسول لم يبلغ غير القرآن، وما رواه عنه عدد التواتر، وما سوى ذلك؛ لم تقم به حجة ولا تبليغ. وإما أن يقول: إن الحجة والبلاغ حاصلان بما لا يوجب علماً ولا يقتضي عملاً. وإذا بطل هذان الأمران؛

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) النور: ٥٤.

بطل القول بأن أخباره ﷺ التي رواها الثقات العدول الحفاظ وتلقتها الأمة بالقبول لا تفيد علماً، وهٰذا ظاهر لا خفاء به.

الدليل الثامن: قوله تعالى: ﴿**وكذٰلك جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكونوا شُهَداءَ على النَّاسِ ويكونَ الرَّسولُ عليكُمْ شَهيداً**﴾[1]، وقوله: ﴿**وفي هٰذا لِيَكونَ الرَّسولُ شَهيداً عَلَيْكُمْ وتَكُونوا شُهَداءَ عَلى النَّاسِ**﴾[2]: وجه الاستدلال أنه تعالى أخبر أنه جعل هٰذه الأمة عدولاً خياراً؛ ليشهدوا على الناس بأن رسلهم قد بلغوهم عن الله رسالته وأدوا عليهم ذٰلك، وهٰذا يتناول شهادتهم على الأمم الماضية، وشهادتهم على أهل عصرهم ومن بعدهم أن رسول الله ﷺ أمرهم بكذا ونهاهم عن كذا؛ فهم حجة الله على من خالف رسول الله وزعم أنه لم يأتهم من الله ما تقوم به عليه الحجة، وتشهد هٰذه الأمة الوسط عليه بأن حجة الله بالرسل قامت عليه، ويشهد كل واحد بانفراده بما وصل إليه من العلم الذي كان به من أهل الشهادة، فلو كانت أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم؛ لم يشهد به الشاهد، ولم تقم به الحجة على المشهود عليه.

الدليل التاسع: قوله تعالى: ﴿**ولا يَمْلِكُ الَّذينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إلَّا مَنْ شَهِدَ بِالحَقِّ وهُمْ يَعْلَمونَ**﴾[3]، وهٰذه الأخبار التي رواها الثقات الحفاظ عن رسول الله ﷺ إما أن تكون حقّاً أو باطلاً أو مشكوكاً فيها لا يدرى هل هي حق أو باطل، فإن كانت باطلاً أو مشكوكاً فيها؛ وجب إطراحها وأن لا يلتفت إليها، وهٰذا انسلاخ من الإسلام بالكلية، وإن كانت

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) الحج: ٧٨.

(٣) الزخرف: ٨٦.

حقّاً؛ فيجب الشهادة بها على البت أنها عن رسول الله ﷺ، وكان الشاهد بذلك شاهد بالحق، وهو يعلم صحة المشهود به.

الدليل العاشر: قول النبي ﷺ: «على مثلها فاشهدوا»؛ أشار إلى الشمس، ولم يزل الصحابة والتابعون وأئمة الحديث يشهدون عليه ﷺ على القطع؛ أنه قال كذا وأمر به ونهى عنه وفعله لِما بلغهم إياه الواحد والاثنان والثلاثة، فيقولون: قال رسول الله ﷺ كذا، وحرم كذا، وأباح كذا. وهٰذه شهادة جازمة يعلمون أن المشهود به كالشمس في الوضوح.

ولا ريب أن كل من له التفات إلى سنة رسول الله ﷺ واعتناء بها يشهد شهادة جازمة؛ أن المؤمنين يرون ربهم عياناً يوم القيامة، وأن قوماً من أهل التوحيد يدخلون النار ثم يخرجون منها بالشفاعة، وأن الصراط حق، وتكليم الله لعباده يوم القيامة كذٰلك، وأن الولاء لمن أعتق، إلى أضعاف أضعاف ذٰلك، بل يشهد بكل خبر صحيح متلقى بالقبول لم ينكره أهل الحديث شهادة لا يشك فيها.

الدليل الحادي عشر: أن هٰؤلاء المنكرون لإفادة أخبار النبي ﷺ يشهدون شهادة جازمة قاطعة على أئمتهم بمذاهبهم وأقوالهم أنهم قالوا، ولو قيل: إنها لم تصح عنهم؛ لأنكروا ذٰلك غاية الإنكار، وتعجبوا من جهل قائله! ومعلوم أن تلك المذاهب لم يروها عنهم إلا الواحد والاثنان والثلاثة ونحوهم، لم يروها عنهم عدد التواتر، وهٰذا معلوم يقيناً؛ فكيف يحصل لهم العلم الضروري والمقارب للضروري بأن أئمتهم ومن قلدوهم دينهم أفتوا بكذا وذهبوا إلى كذا ولم يحصل لهم بما أخبر به أبو بكر الصديق وعمر ابن الخطاب وسائر الصحابة عن رسول الله ﷺ، ولا بما رواه عنهم التابعون وشاع في الأمة وذاع وتعددت طرقه وتنوعت وكان حرصه عليه أعظم بكثير

من حرص أولٰئك على أقوال متبوعيهم؟ إن هٰذا لهو العجب العجاب

وهٰذا ـ وإن لم يكن نفسه دليلاً ـ يلزمهم أحد أمرين: إما أن يقولوا: أخبار رسول الله ﷺ وفتاواه وأقضيته تفيد العلم. وإما أن يقولوا: إنهم لا علم لهم بصحة شيء مما نقل عن أئمتهم، وإن النقول عنهم لا تفيد علماً وإما أن يكون ذٰلك مفيداً للعلم بصحته عن أئمتهم دون المنقول عن رسول الله ﷺ؛ فهو من أبين الباطل.

الدليل الثاني عشر: قوله تعالى: **﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا اسْتَجيبوا للهِ وللرَّسولِ إذا دَعاكُمْ لِما يُحْييكُمْ﴾**[1]، ووجه الاستدلال أن هٰذا أمر لكل مؤمن بلغته دعوة الرسول ﷺ إلى يوم القيامة، ودعوته نوعان: مواجهة، ونوع بواسطة المبلغ، وهو مأمور بإجابة الدعوتين في الحالتين، وقد علم أن حياته في تلك الدعوة والاستجابة لها، ومن الممتنع أن يأمره الله تعالى بالإجابة لما لا يفيد علماً أو يحييه بما لا يفيد علماً أو يتوعده على ترك الاستجابة لما لا يفيد علماً؛ بأنه إن لم يفعل عاقبه وحال بينه وبين قلبه.

الدليل الثالث عشر: قوله تعالى: **﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذينَ يُخالِفونَ عنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصيبَهُمْ عَذابٌ أَليمٌ﴾**[2]، وهٰذا يعم كل مخالف بلغه أمره ﷺ إلى يوم القيامة، ولو كان ما بلغه لم يفده علماً؛ لما كان متعرضاً بمخالفة ما لا يفيد علماً للفتنة والعذاب الأليم؛ فإن هٰذا إنما يكون بعد قيام الحجة القاطعة التي لا يبقى معها لمخالف أمره عذر.

الدليل الرابع عشر: قوله تعالى: **﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا أَطيعوا اللهَ**

---

(١) الأنفال: ٢٤.

(٢) النور: ٦٣.

وأَطيعوا الرَّسولَ. . .﴾ إلى قوله: ﴿واليَوْمِ الآخِرِ﴾[1]، ووجه الاستدلال أنه أمر أن يرد ما تنازع فيه المسلمون إلى الله ورسوله، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى رسوله هو الرد إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته، فلولا أن المردود إليه يفيد العلم وفصل النزاع؛ لم يكن في الرد إليه فائدة، إذ كيف يرد حكم المتنازع فيه إلى ما لا يفيد علماً ألبتة، ولا يدرى حق هو أم باطل؟ وهٰذا برهان قاطع بحمد الله؛ فلهٰذا قال من زعم أن أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد علماً: إنا نرد ما تنازعنا فيه إلى العقول والآراء والأقيسة؛ فإنها تفيد العلم.

الدليل الخامس عشر: قوله تعالى: ﴿وأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بما أَنْزَلَ اللهُ ولا تَتَّبِعْ أَهْواءَهُمْ واحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنوكَ عَنْ بَعْضِ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ. . .﴾ إلى قوله: ﴿أَفَحُكْمَ الجاهِلِيَّةِ يَبْغونَ ومَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يوقِنونَ﴾[2]، ووجه الاستدلال أن كل ما حكم به رسول الله ﷺ؛ فهو مما أنزل الله، وهو ذكر من الله أنزله على رسوله، وقد تكفل سبحانه بحفظه، فلو جاز على حكمه الكذب والغلط والسهو من الرواة ولم يقم دليل على غلطه وسهو ناقله؛ لسقط حكم ضمان الله وكفالته لحفظه، وهٰذا من أعظم الباطل.

ونحن لا ندعي عصمة الرواة، بل نقول: إن الراوي إذا كذب أو غلط أو سها؛ فلا بدَّ أن يقوم دليل على ذٰلك، ولا بدَّ أن يكون في الأمة من يعرف كذبه وغلطه؛ ليتم حفظه لحججه وأدلته، ولا تلتبس بما ليس منها؛ فإنه

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) المائدة: ٤٩.

من حكم الجاهلية؛ بخلاف من زعم أنه يجوز أن تكون كل هٰذه الأخبار والأحكام المنقولة إلينا آحاداً كذباً على رسول الله ﷺ، وغايتها أن تكون كما قاله من لا علم عنده: إن نظن إلا ظنّاً وما نحن بمستيقنين.

الدليل السادس عشر: ما احتج به الشافعي نفسه، فقال: أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود؛ أن رسول الله ﷺ قال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدَّاها، فربَّ حامل فقه إلى غير فقيه، وربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم؛ فإن دعوتهم تحبط من وراءهم»[1].

قال الشافعي: فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها وأمر أن يؤديها ولو واحد؛ دلَّ على أنه لا يأمر من يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على مَن أدي إليه؛ لأنه إنما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب وحد يقام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا، ودل على أنه قد يحمل الفقه غير الفقيه، يكون له حافظاً ولا يكون فيه فقيهاً، وأمر رسول الله ﷺ بلزوم جماعة المسلمين مما يحتج به في إجماع المسلمين لازم. انتهى.

والمقصود أن خبر الواحد العدل لو لم يفد علماً؛ لأمر رسول الله ﷺ أن لا يقبل من أدي إليه إلا من عدد التواتر الذي لا يحصل العلم إلا بخبرهم، ولم يدع للحامل المؤدي وإن كان واحداً؛ لأن ما حمله لا يفيد

---

(١) أخرجه: الترمذي في العلم (٥ / ح ٢٦٥٨)، وأحمد في «مسنده» (٥ / ١٨٣)، وأبو داود (٤ / ح ٣٦٦٠)، وابن ماجه (١ / ح ٢٣٠)، وذكره الألباني في «صحيح الجامع»، وقال: «صحيح».

العلم، فلم يفعل ما يستحق الدعاء وحده إلا بانضمامه إلى أهل التواتر، وهٰذا خلاف ما اقتضاه الحديث، ومعلوم أن رسول الله ﷺ إنما ندب إلى ذٰلك وحث عليه وأمر به لتقوم الحجة على من أدي إليه، فلو لم يفد العلم؛ لم يكن فيه حجة.

الدليل السابع عشر: حديث أبي رافع الصحيح عن رسول الله ﷺ؛ قال: «لا ألفين أحداً منكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، يقول: لا ندري ما هٰذا؟ بيننا وبينكم القرآن، ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه»[1]، ووجه الاستدلال أن هٰذا نهي عام لكل من بلغه حديث صحيح عن رسول الله ﷺ أن يخالفه أو يقول لا أقبل إلا القرآن، بل هو أمر لازم، وفرض حتم بقبول أخباره وسننه، وإعلام منه ﷺ أنها من الله أوحاها إليه، فلو لم تفد علماً؛ لقال من بلغته: إنها أخبار آحاد لا تفيد علماً، فلا يلزمني قبول ما لا علم لي بصحته، والله تعالى لم يكلفني العلم بما لم أعلم صحته ولا اعتقاده، بل هٰذا بعينه هو الذي حذر منه رسول الله ﷺ أمته ونهاها عنه، ولما علم أن في الأمة من يقوله؛ حذرهم منه؛ فإن القائل: إن أخباره لا تفيد العلم هٰكذا؛ يقول سواه: لا ندري ما هٰذه الأحاديث؟ وكان سلف هٰؤلاء يقولون: بيننا وبينكم القرآن، وخلفهم يقولون: بيننا وبينكم أدلة العقول، وقد صرحوا بذٰلك، وقالوا: نقدم العقول على هٰذه الأحاديث، آحادها ومتواترها، ونقدم الأقيسة عليها!!

الدليل الثامن عشر: ما رواه مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك؛ قال: «كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح وأبا

---

(١) صححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (١ / ٥٧)

طلحة الأنصاري وأبي بن كعب شراباً من فضيخ، فجاءهم آت، فقال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة: قم يا أنس إلى هٰذه الجرار فاكسرها. فقمت إلى مهراس لنا، فضربتها بأسفلها حتى كسرتها»[1]، ووجه الاستدلال أن أبا طلحة أقدم على قبول خبر التحريم حيث ثبت به التحريم لما كان حلالاً، وهو يمكنه أن يسمع من رسول الله ﷺ شفاهاً، وأكد ذٰلك القبول بإتلاف الإناء وما فيه، وهو مال، وما كان ليقدم على إتلاف المال بخبر من لا يفيده خبره العلم عن رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ إلى جنبه، فقام خبر ذٰلك الآتي عنده وعند من معه مقام السماع من رسول الله ﷺ؛ بحيث لم يشكوا ولم يرتابوا في صدقه، والمتكلفون يقولون: إن مثل ذٰلك الخبر لا يفيد العلم؛ لا بقرينة، ولا بغير قرينة.

الدليل التاسع عشر: إن خبر الواحد لو لم يفد العلم؛ لم يثبت به الصحابة التحليل والتحريم والإباحة والفروض ويجعل ذٰلك ديناً يدان به في الأرض إلى آخر الدهر.

فهٰذا الصديق رضي الله عنه زاد في الفروض التي في القرآن فرض الجدة وجعله شريعة مستمرة إلى يوم القيامة بخبر محمد بن مسلمة والمغيرة ابن شعبة فقط، وجعل حكم ذٰلك الخبر في إثبات هٰذا الفرض حكم نص القرآن في إثبات فرض الأم، ثم اتفق الصحابة والمسلمون بعدهم على إثباته بخبر الواحد.

وأثبت عمر بن الخطاب بخبر حمل بن مالك دية الجنين وجعلها

---

(١) أخرجه: البخاري في الأشربة (١٠ / ح ٥٥٨٢ / فتح)، ومسلم في الأشربة (٣ / ٩ / ح ١٩٨٠ / ص ١٥٧٢)؛ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

فرضاً لازماً للأمة، وأثبت ميراث المرأة من دية زوجها بخبر الضحاك بن سفيان الكلابي وحده، وصار ذلك شرعاً مستمرّاً إلى يوم القيامة، وأثبت شريعة عامة في حق المجوس بخبر عبد الرحمٰن بن عوف وحده.

وأثبت عثمان بن عفان شريعة عامة في سكنى المتوفى عنها بخبر فريعة بنت مالك وحدها.

وهٰذا أكثر من أن يذكر، بل هو إجماع معلوم منهم، ولا يقال على هٰذا: إنما يدل على العمل بخبر الواحد في الظنيات، ونحن لا ننكر ذلك؛ لأنا قد قدمنا أنهم أجمعوا على قبوله والعمل بموجبه، ولو جاز أن يكون كذباً أو غلطاً في نفس الأمر؛ لكانت الأمة مجمعة على قبول الخطأ والعمل به، وهٰذا قدح في الدين والأمة.

الدليل العشرون: أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم كانوا يقبلون خبر الواحد، ويقطعون بمضمونه:

فقبله موسى من الذي جاء من أقصى المدينة قائلاً له: إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك، فجزم بخبره وخرج هارباً من المدينة. وقبل خبر بنت صاحب مدين لما قالت: إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا. وقبل خبر أبيها في قوله: هٰذه ابنتي، وتزوجها بخبره.

وقبل يوسف الصديق خبر الرسول الذي جاءه من عند الملك، وقال: ارجع إلى ربك فاسأله: ما بال النسوة...

وقبل النبي ﷺ خبر الآحاد الذين كانوا يخبرونه بنقض عهد المعاهدين له، وغزاهم بخبرهم واستباح دماءهم وأموالهم وسبى ذراريهم.

ورسل الله صلواته وسلامه عليهم لم يرتبوا على تلك الأخبار

أحكـامهـا، وهم يجوزون أن تكون كذباً وغلطاً، وكذلك الأمة لم تثبت الشـرائع العامة الكلية بأخبار الآحاد، وهم يجوزون أن يكون كذباً على رسـول الله ﷺ في نفس الأمـر، ولم يخبروا عن الرب تبارك وتعالى في أسمائه وصفاته وأفعاله بما لا علم لهم به، بل يجوز أن يكون كذباً وخطأ في نفس الأمر، هٰذا مما يقطع ببطلانه كل عالم مستبصر.

الدليل الحادي عشر: أن خبر العدل الواحد المتلقى بالقبول لو لم يفـد العلم؛ لم تجـز الشهادة على الله ورسوله بمضمونه، ومن المعلوم المتيقن أن الأمة من عهد الصحابة إلى الآن لم تزل تشهد على الله وعلى رسوله بمضمون هٰذه الأخبار، جازمين بالشهادة في تصانيفهم وخطابهم، فيقولون: شرع الله كذا وكذا على لسان رسوله ﷺ، فلو لم يكونوا عالمين بصـدق تلك الأخبـار، جازمين بها؛ لكانوا قد شهدوا بغير علم، وكانت شهادة الزور من سادات الأمة وعلمائها.

قال أبـو عمـرو بن الصلاح ـ وقد ذكر الحديث الصحيح المتلقى بالقبول المتفق على صحته ـ: وهٰذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافاً لقول من نفى ذٰلك محتجّاً بأنه لا يفيد إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطىء.

قال: وقد كنت أميل إلى هٰذه، وأحسبه قويّاً، ثم بان لي أن المذهب الـذي اختـرنـاه هو الصحيح؛ لأن الـظن ممَّن هو معصوم من الخطإ لا يخـطىء، والأمـة في إجماعها معصومة من الخطإ، ولهٰذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها، وأكثر إجماعات العلماء كذٰلك، وهٰذه نكتة نفيسة نافعة.

وقال إمام عصره المجمع على إمامته أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني في كتاب «الانتصار» له، وهذا لفظه:

فصلٌ:

ونشتغل الآن بالجواب عن قولهم فيما سبق: «إن أخبار الآحاد لا تقبل فيما طريقه العلم»، وهذا رأي سمعت به المبتدعة في رد الأخبار، فنقول وبالله التوفيق:

إذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ، ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى النبي ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول؛ فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، وهذا قول العامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة.

وأما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال فلا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به؛ حتى أخبر عنه القدرية والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول، ولو أنصف أهل الفرَق من الأمة؛ لأقروا بأن خبر الواحد قد يوجب العلم؛ فإنك تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد:

ترى أصحاب القدر يستدلون بقوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»[1]، وبقوله: «خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين عن

(١) أخرجه: البخاري (٣ / ح ١٣٥٨ / ١٣٥٩ / فتح)، ومسلم (٤ / ٢٢ / ح ٢٦٥٨ / ص ٢٠٤٧).

دينهم»[1].

وترى أهل الإرجاء يستدلون بقوله: «من قال: لا إله إلا الله؛ دخل الجنة». قيل: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»[2].

وترى الرافضة يحتجون بقوله ﷺ: «يجاء بقوم من أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم»[3].

وترى الخوارج يستدلون بقوله ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[4]، وبقوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[5].

إلى غير ذلك من الأحاديث التي يستدل بها أهل الفرق.

ومشهور معلوم استدلال أهل السنة بالأحاديث ورجوعهم إليها؛ فهذا إجماع منهم على القول بأخبار الآحاد، وكذلك أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله وفي مسائل القدر والرؤية وأصول الإيمان والشفاعة والحوض وإخراج الموحدين من المذنبين من النار، وفي صفة الجنة والنار، وفي الترغيب والترهيب والوعد والوعيد، وفي فضائل النبي ﷺ ومناقب أصحابه وأخبار الأنبياء المتقدمين

---

(١) أخرجه مسلم في الجنة (٤ / ٦٣ / ٢٨٦٥ / ص ٢١٩٧).

(٢) أخرجه: البخاري في الجنائز (٣ / ح ١٢٣٧ / فتح)، ومسلم في الإيمان (١ / ١٥٣ / ح ٩٤ / ص ٩٤)؛ من حديث أبي ذر.

(٣) أخرجه مسلم (٤ / ٢٩ / ح ٢٢٩٥)، وأحمد في «مسنده» (٦ / ٢٩٧).

(٤) أخرجه: البخاري في الإيمان (١ / ح ٤٨ / فتح)، ومسلم في (١ / ١١٦ / ح ٦٤ / ص ٨١)؛ من حديث ابن مسعود.

(٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه: البخاري في المظالم (٥ / ح ٢٤٧٥ / فتح)، ومسلم في الإيمان (١ / ١٠٠ / ح ٥٧ / ص ٧٦ ـ ٧٧).

وأخبار الرقاق وغيرها ما يكثر ذكره.

وهٰذه أشياء علمية لا عملية، وإنما تروى لوقوع العلم للسامع بها، فإذا قلنا: خبر الواحد لا يجوز أن يوجب العلم؛ حملنا أمر الأمة في نقل هٰذه الأخبار على الخطإ، وجعلناهم لاغين هازلين مشتغلين بما لا يفيد أحداً شيئاً ولا ينفعه، ويصير كأنهم قد دونوا في أمور الدين ما لا يجوز الرجوع إليه والاعتماد عليه.

قال: وربما يرتقي هٰذا القول إلى أعظم من هٰذا؛ فإن النبي ﷺ أدى هٰذا الدين إلى الواحد فالواحد من الصحابة، وهٰذا الواحد يؤديه إلى الأمة، وينقله عنه، فإذا لم يقبل قول الراوي لأنه واحد؛ رجع هٰذا العيب إلى المؤدي، نعوذ بالله من هٰذا القول البشع والاعتقاد القبيح.

قال: ويدل عليه أن النبي ﷺ بعث الرسل إلى الملوك، إلى كسرى وقيصر وملك الإسكندرية وإلى أكيدر دومه وغيرهم من ملوك الأطراف، وكتب إليهم كتباً على ما عرف ونقل واشتهر، وإنما بعث واحداً واحداً ودعاهم إلى الله تعالى والتصديق برسالته ﷺ؛ لإلزام الحجة وقطع العذر؛ لقوله تعالى: ﴿**رُسُلاً مُبَشِّرِينَ ومُنْذِرِينَ لِئَلاَّ يَكونَ للنَّاسِ على اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾[1].

وهٰذه المعاني لا تحصل إلا بعد وقوع العلم ممَّن أرسل إليه بالإرسال والمرسل، وأن الكتاب من قبله والدعوة منه.

وقد كان نبينا ﷺ بعث إلى الناس كافة كثيراً من الرسل إلى هٰؤلاء الملوك والكتاب إليهم لبثِّ الدعوة إليهم في جميع الممالك، ودعا الناس

(١) النساء: ١٦٥.

إلى دينـه على حسب ما أمره الله تعالى بذلك، فلو لم يقع العلم بخبر الواحد في أمور الدين؛ لم يقتصر على إرسال الواحد من الصحابة.

منهـا أنـه بعث علياً لينادي في موسم الحج بمنى: «ألا لا يحجنَّ بعـد العـام مشـرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهـد؛ فمـدتـه إلى أربعـة أشهـر، ولا يدخـل الجنـة إلا نفس مسلمة»[1].

ولا بد في هٰذه الأشياء من وقوع العلم للقوم الذين كان يناديهم، حتى إن أقدموا على شيء من هٰذا بعد سماع هٰذا القول؛ كان رسول الله ﷺ مبسوط العذر في قتالهم وقتلهم.

وكذٰلك بعث معاذاً إلى اليمن ليدعوهم إلى الإسلام ويعلمهم إذا أجابوا شرائعه.

وبعث إلى أهل خيبر في أمر القتيل واحداً يقول: إما أن تدوا أو تؤذنوا بحرب من الله ورسوله.

وبعث إلى قريظة أبا لبابة بن عبد المنذر يستنزلهم على حكمه.

وجاء أهلَ قباء واحد وهم في مسجدهم يصلون، فأخبرهم بصرف القبلة إلى المسجد الحرام، فانصرفوا إليه في صلاتهم، واكتفوا بقوله، ولا بدَّ في مثل هٰذا من وقوع العلم به.

وكان النبي ﷺ يرسل الطلائع والجواسيس في بلاد الكفر، ويقتصر

---

(١) أخرجه: البخاري في الصلاة (١ / ح ٣٦٩ / فتح)، ومسلم في الحج (٢ / ٤٣٥ / ح ١٣٤٧ / ص ٩٨٢)؛ من حديث أبي هريرة.

على الـواحـد في ذلك، ويقبل قوله إذا رجع، وربما أقدم عليهم بالقتل والنهب بقوله وحده، ومن تدبر قول النبي ﷺ وسيرته؛ لم يخف عليه ما ذكرناه، وما يرد هذا إلا مكابر ومعاند.

ولو أنك وضعت في قلبك أنك سمعت الصديق والفاروق رضي الله عنهما أو غيرهما من وجوه الصحابة يروي لك حديثاً عن النبي ﷺ في أمر من الاعتقاد من جواز الرؤية على الله وإثبات القدر أو غير ذلك؛ لوجدت قلبك مطمئناً إلى قوله، لا يداخلك شك في صدقه وثبوت قوله.

وفي زماننا ترى الرجل يسمع من أستاذه الذي يختلف إليه ويعتقد فيه التقدمة والصدق؛ أنه سمع أستاذه يخبر عن شيء من عقيدته التي يريد أن يلقى الله بها، فيحصل للسامع علم بمذهب من نقل عنه أستاذه ذلك، بحيث لا يختلجه شبهة، ولا يعتريه شك، وكذلك كثير من الأخبار التي يقتضيها العلم توجد بين الناس، فيحصل لهم العلم بذلك الخبر، ومن رجع إلى نفسه؛ علم بذلك.

قال: واعلم أن الخبر، وإن كان يحتمل الصدق والكذب والظن؛ فللتجوز فيه مدخل، ولكن هذا الذي قلناه لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته وأيامه مشتغلاً بالحديث والبحث عن سيرة النقلة والرواة؛ ليقف على رسوخهم في هذا العلم، وكبير معرفتهم به، وصدق ورعهم في أقوالهم وأفعالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر، والبحث عن أحوال الرواية، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمة واحدة يتقولها على رسول الله ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم، وأدوا كما أدي إليهم، وكانوا في صدق العناية والاهتمام

بهٰذا الشأن ما يجل عن الوصف ويقصر دونه الذكر، وإذا وقف المرء على هٰذا من شأنهم، وعرف حالهم، وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم؛ ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه.

قال: والذي يزيد ما قلنا إيضاحاً أن النبي ﷺ حين سئل عن الفرقة الناجية؛ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[1]؛ فلا بدَّ من تعرُّف ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وليس طريق معرفته إلا النقل، فيجب الرجوع إلى ذٰلك، وقد قال النبي ﷺ: «لا تنازعوا الأمر أهله»[2]؛ فكما يرجع في مذاهب الفقهاء الذين صاروا قدوة في هٰذه الأمة إلى أهل الفقه، ويرجع في معرفة اللغة إلى أهل اللغة، وفي النحو إلى أهل النحو، وكذا يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه إلى أهل الرواية والنقل؛ لأنهم عنوا بهٰذا الشأن، واشتغلوا بحفظه والفحص عنه ونقله، ولولاهم لاندرس علم النبي ﷺ، ولم يقف أحد على سنته وطريقته.

ثم قال الإمام أبو المظفر: فإن قالوا: فقد كثرت الآثار في أيدي الناس واختلطت عليهم. قلنا: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأما العلماء بها؛ فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير، فيميزون زيوفها، ويأخذون خيارها، ولئن دخل في أغمار الرواة من وسم بالغلط في الأحاديث؛ فلا يروج ذٰلك على جهابذة أصحاب الحديث وورثة العلماء،

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤ / ح ٤٥٩٦، ٤٥٩٧) في السنة، والترمذي (٥ / ح ٢٦٤١)، وابن حبان (٨ / ٦٢١٤ / إحسان).

قلت: وهٰذه الزيادة عند الترمذي فقط. وقال أبو عيسى: «هٰذا حديث مفسر غريب، لا نعرفه مثل هٰذا إلا من هٰذا الوجه» اهـ.

(٢) أخرجه بمعناه البخاري ومسلم وغيرهما، وانظر: «جامع الأصول» (١/٢٥٣).

حتى إنهم عدوا أغاليط من غلط في الإسناد والمتون، بل تراهم يعدون على كل واحد منهم كم في حديث غلط، وفي كل حرف حرف، وماذا صحف، فإذا لم ترُج عليهم أغاليط الرواة في الأسانيد والمتون والحروف؛ فكيف يروج عليهم وضع الزنادقة وتوليدهم الأحاديث التي يرويها الناس حتى خفيت على أهلها؟! وهو قول بعض الملاحدة، وما يقول هٰذا إلا جاهل ضال مبتدع كذاب، يريد أن يهجن بهٰذه الدعوة الكاذبة صحاح أحاديث النبي ﷺ وآثاره الصادقة، فيغالط جهال الناس بهٰذه الدعوى، وما احتج مبتدع في رد آثار رسول الله ﷺ بحجة أوهن ولا أشد استحالة من هٰذه الحجة، فصاحب هٰذه الدعوى يستحق أن يسف في فيه وينفى من بلد الإسلام.

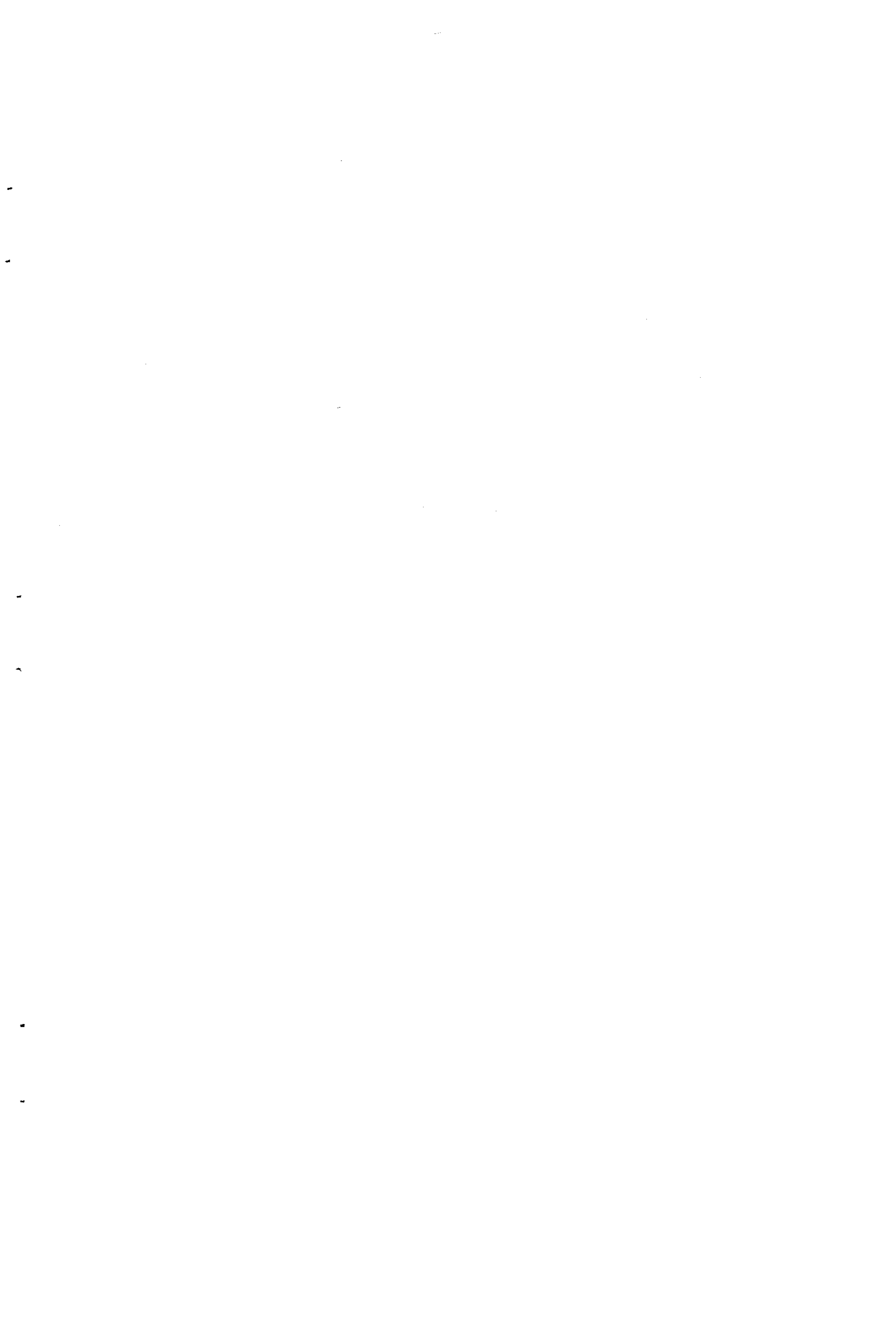
فتدبر رحمك الله؛ أيجعل حكم من أفنى عمره في طلب آثار النبي ﷺ شرقاً وغرباً، برّاً وبحراً، وارتحل في الحديث الواحد فراسخ، واتهم أباه وأدناه في خبر يرويه عن النبي ﷺ إذا كان موضع تهمة، ولم يحابه في مقال ولا خطاب؛ غضباً لله، وحمية لدينه، ثم ألف الكتب في معرفة المحدثين وأسمائهم وأنسابهم وقدر أعمالهم، وذكر أعصارهم وشمائلهم وأخبارهم، وفصل بين الرديء والجيد، والصحيح والسقيم؛ حبّاً لله ورسوله، وغيرة على الإسلام والسنة، ثم استعمل آثاره كلها، حتى فيما عدا العبادات؛ من أكله وطعامه وشرابه، ونومه ويقظته، وقيامه وقعوده، ودخوله وخروجه، وجميع سننه وسيرته، حتى في خطراته ولحظاته، ثم دعا الناس إلى ذٰلك، وحثهم عليه، وندبهم إلى استعماله، وحبب إليهم ذٰلك بكل ما يملكه، حتى في بذل ماله ونفسه؛ كمن أفنى عمره في اتباع أهوائه وإرادته وخواطره وهواجسه، ثم تراه ما هو أوضح من الصبح في سنة النبي ﷺ، وأشهر من

الشمس برأي دخيل واستحسان ذميم وظن فاسد ونظر مشوب بالهوى.

فانظر وفقك الله للحق: أي الفريقين أحق أن ينسب إلى اتباع السنة واستعمال الأثر.

فإذا قضيت بين هٰذين بوافر لبك وصحيح نظرك وثاقب فهمك؛ فليكن شكرك لله تعالى على حسب ما أراك من الحق ووفقك للصواب وألهمك من السداد. اهـ من «مختصر الصواعق» (ص ٥٢٣ ـ ٥٦٢).

●●●●●



الفصل السادس

إنكاره لعلو الله على خلقه والرد على ذلك

لقد تمادى هٰذا السقاف الملحد المنكر لصفات الله في غيِّه وضلاله، وارتمى في شراك الكفر، وطاف قلبه بها، فمال عن الصراط المستقيم، وأخذ يرى الباطل حقّاً والحق باطلاً، فقد تتابعت عليه العماية والإصرار على الضلال والباطل، فقارف الشبهات وتبناها، وأصبح من المدافعين عن الكفريات والبدعيات، فها هو الآن في مقدمته لـ «دفع شبه التشبيه» ينكر صفة ثابتة لله، وهي صفة علو الله على خلقه، حيث يقول:

«اعلم يرحمك الله تعالى أن المشبهة والمجسمة في كل عصر يوردون أحاديث يوهم ظاهرها العلو الحسي، يفتنون بها العوام وأشباههم، ويموهون عليهم لإثبات عقيدتهم الفاسدة. . .»(١) إلخ ما قال.

فانظر أخي القارىء سبه لأهل السنة وتسميته لهم بمشبهة ومجسمة، وهٰذا ديدن أهل البدع جميعاً، يبغون على أهل السنة أشد البغي، ويصمونهم ويتهمونهم بمثل هٰذه الاتهامات!

ولقد قال ابن القيم رحمه الله في هٰذا الباب كلمة جميلة في الذب

---

(١) «دفع شبه التشبيه» (٥٦).

عن علماء أهل السنة والجماعة السلفيين، فقال:

«فما ذنب أهل السنة والحديث إذا نطقوا بما نطقت به النصوص، وأمسكوا عما أمسكت عنه، ووصفوا الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وردوا تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، الذين عقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا أعنة المحنة، وقالوا على الله وفي الله بغير علم، فردوا باطلهم، وبينوا زيفهم، وكشفوا إفكهم، ونافحوا عن الله ورسوله، فلم يقدروا على أخذ الثأر منهم إلا بأن سموهم: مشبهة، ممثلة، مجسمة، حشوية، ولو كان لهؤلاء عقول؛ لعلموا أن التلقيب بهذه الألقاب ليس لهم، وإنما هو لمن جاء بهذه النصوص، وتكلم بها، ودعا الأمة إلى الإيمان بها ومعرفتها، ونهاهم عن تحريفها وتبديلها، فدعوا التشنيع بما تعلمون أنتم وكل عاقل منصف أنه كذب ظاهر وإفك مفترى...»[1] انتهى.

ولقد أثبت العلماء قديماً وحديثاً صفة العلو لله سبحانه وتعالى، ودلّلوا عليها بالأدلة المتكاثرة من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة التي لا يدفعها إلا مكابر، فتتابعت قلوبهم على إثبات هذه الصفة لله إثباتاً يليق بجلاله سبحانه وتعالى؛ من غير تمثيل أو تحريف أو تعطيل أو تكييف أو تبديل، شأنهم في ذلك شأنهم في بقية الصفات يثبتونها كذلك.

ومن أحسن من رأيت قد تكلم على أدلة علو الله على خلقه الشيخ العالم الورع العلامة حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر في كتابه المستطاب «التحفة المدنية في العقيدة السلفية»، تحقيق أخونا الفاضل الشيخ عبد

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (١ / ٢٦٢ - ٢٦٣) نقلاً عن «الرد على المخالف من أصول الإسلام» (ص ٧٥).

السلام بن برجس آل عبد الكريم، طبعة دار العاصمة بالرياض، حيث قال الشيخ ابن معمر ما نصه:

«إثبات صفة العلو من كتاب الله:

وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن الله سبحانه فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه، والعرش وما سواه فقير إليه، وهو غني عن كل شيء، لا يحتاج إلى العرش ولا إلى غيره، ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

فمن قال: إن الله ليس له علم ولا قدرة ولا كلام ولا يرضى ولا يغضب ولا استوى على العرش؛ فهو معطِّل ملعون.

ومن قال: علمه كعلمي، أو قدرته كقدرتي، أو كلامه مثل كلامي، أو استواؤه كاستوائي، أو نزوله كنزولي؛ فإنه ممثِّل ملعون.

ومن قال هٰذا؛ فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا؛ قتل باتفاق أئمة الدين.

فالممثل يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً، والكتاب والسنة فيهما الهدى والسداد وطريق الرشاد، فمن اعتصم بهما؛ هُدِي، ومن تركهما؛ ضلَّ.

وهٰذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وهٰذه سنة رسول الله ﷺ، وهٰذا كلام الصحابة والتابعين وسائر الأئمة؛ قد دل ذٰلك بما هو نص أو ظاهر في أن الله سبحانه فوق العرش فوق السماوات مستو على عرشه.

ونحن نذكر من ذٰلك بعضه:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿الرحمنُ على العَرْشِ اسْتَوى﴾(١).

وقال تعالى: ﴿اللهُ الذي خَلَقَ السَّماواتِ والأرْضَ وما بَيْنَهُما في سِتَّةِ أيَّامٍ ثُمَّ اسْتوى على العَرْشِ﴾(٢).

وقد أخبر سبحانه باستوائه على عرشه في ستة مواضع من كتابه، فذكر [ذلك] في سورة الأعراف ويونس والرعد وطه والفرقان والٓمٓ تنزيل السجدة والحديد.

وقال تعالى: ﴿إذْ قالَ اللهُ يا عيسى إنِّي مُتوفِّيكَ وَرافِعُكَ إلَيَّ﴾(٣).

وقال: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إليهِ﴾(٤).

وقال: ﴿إليهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ والعَمَلُ الصَّالحُ يَرْفَعُهُ﴾(٥).

وقال: ﴿أأَمِنْتُمْ مَنْ في السَّماءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأرْضَ فإذا هِيَ تَمورُ . أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ في السَّماءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حاصِباً فَسَتَعْلَمونَ كَيْفَ نَذيرِ﴾(٦).

وأخبر عن فرعون أنه قال: ﴿يا هامانُ ابنِ لي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الأسْبابَ . أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ إلى إلهِ موسى وإنِّي لأظُنُّهُ كاذِباً﴾(٧)؛

---

(١) طه: ٥.

(٢) السجدة: ٤.

(٣) آل عمران: ٥٥.

(٤) النساء: ١٥٨.

(٥) فاطر: ١٠.

(٦) الملك: ١٦ و١٧.

(٧) غافر: ٣٦ و٣٧.

ففرعون كذَّب موسى في قوله: إن الله في السماء.

وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الكِتابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ﴾[1].

وقال: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2].

وقال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ القُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بالحَقِّ﴾[3].

وتأمل قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿هُوَ الَّذي خَلَقَ السَّماواتِ والأَرْضَ في سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوى عَلى العَرْشِ يَعْلَمُ ما يَلِجُ في الأَرْضِ وما يَخْرُجُ مِنْها ومَا يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ وما يَعْرُجُ فِيها وهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ ما كُنْتُمْ﴾[4]

فقوله: ﴿هُوَ الَّذي خَلَقَ السَّماواتِ والأَرْضَ في سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[5]. يتضمن إبطال قول الملاحدة القائلين بقدم العالم، وأنه لم يزل، وأنه لم يخلقه بقدرته ومشيئته، ومن أثبت منهم وجود الرب؛ جعله لازماً لذاته أزلاً وأبداً؛ غير مخلوق؛ كما هو قول ابن سينا وأتباعه الملاحدة.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوى على العَرْشِ﴾[6]؛ يتضمن إبطال قول المعطلة الذين يقولون: ليس على العرش سوى العدم، وإن الله ليس مستوياً على عرشه، ولا تُرفع إليه الأيدي، ولا تجوز الإشارة إليه بالأصابع إلى فوق؛ كما أشار النبي ﷺ في أعظم مجامعه في حجة الوداع، وجعل

---

(١) الزمر: ١، الجاثية: ٢، الأحقاف: ٢.

(٢) فصلت: ٤٢.

(٣) النحل: ١٠٢.

(٤) الحديد: ٤.

(٥) الحديد: ٤.

(٦) الحديد: ٤.

يرفع إصبعه إلى السماء وينكبها إلى الناس ويقول: «اللهم اشهد». وسيأتي الحديث إن شاء الله تعالى[1].

فأخبر في هٰذه الآية الكريمة أنه على عرشه، وأنه: ﴿يَعْلَمُ ما يَلِجُ في الأَرْضِ وما يَخْرُجُ مِنها وما يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ وما يَعْرُجُ فيها﴾[2]، ثم قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ ما كُنْتُمْ﴾[3]؛ فأخبر أنه مع علوه على خلقه وارتفاعه ومباينته لهم معهم بعلمه أينما كانوا.

قال الإمام مالك: الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو منه شيء.

وقال نعيم بن حماد لما سئل عن معنى هٰذه الآية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ ما كُنْتُمْ﴾[3]: معناه: أنه لا يخفى عليه خافية بعلمه.

وسيأتي هٰذا مع ما يشابهه من كلام الإمام أحمد وأبي زرعة وغيرهما.

وليس معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ ما كُنْتُمْ﴾[3]؛ أنه مختلط بالخلق، فإن هٰذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، هو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان، وهو سبحانه فوق العرش، رقيب على خلقه، مهيمن عليهم، مطلع عليهم. . . إلى غير ذٰلك من معاني ربوبيته.

---

(١) والحديث؛ أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الحج (٢ / ٨٩٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في سياق صفة حج النبي ﷺ.

(٢) الحديد: ٤.

(٣) الحديد: ٤.

وأخبر تعالى أنه ذو المعارج، تعرج الملائكة والروح إليه، وأنه القاهر فوق عباده، وأن ملائكته يخافون ربهم من فوقهم.

فكل هذا الكلام الذي ذكره الله من أنه فوق عباده على عرشه وأنه معنا حقٌّ على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة.

وهو سبحانه قد أخبر أنه قريب من خلقه؛ كقوله تعالى: **﴿وإذا سَأَلَكَ عِبادي عنِّي فإنِّي قَريبٌ﴾**[1]، وقوله: **﴿وَلَقَدْ خَلَقْنا الإنْسانَ ونَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ونَحْنُ أَقْرَبُ إِليهِ مِنْ حَبْلِ الوَريدِ﴾**[2].

وقال النبي ﷺ: «إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»[3].

---

(١) البقرة: ١٨٦.

(٢) قٓ: ١٦.

(٣) أخرجه: البخاري في «صحيحه»، كتاب الجهاد (٦ / ١٣٥)، والمغازي (٧ / ٤٧٠)، والدعوات (١١ / ١٨٧ - ٢١٣)، والقدر (١١ / ٥٠٠)، والتوحيد (١٣ / ٣٧٢) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه؛ قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فكنا إذا علونا كبّرنا؛ فقال: «أربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً، تدعون سميعاً بصيراً قريباً». قال أبو موسى: ثم أتى عليّ وأنا أقول في نفسي: لا حول ولا قوة إلا بالله. فقال لي: «يا عبد الله بن قيس! قل: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ فإنها من كنوز الجنة». وأخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الذكر (٤ / ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧)، وفي بعض ألفاظه: «والذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلة أحدكم».

فائدة: في بعض ألفاظ البخاري: «فرفعوا أصواتهم بالتكبير: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله»؛ فدل على أن التكبير يطلق على الذكر تغليباً، وفيه ردٌّ على من أخذ بظاهر حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يسمع التكبير بعد انقضاء الصلاة من خارج =

وقوله تعالى: ﴿ما يَكونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إلَّا هُوَ رابِعُهُمْ ولا خَمْسَةٍ إلَّا هُوَ سادِسُهُمْ ولا أَدْنى مِنْ ذٰلك ولا أَكْثَرَ إلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ ما كَانوا﴾[1].

وكلُّ ما في الكتاب والسنة من الأدلة الدالة على قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته؛ فإنه سبحانه عليٌّ في دنوه، قريب في علوه.

وقد أجمع سلف الأمة على أن الله سبحانه وتعالى فوق سماواته، على عرشه، وهو مع خلقه بعلمه، أينما كانوا، يعلم ما هم عاملون.

قال حنبل بن إسحاق: قيل لأبي عبد الله: ما معنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَما كُنْتُمْ﴾[2]؟ قال: علمه محيط بالكل، وربنا على العرش؛ بلا حد ولا صفة.

وسيأتي هٰذا الكلام مع زيادة عليه من كلام الإمام أحمد وغيره إن شاء الله تعالى.

إثبات صفة العلو من السنة:

وأما الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ في هٰذا الباب؛ فكثيرة جدّاً:

منها: ما رواه مسلم في «صحيحه» وأبو داود والنسائي وغيرهم عن معاوية بن الحكم السلمي؛ قال: لطمت جارية لي، فأخبرت رسول الله

= المسجد.

هٰذه الفائدة من الأخ الشيخ عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم، وفقه الله وسدد خطاه، وكذا تخريج الأحاديث؛ فليُرع إلى ذٰلك.

(١) المجادلة: ٧.

(٢) الحديد: ٤.

ﷺ، فعَظَّم ذٰلك عليَّ، فقلت: يا رسول الله! أفلا أعتقها؟ قال: «بلى، ائتني بها». قال: فجئت بها إلى رسول الله ﷺ، فقال لها: «أين الله؟». قالت: في السماء. فقال: «فمن أنا؟». قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة»(1).

وفي هٰذا الحديث مسألتان: إحداهما: قول الرجل لغيره: أين الله؟ وثانيتهما: قول المسؤول: في السماء.

فمن أنكر هٰاتين المسألتين؛ فإنما ينكر على الرسول ﷺ.

وفي «صحيح البخاري» عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ قال: «كانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ، وتقول: زوَّجكن أهاليكن، وزوَّجني الله من فوق سبع سماوات»(2).

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله الخلق؛ كتب في الكتاب، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي». وفي لفظ آخر: «كتب في كتابه على نفسه، فهو موضوع عنده: إن رحمتي تغلب غضبي». وفي لفظ: «فهو مكتوب عنده فوق العرش».

وهٰذه الألفاظ كلها صحاح في «صحيح» البخاري ومسلم(3).

---

(1) أخرجه: مسلم في «صحيحه» كتاب الصلاة (1 / 382)، وأبو داود في الصلاة باب تشميت العاطس في الصلاة (1 / 570)، والنسائي في «سننه» (3 / 14 - 18).

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب التوحيد باب ﴿وكان عرشه على الماء﴾ ﴿وهو رب العرش العظيم﴾ (13 / 403) من حديث أنس رضي الله عنه.

(3) في النسخ كلها في «صحيح البخاري»، والمثبت من «اجتماع الجيوش الإسلامية» ط. المعتق. =

وفي «صحيح مسلم» عن أبي موسى؛ قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام؛ يخفض القسط ويرفعه، يُرْفَع إليه عمل الليل قبل النهار، وعمل النهار قبل الليل، حجابه النور، لو كشفه؛ لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»(١).

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم الرب وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون»(٢).

وعن أبي الدرداء؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اشتكى منكم أو اشتكى أخ له؛ فليقل: ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض، واغفر لنا حَوْبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزِل رحمةً من

= والحديث؛ أخرجه: البخاري في كتاب التوحيد من «صحيحه» (١٣ / ٤٠٤، و١٤ / ٣، و٤٤٠، و٥٢٢) في أبواب ﴿وكان عرشه على الماء﴾، و﴿يحذركم الله نفسه﴾، و﴿لقد سبقت كلمتنا﴾، و﴿بل هو قرآن مجيد﴾، ومسلم في «صحيحه» كتاب التوبة (٤ / ٢١٠٧ - ٢١٠٨)؛ كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الإيمان (١ / ١٦٢).

(٢) أخرجه: البخاري في «صحيحه» كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ (١٣ / ٤١٥)، وفي باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة (١٣ / ٤٦١)، وفي كتاب بدء الخلق (٦ / ٣٠٦)، وفي مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر (٢ / ٣٣)، ومسلم كتاب المساجد (١ / ٤٣٩).

رحمتك وشفاء من شفائك على هٰذا الوجع فيبرأ». أخرجه أبو داود[1].

وفي «الصحيحين» في قصة المعراج وهي متواترة: وتجاوز النبي ﷺ السماوات سماءً سماءً، حتى انتهى إلى ربه تعالى، فقرَّبه وأدناه، وفرض عليه خمسين صلاة، فلم يزل يتردد بين موسى وبين ربه، ينزل من عند ربه إلى موسى، فيسأله: كم فرض عليك؟ فيخبره، فيقول: ارجع إلى ربك؛ فسله التخفيف[2].

وذكر البخاري في كتاب التوحيد من «صحيحه» حديث أنس حديث الإسراء، وقال فيه: «ثم علا به (يعني: جبريل) فوق ذٰلك بما لا يعلم إلا الله، حتى جاوز سِدْرة المنتهى، ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إليه فيما أوحى خمسين صلاة كل يوم وليلة، ثم هبط حتى بلغ موسى، فاحتبسه موسى، فقال: يا محمد! ماذا عهد إليك ربـك؟ قال: عَهِـدَ إليَّ خمسين صلاة كل يوم وليلة. قال: إن أمتك لا تستطيع ذٰلك؛ فارجع؛ فليخفف عنك ربك وعنهم، فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنه يستشيره في ذٰلك، فأشار إليه جبريل أن نعم إن شئت، فعلا به إلى الجبار تبارك وتعالى، فقال وهو في مكانه: يا رب! خفِّف عنا» وذكر

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الطب (٤ / ٢١٨)، وفي إسناده زياد بن محمد الأنصاري، وهو ضعيف عندهم.

وقد حسَّن شيخ الإسلام هٰذا الحديث في «الواسطية».

وفي «الدرر»: «ذنوبنا. . . شفاك» بدل: «حوبنا. . . شفائك»، وسقطت «اجعل رحمتك في الأرض» من (ب).

(٢) أخرجه: البخاري في «صحيحه» كتاب الصلاة (١ / ٤٥٨ ـ ٤٥٩)، ومسلم كتاب الإيمان (١ / ١٤٦).

الحديث[1].

ولما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة بأن تُقتل مقاتلتهم وتُسبى ذريتهم وتُغنم أموالهم؛ قال النبي ﷺ: «لقد حكمتَ فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرقعة». وفي لفظ: «من فوق سبع سماوات». وأصل القصة في «الصحيحين»، وهٰذا السياق لمحمد بن إسحاق في «المغازي»[2].

وفي «الصحيحين» من حديث أبي سعيد؛ قال: بعث علي بن أبي طالب إلى النبي ﷺ بذُهَيْبة في أديم مقروض، لم تحصل من ترابها؛ قال: فقسمها بين أربعة: بين عيينة بن حصن بن بدر، والأقرع بن حابس، وزيد الخيل، والرابع إما علقمة وإما عامر بن الطفيل، فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحق بهٰذا من هٰؤلاء، فبلغ ذٰلك النبي ﷺ، فقال: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً»[3].

---

(١) «صحيح البخاري» كتاب التوحيد باب قوله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ (١٣ / ٤٧٨).

وسقط من «الدرر»: «وعنهم . . . في ذٰلك»، وفي «الدرر»: «فأشار إليه».

وسقط من (ب) ذكر جبريل في آخر الحديث عند المشورة.

(٢) أخرجه ابن إسحاق ومن طريقه ابن هشام في «السيرة» (١٣ / ١٤٦ ط. الكليات).

وأخرجه الذهبي في «العلو» (ص ٣٢) من طريق ابن إسحاق مرسلاً، ومن طريق آخر قال عقبة: «حديث صحيح. أخرجه النسائي . . .»، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٢٠)، وأصل القصة في «الصحيحين». انظر: «صحيح البخاري»: كتاب الجهاد (٦ / ١٦٥)، والمناقب (٧ / ١٢٣)، والمغازي (٧ / ٤١١)، والاستئذان (١١ / ٤٩)، و«مسلم» كتاب الجهاد (٣ / ١٣٨٨).

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب التوحيد من «جامعه» (١٣ / ٤١٥)، والأنبياء (٦ =

وفي «سنن أبي داود» من حديث جبير بن مطعم؛ قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله نهكت[1] الأنفس وجاع العيال وهلكت الأموال؛ فاستسق لنا ربك؛ فإنا نستشفع بالله عليك وبك على الله، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله! سبحان الله!». فما زال يسبح حتى عرف ذٰلك في وجوه أصحابه. فقال: «ويحك! أتدري ما الله؟ إن شأنه أعظم من ذٰلك، إنه لا يُستشفع به على أحد من خلقه، إنه لفوق سماواته على عرشه، وإنه عليه لهٰكذا، وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب»[2].

وقد ساق الذهبي هذا الحديث في «كتاب العلو» من رواية محمد بن إسحاق، ثم قال: «هٰذا حديث غريب جدّاً، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب؛ فالله أعلم قال النبي ﷺ هٰذا أم لا؟ والله عز وجل ليس كمثله شيء جل جلاله وتقدست أسماؤه ولا إلٰه غيره.

والأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرحل، فذاك صفة للرحل وللعرش، ومعاذ الله أن نعدَّه صفة لله عز وجل، ثم لفظ (الأطيط) لم يأت به نص ثابت.

وقولنا في هذه الأحاديث: إنا نؤمن بما صح منها، وبما اتفق السلف على إمراره وإقراره، فأما ما في إسناده مقال أو اختلف العلماء في قبوله

= / ٣٧٦)، والتفسير (٨ / ٣٣٠)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الزكاة (٢ / ٧٤٢)؛ كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وسقط من «الدرر»: «نحن» و«ذٰلك».

(١) في «الدرر»: «هلكت».

(٢) رواه أبو داود في السنة من «سننه» (٥ / ٩٤ - ٩٦)، وانظر: «تهذيب السنن» لابن القيم (٧ / ٩٤ - ١١٧).

وتأويله؛ فإنا لا نتعرض له بتقرير، بل نرويه في الجملة، ونبين حاله، وهٰذا الحديث إنما سقناه لما فيه مما تواتر من علو الله على عرشه مما يوافق آيات الكتاب»[1].

وفي «سنن أبي داود» و«مسند الإمام أحمد» من حديث العباس بن عبد المطلب؛ قال: كنت جالساً بالبطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ، فمرت سحابة، فنظر إليها، فقال: «ما تسمون هٰذه؟». قالوا: السحاب. قال: «والمزن». قالوا: والمزن. قال: «والعنان». قالوا: والعنان. قال: «هل تدرون بُعْدَ ما بين السماء والأرض؟». قالوا: لا ندري. قال: «إن بُعْدَ ما بينهما إما واحدة وإما اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذٰلك، حتى عدَّ سبع سماوات، ثم فوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذٰلك ثمانية أوعال، بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهم العرش، أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله عزَّ وجلَّ فوق ذٰلك». زاد أحمد: «وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم»[2].

وفي «مسند الإمام أحمد» من حديث أبي هريرة؛ أن رجلاً أتى النبي

---

(١) هٰذا بحروفه كلام الذهبي في «العلو» (ص ٣٩)، وهو معروف بحديث الأطيط.

(٢) أخرجه: الإمام أحمد (٣ / ٢٠٢ شاكر)، وأبو داود (٥ / ٩٣)، والترمذي (٥ / ٤٢٤)، وابن ماجه (١ / ٦٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١٠١ - ١٠٣)، والآجري في «الشريعة» (ص ٢٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٢٨٨، و٤١٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٩٨ - ٣٩٩)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٢٤)، و«الرد على المريسي» (ص ٩٠)، وابن أبي عاصم في «السنّة» (١ / ٢٥٣)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في «كتاب العرش» (ص ٥٥)، والذهبي في «العلو» (ص ٤٩ - ٥٠).

ﷺ بجارية سوداء أعجمية، فقال: يا رسول الله! إنَّ عليَّ رقبة مؤمنة. فقال لها رسول الله ﷺ: «أين الله؟». فأشارت بإصبعها السبابة إلى السماء. فقال لها: «من أنا؟». فأشارت بإصبعها إلى رسول الله ﷺ وإلى السماء؛ أي: أنت رسول الله. فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[1].

وفي «جامع الترمذي» عن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ أن رسول الله ﷺ؛ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمٰن، ارحموا مَن في الأرض يرحمكم من في السماء». قال الترمذي: «هٰذا حديث حسن صحيح»[2].

وفي «جامع الترمذي» أيضاً عن عمران بن حصين؛ قال: قال النبي ﷺ لأبيه حصين: «كم تعبد اليوم إلٰهاً؟». قال: سبعة؛ ستة في الأرض وواحد في السماء! قال: «فمن الذي تَعُدُّ لرغبتك ورهبتك؟». قال: الذي في السماء. قال: «يا حصين! أما إنك لو أسلمت؛ علَّمتك كلمتين ينفعانك». قال: فلما أسلم حصين. قال: يا رسول الله! علِّمني الكلمتين اللتين وعدتني. قال: «قل: اللهمَّ ألهمني رشدي، وقني شرَّ نفسي»[3].

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده؛ ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه، فتأبى عليه؛ إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها»[4].

---

(١) هو في «المسند» (٢ / ٢٩١)، وسبق قريباً من رواية مسلم وغيره من حديث معاوية السلمي رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه في «الضياء الشارق»، وهو صحيح (ص ١٥)، أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢ / ٢٦٩)، والإمام أحمد (٢ / ١٦٠)، وترى تخريجه متصلاً هناك.

(٣) تقدم تخريجه في «تحفة الطالب والجليس» (ص ١١٥، ط ٢).

(٤) مسلم في كتاب النكاح من «صحيحه» (٢ / ١٠٦٠) بهٰذا اللفظ، وأخرجه =

وفي حديث الشفاعة الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «فأدخل على ربي تبارك وتعالى وهو على عرشه»، وذكر الحديث، وفي بعض ألفاظ البخاري في «صحيحه»: «فأستأذن على ربي في داره، فيؤذن لي عليه»[1].

وصح عن أبي هريرة بإسناد مسلم؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله ملائكة سيَّارة، يتتبَّعون مجالس الذكر، فإذا وجدوا مجلس ذكر؛ جلسوا معهم، فإذا تفرَّقوا؛ صعدوا إلى ربهم». وأصل الحديث في «صحيح مسلم»، ولفظه: «فإذا تفرَّقوا؛ صعدوا إلى السماء، فيسألهم الله عزَّ وجلَّ وهو أعلم بهم: من أين جئتم؟» الحديث[2].

والأحاديث في هٰذا الباب كثيرة جدّاً، لا يتسع هٰذا الجواب لبسطها، وفيما ذكرنا كفاية لمن هداه الله وألهمه رشده، وأما من أراد الله فتنته؛ فلا حيلة فيه، بل لا تزيده كثرة الأدلة إلا حيرة وضلالاً؛ كما قال تعالى: **﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْياناً وكُفْراً﴾**[3]، وقال: **﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ القُرْآنِ ما هُوَ شِفاءٌ ورَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ولا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَساراً﴾**[4]، وقال جلَّ ذكره: **﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً ويَهْدِي بِهِ كَثِيراً﴾**[5]، وقال

= البخاري (٩ / ٢٩٤) بلفظ: «إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها؛ لعنتها الملائكة حتى ترجع»، وهٰذا اللفظ عند مسلم إلَّا أن فيه: «حتى تصبح».

(١) تقدم قريباً، وسقط من «الدرر»: «في صحيحه».

(٢) مسلم (كتاب الذكر، ٤ / ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠)، وأما الحديث باللفظ الأول؛ فرواه الإمام أحمد رحمه الله في «مسنده» (٢ / ٢٥٢ و٣٥٩ و٣٨٢).

(٣) المائدة: ٦٤ و٦٨.

(٤) الإسراء: ٨٢.

(٥) البقرة: ٢٦.

تبارك وتعالى : ﴿وأَمَّا الَّذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ فزادَتْهُمْ رِجْساً إلى رِجْسِهِمْ وماتوا وهُمْ كافِرونَ﴾[1]، وقال سبحانه وتعالى : ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذينَ آمَنوا هُدىً وشِفاءٌ والَّذينَ لا يُؤْمِنونَ في آذانِهِمْ وَقْرٌ وهُوَ عَلَيْهِمْ عَمىً أُولٰئكَ يُنادَوْنَ مِنْ مَكانٍ بَعيدٍ﴾[2]»[3] اهـ.

●●●●●

---

(١) التوبة: ١٢٥.

(٢) فصلت: ٤٤.

(٣) «التحفة المدنية في العقيدة السلفية» (ص ٣٠ـ٤٧).

الفصل السابع

بيان حقيقة المدعو محمد زاهد الكوثري

لقد ادعى السقاف الملحد في (ص ٨٠) من مقدمته لـ «دفع شبه التشبيه»؛ أن الكوثري الهالك المتهالك مجدد التوحيد في هٰذا القرن، واعتبر هٰذا مما يدين الله سبحانه وتعالى به، وأخذ يبرهن على ذٰلك بأن له جهد عظيم قام به في هٰذا القرن، وهو تأليف الكتب النافعة، وتحقيق بعضها، وإخراجها، والردِّ بها على المتمسلفين، وخاصة الحراني وابن القيم، وأخذ يرغي ويزبد، ويشرق ويغرب، ويبعد ويقرب؛ بمثل هٰذا الكلام المتهافت.

وهٰذا الثناء الممجوج الذي يكيله لشيخه في التجهم والأشعرية والبدع والضلالات إنما هو لهوى في نفسه، ولرغبة في العلو والظهور، لعله يقال: انظروا إلى فلان! تلميذ الكوثري وحامل رايته!! والذي يدل على ذٰلك ما في ثنايا كلامه من لمز ونبز للعلامة الألباني حفظه الله، حيث سماه الشيخ المتناقض، وادعى بأنه أكثر الناس تناقضاً[1]. . . إلى آخر هرائه الذي لا يفصح إلا عن نفس خبيثة جاهلة، تود أن يلتفت الناس إليها ولو

(١) ولقد كشف هٰذه الفرية ورد عليها الأخ الفاضل خالد العنبري ـ هدانا الله وإياه إلى الحق ـ في كتابه «تناقضات الألباني تلبسات وافتراءات»؛ فليرجع إليه.

كان ذٰلـك عن طريق إصدار الروائح المنتنة والأصوات المنكرة، وإظهار المناظر المؤذية البشعة، فالمهم والمهم فقط هو التسلق والظهور؛ سواء عن طريق مدح الكوثري أو عن طريق نبذ الألباني.

والحقيقة أن فتنة حب الدنيا التي أخذت بمجامع قلوب بعض الناس في هٰذا العصـر، والتعلق بالمـظاهـر، وحب التصدر والتسنم؛ هي التي أخرجت لنا هٰذه القمامات الفكرية، وأورثتنا هٰذه الشخصيات الساقطة من أعين الرجال قبل أن تسقط من أعين أهل العلم . . .

ولا أحب أن أطيل في هٰذا الكلام الذي ليس هٰذا موضعه، ولكني أحببت أن أكشف شيئاً من خبايا شخصية هٰذا السقاف المهترئة؛ لتتضح حقيقته للقراء، ولتتعرى دوافعه أمامهم.

والخلاصة أن الرجل لا هو في العير ولا في النفير، ولئن كان قد ورث عن الكوثري تلك النفسية السوداء الوقحة الحاقدة الذميمة؛ فإنه لم يرث عنه ـ كما هو ظاهر لمن شدا شيئاً من العلوم الشرعية ـ سعة الاطلاع وطول الباع، بل وأقطع أنه لم يطَّلع حتى على كتبه ومؤلفاته أو حتى حياته، فمن الـواضـح أن معلومـاته عن الكوثري لا تتجاوز ما لقَّنه إياه شيخه شعيب المعجب بالعلامة الكوثري!!

وفي كل الأحوال؛ فصغر شأن الرجل لا يعفيه من أن يشار إلى أنه يجمعه مع أهل البدع والأهواء القاسم المشترك لهم جميعاً، ألا وهو الوقيعة في أهل الأثر، والبهت، والنبز، تلك الخصال التي يفتخرون بها ويعلون بها على غيرهم.

فانـظر إليه وهو يقول في الكوثري الهالك: «ولهٰذا الجهد العظيم

الذي قام به. . . تجد المجسمة والمشبهة من بعد مماته لا يتركون سبه وشتمه أينما لاحت لهم الفرص، وخصوصاً الشيخ المتناقض؛ فإنه لا يخلو كتاب له تقريباً من شتم الإمام الكوثري والنيل منه، أو تخطئته، مع أن أكثر تلك التخطئات والمؤاخذات غير صحيحة. . .» إلخ هرائه.

أقول: إذن؛ فرد أبي الفيض أحمد بن الصديق الغماري المسمى «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري»، أو ردُّ الكوثري على الكوثري، الذي بين فيه تناقضات الكوثري الهالك غير صحيح، فماذا سيفعل هذا السقاف؟! فالغماري مقدمٌ لديه ومعدود في مشايخه، والكوثري مجدد عنده وإمام له!!

إذن؛ فالسقاف أمام أمرين أحلاهما مرٌّ، وخيرهما شرٌّ؛ كما يُقال، فإن قبل السقاف رد الغماري على الكوثري؛ فهو خاسر، وإن لم يقبله؛ فقد أزرى بالغماري فخسر أيضاً، وهو في كلتا الحالتين خاسر، وصدق رسول الله ﷺ الذي مثَّل للمنافق بالشاة بين الربيضين؛ تعير إلى هذا تارة وإلى ذاك أخرى، والحمد لله الذي يفضح أعداءه وينصر أولياءه.

ثم إنني ـ وبمناسبة الحديث عن الكوثري الهالك ـ أحب أن أطلع القارىء الكريم على وشل من بحر من التجديد المزعوم الذي يحلو لهذا السقاف ولشيخه أن يسموا الكوثري به. . . إنه تجديد للبدع والضلالات، وللتلبيس والتدليس، والتكثر بالباطل، والكبر والتعالم، والحقد والتطاول على الأئمة وأعراضهم. . . إنه تجديد لتحريف بني إسرائيل الكلم عن مواضعه، لتعطيل الجهمية، ولخرافة وانحراف الصوفية. . .

وإليك أخي القارىء مصداقية ما أوردته من الأقوال بنقل نفيس رائع

من الكتاب الفذ «تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال»؛ حيث جاء فيه:

«لِسانُ المُتَعَصِّبَةِ وعَريفُهُم محمد زاهد الكوثري (١٢٩٦هـ - ١٣٧١هـ):

ليس بعيداً إذا قلت: إن القرن الرابع عشر الهجري لم يشهد مسلماً تعلَّق بأهداب العلم الشرعي، فنسج على بصيرته عناكب التعصب الذميم، وسعى ركضاً وراء داعية الغلو فيه؛ مثل هٰذا المخلوق.

تراه واقفاً بالمرصاد لأي نصٍّ يخالف داعية تعصبه الذميم، فكلما أوجس في نصٍّ خيفة على مشاربه في التجهم والتمشعر والتصوف المنحرف والقبورية والعصبية للمذهبية الحنفية؛ جمع له نفسه، وأقبل عليه بسطو عظيم؛ من التحريف والتبديل، والميل الشطط الأسود المنبوذ، وهٰذا غاية في ضياع الأمانة بصلابة وجه:

صَلابَةُ الوَجْهِ لَمْ تَغْلِبْ على أَحَدٍ إِلَّا تَكامَلَ فيهِ الشَّرُّ واجْتَمعا

إنها شروط أربعة لمن جاز القنطرة عنده، وهي أن يكون: متجهماً أشعريّاً، حنفيّاً جَلْداً، قُبوريّاً سادراً، صُوفيّاً غالياً.

ففي حسبانه الخاسر، يا ويل من افتقد هٰذه الشروط أو واحداً منها؛ فإنه يفيض عليه بلا حساب؛ من السباب تارة، والتكفير تارة أخرى، ومن الغمز تارة، والنبز تارة أخرى.

وأي نص يعارض هٰذه الأصول عنده؛ فإنه يبذل المساعي الذميمة بسخاء مُغلف بالمخاتلة، مدفوعة بفجور وهوى ومغاضبة.

وقد قيَّض الله للحق أنصاراً، وللشريعة حُرَّاساً؛ إذ قام العلماء

بواجب الدفاع عن الشرع وحملته، فانتشرت ردودهم عليه من عامة الأقطار؛ من جزيرة العرب ومصر والشام والمغرب وغيرها، وقد أسهمت في هٰذا برسالة طبعت مراراً باسم «براءة أهل السنة . . .» .

ولا بأس هنا من التذكير ببعض تجنِّيه على بعض العلماء، وإعراض بعض مريديه الذين يعظمونه عن نقد هٰذا التجني، وأنهما يلتقيان على الغايات المذكورة؛ فإلى بعض الأمثلة :

١ ـ يَرمي ابن القيم رحمه الله تعالى بالكفر، والزندقة، وأنه ضالٌّ، مضلٌّ، زائغ، مبتدع، وقح، كذاب، حشوي، بليد، غبي، جاهل، مهاتر، خارجي، تيس، حمار، ملعون، من إخوان اليهود والنصارى، منحل من الدين والعقل، لا يزيد عنه في الخروج على الإسلام والمسلمين لا الزناقدة ولا الملاحدة ولا الطاعنون في الشريعة، بلغ في الكفر مبلغاً لا يجوز السكوت عليه، ولا يحسن لمؤمن أن يغضَّ عنه، ولا أن يتساهل فيه .

هٰذا نصيب ابن القيم من هٰذا المفتون، نثرها متفرقة في كتاب واحد «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم» .

٢ ـ وفي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول أقوالاً فجة فاجرة من التكفير، والتبديع، والتفسيق، والتضليل، ورميه بالتحريف، وأنه ما بُلِي الإسلام بمثله .

٣ ـ وعلماء الحديث وأنصار السنة قد نالتهم سهامه الخاسرة؛ كغمزه للإمام مالك رحمه الله تعالى، وللإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وقذفه للخطيب البغدادي وللحافظ ابن حجر الشافعي رحمهما الله تعالى .

وقد وثَّقت أقواله في هٰؤلاء العلماء في «براءة أهل السنة» .

وإذا علمت أنه في كتاب واحد ـ وهو «تأنيب الخطيب» ـ قد سلخ نحـو ٢٨٠ رجـلاً من صدر الأمة بجريمة أنهم يروون ما يخالف مذهب الحنفية أو ليسوا أحنافاً أصلاً.

وهٰذه الطريقة المشؤومة من هٰذا الشانىء غاية في الغل والوقاحة، نعوذ بالله من الإثم والخذلان.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[1]: ومن أعظم خبث القلوب أن يكون في قلب العبد غلٌّ لأخيار المؤمنين وسادات أولياء الله بعد النبيين، ولهٰذا لم يجعل الله تعالى في الفيء نصيباً لمن بعدهم؛ إلا الذين يقولون: **﴿رَبَّنا اغْفِرْ لَنا ولإِخْوانِنا الَّذينَ سَبَقونا بالإِيمانِ ولا تَجْعَلْ في قُلوبِنا غِلاًّ للَّذينَ آمَنوا رَبَّنا إِنَّكَ رَؤوفٌ رَحيمٌ﴾**[2].

وقال أيضاً رحمه الله تعالى[3]: . . . تجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه بكلام من كأنه لم ينشأ في دار الإسلام، ولا سمع ما عليه أهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هٰذه الأمة وما أُوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة، ولا عرف مما بعث الله به نبيَّه ما يدلُّه على الفرق بين الهدى والضلال والغي والرشاد، وتجد وقيعة هٰؤلاء في أئمة السنة وهداة الأمة من جنس وقيعة الرافضة ومن معهم من المنافقين في أبي بكر وعمر وأعيان المهاجرين والأنصار، ووقيعة اليهود والنصارى ومن تبعهم من منافقي هٰذه الأمة في رسول الله ﷺ، ووقيعة الصابئة والمشركين من الفلاسفة وغيرهم في الأنبياء والمرسلين.

---

(١) «منهاج السنة» (١ / ٢٢)، طبع جامعه الإمام.

(٢) الحشر: ١٠.

(٣) «الفتاوى» (٤ / ١٧٠ ـ ١٧١).

وقد ذكر الله في كتابه من كلام الكفار والمنافقين في الأنبياء والمرسلين وأهل العلم والإيمان ما فيه عبرة للمعتبر، وبينة للمستبصر، وموعظة للمتهوك المتحير.

وتجد عامة أهل الكلام ومن أعرض عن جادة السلف ـ إلا من عصم الله ـ يعظمون أئمة الاتحاد بعد تصريحهم بكتبهم بعبارات الاتحاد، ويتكلَّفون لها محامل غير ما قصدوه، ولهم في قلوبهم من الإجلال والتعظيم والشهادة بالإمامة والولاية لهم وأنهم أهل الحقائق ما الله به عليم. انتهى.

دأب بعض مريديه على غمس لسانه بإطراء شيخه، واتخاذه عضداً، ومنحه من الألقاب ما لم يمنحه لأي إمام؛ لا لأبي حنيفة، ولا غيره.

ولم نر ولم نسمع عن هٰذا التلميذ الحفي بشيخه كلمة بإحسان تردُّ هٰذا العدوان، وتنكر هٰذه العظائم، وتبرىء أعلام الإسلام من هذه الأقوال الفاجرة.

بل نرى منه الفرح الشديد بهٰذا المفتون السبَّاب الطَّعَّان، وبكتبه التي تحمل هٰذا الفتون، والتنويه بها، ومشاركته بالتحطط على ابن القيم وابن تيمية؛ بالغمز حيناً، وبنقل أقوال الخصوم دون تعقب حيناً آخر؛ بما تراه موثقاً في «البراءة» (ص ١٩ ـ ٢٢)، ويأتي بعض منها.

إنا على يقين أنه يلتقي معه على تلك المشارب الأربعة الكدرة، لكن يبقى هل يوافقه على هٰذا الفتون بالطعون أم يخالفه؟!

لقد رأيناه في تعليقته على «جواب المنذري» الذي استل تحقيقه من جهد الشيخ الفريوائي، يقول (ص ٧٧) في معرض دفعه لكلمة الفريابي في إمام المغازي والسير ابن إسحاق:

«وكم في كتب الرجال من مثل هذا الشطط الأسود المنبوذ؟! وما أسهل التكفير على ألسنة بعض الناس في القديم والحديث! يظنونه علامة متانة إيمانهم، وقوة تدينهم، ونعمة تفردهم بالإيمان الصحيح زعموا، وفي الحديث الشريف: وقد باء بها أحدهما» انتهى.

وقد سطر في رسالته «كلمات...» (ص ٢٠) براءته من التكفير، وأن من كفر مؤمناً؛ فقد كفر، ومن أراد أن يُحْكَمَ عليه بالسَّفَه والعَتَه؛ فليُكفر أئمة الإسلام.

هل أقوال الكوثري في ابن القيم وابن تيمية وغيرهما من الشطط الأسود المنبوذ أم لا؟!

وهل الكوثري من الذين يسهل عليهم التكفير في العصر الحديث أم لا؟!

وهل تحكم على الكوثري بالسفه والعته لتكفيره قوماً وطعنه في آخرين أم لا؟!

وأخيراً؛ أيهما الكافر؟! الكوثري الذي يكفر ابن القيم، أم ابن القيم، فإن كان الكوثري؛ فكيف تنتمي إليه، وإن كان ابن القيم؛ فلماذا لا تتبرأ منه؟!

وإني أبرأ إلى الله أن أكفر مسلماً.

إنـه من بعض مريديه الصمت الطويل، والإعراض العريض، عن هٰذا الموقف الأثيم من الكوثري في حق أئمة الهدى والدين.

أين النصفة، والعدل، وحماية أعراض العلماء، وحفظ مقاماتهم، والذب عنهم، وأخذ الثأر لهم ممَّن ظلمهم وآذاهم؛ بما يمليه على المسلم أدبه وخلقه ودينه؟!

أم أنه الرضى؟! ولكل مقام مقال.

نعوذ بالله من الخذلان والذلة والهوان.

وقد أعذر إليه أهل العلم، فنصحوه، وذكَّروه بالله؛ ليتبرأ من شيخه هٰذا في فتونه، وبذلوا له النصيحة مشافهة وكتابة، ولكن بدون جدوى.

ومن أعلام العصر الذين بذلوا له النصح شيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومنه ما في تقديمه أثابه الله لكتاب «براءة أهل السنة»؛ إذ قال (ص ٣):

«وقد سبق أن نصحناه بالتبري منه ـ أي: من الكوثري ـ، وإعلان عدم موافقته له على ما صدر منه، وألححنا عليه في ذٰلك، ولكنه أصرَّ على موالاته له، هداه الله للرجوع إلى الحق، وكفى المسلمين شرَّه وأمثاله» انتهى.

الكوثري وتحريف النصوص:

لقد تفنَّن هٰذا المخلوق بالتحريف، وضرب من أجله وجوهاً كثيرة، وقد كشفه علماء العصر ولله الحمد من شتى الأقطار، وكان من أجلِّ كتبهم في ذٰلك كتاب العلامة المعلمي المتوفى سنة ١٣٨٦هـ رحمه الله تعالى: «التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، والذي اعتصر خلاصته

الجامعة في مقدمته باسم «طليعة التنكيل»، وقد قال في مقدمتها (ص ١٢):

«وهٰذه الطليعة له ـ أي: للتنكيل ـ أعجلها للقراء، شرحت فيها من مغالطات الأستاذ ومن مجازفاته، وذٰلك أنواع» انتهى.

فذكر ثمانية أنواع، وضرب لها المثال، فأذكر هنا كلامه على هٰذه الأنواع دون ضرب الأمثلة لها؛ لتعلم أن إفراطه في التحريف والتضليل به أمر قد عناه العلماء بالكشف والبيان؛ فإلى ذكرها.

قال رحمه الله تعالى:

«١ ـ فمن أوابده: تبديل الرواة، يتكلم في الأسانيد التي في الأسانيد التي يسوقها الخطيب طاعناً في رجالها واحداً واحداً، فيمر به الرجل الثقة الذي لا يجد فيه طعناً مقبولاً، فيفتش الأستاذ عن رجل آخر يوافق ذٰلك الثقة في الاسم واسم الأب، ويكون مقدوحاً فيه، فإذا ظفر به؛ زعم أنه هو الذي في السند» انتهى.

وذكر لهٰذا اثني عشر مثالاً في اثني عشر رجلاً.

«٢ ـ ومن عوامده: أن يعمد إلى كلام لا علاقة له بالجرح، فيجعله جرحاً» انتهى.

وذكر لهٰذا سبعة أمثلة.

«٣ ـ ومن عجائبه: اهتبال التصحيف أو الغلط الواقع في بعض الكتب إذا وافق غرضه» انتهى.

وذكر سبعة أمثلة.

«٤ ـ ومن غرائبه: تحريف نصوص أئمة الجرح والتعديل، تجيء عن أحدهم الكلمة فيها غض من الراوي بما لا يضره، أو بما فيه تليين خفيف لا يعد جرحاً، فيحتاج الكوثري إلى الطعن فيمن قيلت فيه، فيحكيها بلفظ آخر يفيد الجرح» انتهى.

وذكر له ستة أمثلة.

«٥ ـ ومن فواقره: تقطيع نصوص أئمة الجرح والتعديل؛ يختزل منها القطعة التي توافق غرضه، وقد يكون فيما يدعيه من النص ما يبين أن معنى ما يقتطعه غير المبادر منه عند انفراده» انتهى.

وذكر اثني عشر مثالاً.

«٦ ـ ومن عواقره: أنه يعمد إلى جرح لم يثبت، فيحكيه بصيغة الجزم، محتجّاً به» انتهى.

«٧ ـ ومن تجاهله ومجازفاته: قوله في المعروف الموثق: مجهول. أو: مجهول الصفة. أو: لم يوثق. أو نحو ذلك» انتهى.

وذكر له سبعة أمثلة.

«٨ ـ ومن أعاجيبه: أنه يطلق صيغ الجرح مفسرة وغير مفسرة بما لا يوجد في كلام الأئمة ولا له عليه بينة» انتهى.

وذكر له ستة أمثلة.

ثم قال رحمه الله تعالى: «فهٰذه ثمانية من فروع مغالطات الكوثري ومجازفاته، وبقي بعض أمثلتها، وسترى ذلك في «التنكيل»، وكذلك بقيت فروع أخرى ستراها في «التنكيل».

لقـد عَبَثَ الكوثري في (٢٧٣) ترجمة في كتاب واحد هو «تأنيب الخـطيب»؛ فهٰـذه نصيب كتـاب واحـد، فمـا هو المـوجـود في كتبـه الأخرى[1]؟! اهـ المراد منه.

●●●●●

(١) «تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال» (ص١٠٣ ـ ١١٢) بتصرف يسير.

الفصل الثامن

فضل الصحابة وعلو مكانتهم ومنزلتهم

إن مكانة الصحابة عند الله ورسوله والمؤمنين مكانة علية رفيعة، والآيات التي في فضلهم كثيرة جدّاً، وكذا الأحاديث النبوية والآثار السلفية في مدحهم كثيرة، وحبُّ الصحابة أمر سار عليه المؤمنون الصادقون من سلف الأمة الصالحين ومن اتبعهم وسار على منوالهم، ولعلي في هٰذه العجالة أسوق ما تيسر من الآيات والأحاديث والآثار الدالة على فضلهم وعلو منزلتهم ومكانتهم.

قال الله تعالى: ﴿والسَّابقونَ الأوَّلونَ مِنَ المُهاجِرينَ والأنْصارِ والَّذينَ اتَّبَعوهُمْ بإِحْسانٍ رَضِيَ اللهُ عنْهُمْ ورَضُوا عَنْهُ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿يا أَيُّها النبيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنينَ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ المُؤْمِنينَ إِذْ يُبايعونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ ما في قُلوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكينَةَ عَلَيْهِمْ وأَثابَهُمْ فَتْحاً قَريباً﴾[3].

---

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) الأنفال: ٦٤.

(٣) الفتح: ١٨.

وقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ﴾[1].

وغيرها من الآيات الدَّالة على فضلهم ومنزلتهم التي امتنَّ الله بها عليهم.

وكذا وردت بعض الأحاديث؛ فمنها:

قوله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته».

وقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده؛ لو أنفق أحدكم مثل أحدٍ ذهباً؛ ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه».

وقال البربهاري رحمه الله في «شرح السنة» في فضل الصحابة؛ قال: «نترحم عليهم، ونذكر فضلهم، ونكفُّ عن زللهم، ولا نذكر أحداً منهم إلا بالخير؛ لقوله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿والَّذين جاؤوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقولونَ رَبَّنا اغْفِرْ لَنا ولإِخْوانِنا الَّذينَ سَبقونا بالإيمانِ ولا تَجْعَلْ في قُلوبِنا غِلًّا للَّذينَ آمَنوا رَبَّنا إنَّكَ رَؤوفٌ رَحيمٌ﴾[3]»[4].

---

(١) آل عمران: ١١٠.

(٢) «شرح السنة» (٢٨)، والحديث؛ صححه العلامة الألباني في «الصحيحة» (ص ٣٤ / المجلد الأول).

(٣) الحشر: ١٠.

(٤) «الواسطية» (ص ١٤٢).

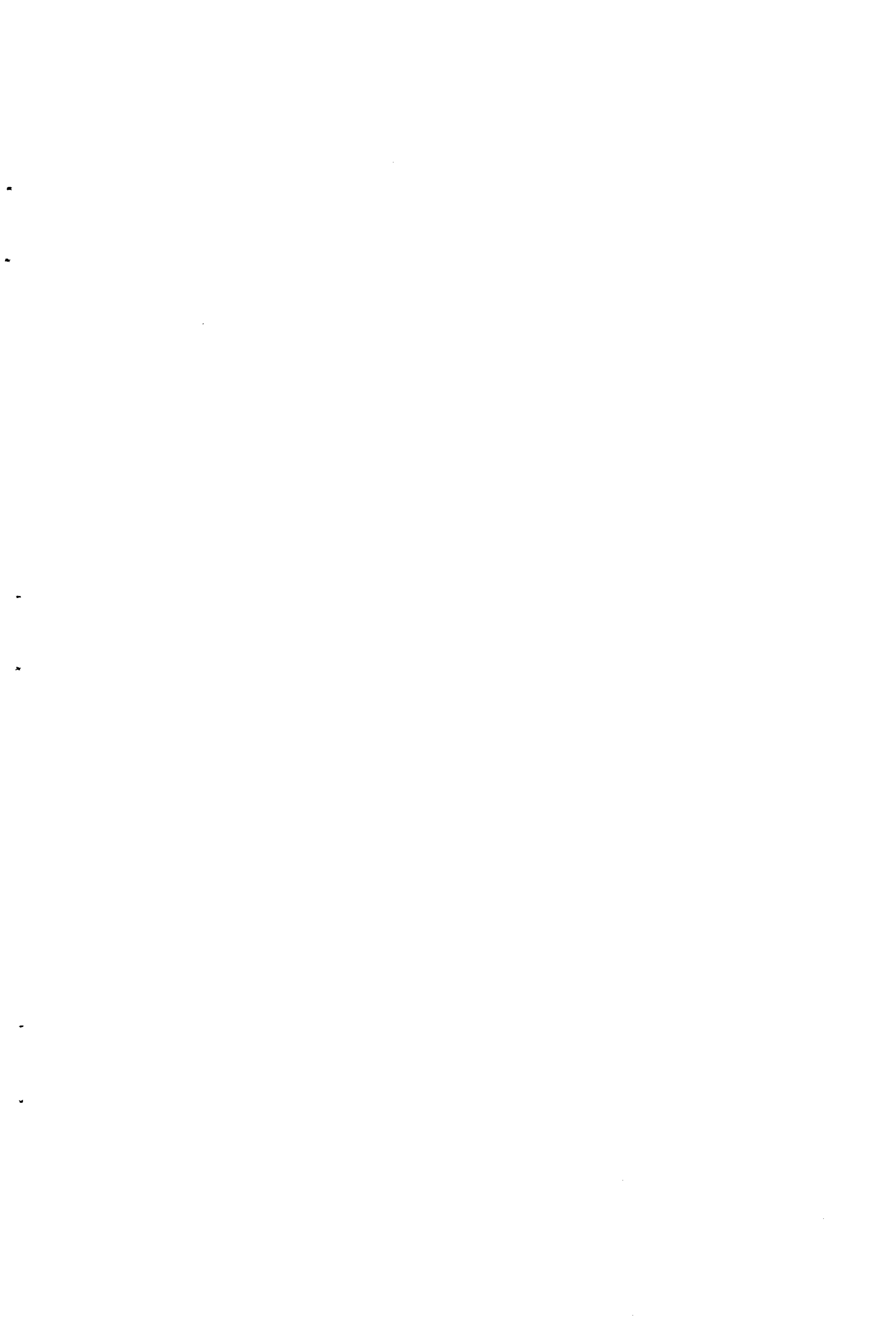
وقال رحمه الله: «ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما من الله به عليهم من الفضائل؛ علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هٰذه الأمة، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله»[1].

فهٰذه فضائل الصحابة معروفة مشهورة، وهي من الجمل الثابتة في عقيدة أهل السنة المدونة في كتبهم، فإذا عرفت هٰذا؛ فانظر إلى طعن السقاف في معاوية رضي الله عنه في الفصل الآتي، واحمد الله إذ نجاك من هٰذه الزندقة.

●●●●●

---

(١) «الواسطية» (ص ١٤٤).



الفصل التاسع

طعنه في معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

لقد أتى هٰذا السقاف المتهور الملحد الأفاك الأثيم، الذي جمع في تعليقاتــه على «دفــع شبـه التشبيه» بالأكـاذيب والتـرهـات والأبـاطيل والضلالات، لقد أتى بالفجور وقول الزور، وأتى بصريح الإفك والبهتان، وذلـك يتمثـل في طعنـه بخـال المؤمنين، وكـاتب وحي رب العالمين، الصحـابي الجليل معـاوية رضي الله عنه، أعدل ملوك الأرض، الحليم الصابر، ويكفيه أنه صاحب رسول الله ﷺ، فأتى هٰذا الخساف المتهور فطعن فيه في كلام له ساقط، نبزه فيه بأنه هو الذي سنَّ الشتم واللعن في أهـل البيت، وأنه قتل جمعاً من الصحابة والتابعين، وأنه قتل المسلمين ظلماً وعدواناً. . . إلخ هرائه.

ثم تألى على الله، وجعل معاوية ممَّن يدخل في قول الله سبحانه وتعالى: **﴿ومن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فيها وغَضِبَ اللهُ عليهِ ولَعَنَهُ وأَعَدَّ لهُ عَذاباً عَظيماً﴾**(1)!

ثم قال بعد أن ذكر الآية: وهل معاوية مستثنى من مثل هٰذه الآية، ووصفه بالبغض والنفاق لعلي رضي الله عنه، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

---

(1) النساء: ٩٣.

وأخذ يرغي ويزبد في تنقُّص معاوية رضي الله عنه[1]، ويحط من قدره، ممـا يدلُّ على حقد دفين في نفسه السوداء، وخبث بشع، واتباع للهوى والعياذ بالله من الهوى.

وهٰـذا الـطعن من أكبـر البـراهين على ضلال وزيغ هٰذا السقاف وانحرافه عن سبيل المؤمنين.

وهٰـذا الطعن الصريح ليس بالأمر الهين، ولا يفعله مسلم خالص الإسلام، يحب صحابة رسول الله ﷺ ويجلّهم ويرفع من قدرهم، بل هو فعل الروافض الخبثاء الظلمة البغاة، والزنادقة الفجار، والخوارج المارقين، وغيرهم ممن أشرب قلبه بغض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وسـأنقل الآن حكم من سب الصحابة وتنقصهم من كلام السلف الصالح، حتى تكون على بينة من الأمر، وخاصة أمر هٰذا المخلوق المدعو بحسن السقاف، الذي استشرت الغواية فيه كما يستشري الكَلَب بصاحبه، فتمادى في الغي والطغيان، نعوذ بالله من الطعن في عدول الأمة وخير الأمة للأمة، وما أحلم الله عنه، حيث أمهله، والله المستعان.

قال الإمام أحمد رحمه الله فيمن سبَّ الصحابة: «يضرب، وما أراه على الإسلام».

وقال الإمام مالك رحمه الله: «إن من سب الصحابة؛ فلا سهم له مع المسلمين في الفيء».

وقال الإمام أبو زرعة رحمه الله: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من

---

(١) انـظر كتاب «دفع شبه التشبيه» (ص ٢٣٧ ـ ٢٤٣)؛ تجد العجاب، و(ص ١٠٢، ١٠٣).

ـ أصحاب رسول الله ﷺ؛ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هٰذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة».

والطعن في الصحابة منهج الرافضة وطريقتهم التي يسيرون عليها، ولـذا قال بعض السلف ـ وهـو أبـو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله ـ: «كلمت الناس وكلمت أهل الكتاب، فلم أر قوماً أوسخ ولا أقذر ولا أطغى من الرافضة، ولقد نفيت ثلاثة رجال إذ كنت بالثغر قاضياً؛ جهميين ورافضياً (أو: رافضيّين وجهمياً)، وقلت: مثلكم لا يجاور أهل الثغور».

وقـال الشعبي رحمـه الله: «سئلت اليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وسئلت النصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: حواريُّو عيسىٰ. وسئلت الـرافضـة: من شر أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد! أمروا بالاستغفار لهم فسبُّوهم».

وقال الطحاوي في «عقيدته»: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحدٍ منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان».

وقال الإمام ابن شاهين رحمه الله: «وأن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أخيار أبرار، وأنا أدين الله بمحبتهم كلهم، وأبرأ ممَّن سبهم أو لعنهم أو ضللهم أو خونهم أو كفرهم» اهـ.

فهٰذا ـ كما رأيت أخي القارىء ـ غيض من فيض من أقوال السلف

الصالح فيمن سبَّ الصحابة وتنقصهم وأزرى بهم، ولقد رأيت ما فعله هٰذا المخلوق، وما وصم به معاوية رضي الله عنه من صفات قبيحة؛ كالنفاق، ونفيه عن معاوية رضي الله عنه بأنه خال المؤمنين وكاتب وحي رب العالمين!

ولقد توعد الرسول ﷺ بأن من سب الصحابة؛ فعليه لعنة الله؛ قال ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فمن سبَّهم؛ فعليه لعنة الله». أخرجه البخاري.

ومعاوية رضي الله عنه من أعدل ملوك الأرض وأحسنهم، وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٤ / ٤٧٨) عن فضله رضي الله عنه؛ فليرجع إليه؛ فإنه نفيس جدّاً في هٰذا الباب.

ولا ينكر فضل معاوية رضي الله عنه إلا المعتدي الظالم الباغي، الذي لا يرقب في أصحاب رسول الله ﷺ إلًّا ولا ذمة، أمثال السقاف، وشيخه في الجهمية والطعن في أصحاب رسول الله ﷺ الكوثري والغزالي[١]، وغيرهم من أهل الضلال والزيغ والانحراف، نعوذ بالله من الحور بعد الكور ومن الضلالة بعد الهدى، ومن الخذلان بعد العصمة، ولٰكنه تغير الأحوال في أواخر الزمان، وفي الله خلفٌ، وهو المستعان».

وأختم هٰذا الفصل بكلام نفيس للإمام البربهاري رحمه الله؛ قال: «وإذا رأيت الرجل يطعن على أصحاب النبي ﷺ؛ فاعلم أنه صاحب قول سوء وهوى».

---

(١) انظر لمزيد من الإيضاح عن أخطاء الغزالي التي لا يسع السكوت عنها كتاب «المعيار لعلم الغزالي» لصالح آل الشيخ، و«كشف موقف الغزالي» للشيخ ربيع بن هادي حفظهما الله تعالى.

الفصل العاشر

نفيه الصفات الثابتة بالكتاب والسنة

لقد بلغت الغواية والضلالة بهٰذا المخلوق مبلغاً عظيماً في الجراءة والتألي على الله سبحانه وتعالى.

لقد تمادى السقاف في انحرافه وضلاله وهو يظن أنه يحسن صنعاً، فملأ كتاب «دفع شبه التشبيه» ضلالة وعمى وانحرافاً عن منهج السلف في تعطيل الصفات، فأخذ ينفي وينكر الصفات الثابتة، ويتأولها على حسب هواه، وعلى ما يوافق مراده، والهوى كله ضلالة والعياذ بالله.

وقبل هٰذا؛ فقد تجرأ السقاف على السلف الصالح، ونسب إليهم التجسيم، وذٰلك في (ص ١١٠ / تعليق ٣٢)، وكرر مثل هٰذا القول في كثير من تعليقاته على ذٰلك الكتاب.

ولٰكن هٰذه هي طريقة البدع؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السنة» (٢ / ٧٥):

«فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نفاة الصفات يجعلون كل من أثبتها مجسماً مشبهاً، ومن هٰؤلاء من يعدُّ من المجسمة والمشبهة الأئمة المشهورين؛ كمالك والشافعي وأحمد وأصحابهم؛ كما ذكر ذٰلك أبو حاتم

صاحب كتاب «الزينة»».

فأينا الذي يرمي السلف يا أيها الجهمي بالتجسيم؟! وأي الفريقين أحق بالأمن والسلامة من الوقوع في صفوة الأمة؟! وهٰذا ديدنك أنت وأمثالك، ولقد صدق أبو حاتم رحمه الله إذ يقول ـ كما عند اللالكائي (٢ / ١٧٩) ـ: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة».

ولله الحمد؛ فالسلف الذين بهم نقتدي، وبهم وبهديهم نهتدي، بريئون من هٰذه المعايب البراءة التامة، وليس لهم إلا الطريقة المحمودة والسيرة المرضية والسبل السوية، ولله الحمد والمنة على ذٰلك.

وأما إنكاره للصفات؛ فقد نفى السقاف الملحد في (ص ١١٣) صفة الوجه، وادعى أن في هٰذا ردّاً على المجسمة الذين يثبتونها، ويقتضي من هٰذا الكلام التجسيم... إلخ ما قال.

ثم أتى هٰذا السقاف في (ص ١١٦) وأوَّل صفة اليد، وذٰلك في (تعليقة رقم ٤٤)، وقال عن صفة اليد: إنها تقتضي القوة.

ثم نفى بعدها صفة الساق (ص ١١٨ / تعليق ٤٦)، وردَّد الكلام في المجسمة، واتهم السلف بالتجسيم.

ثم أتى السقاف ونفى علو الله على خلقه في (ص ١٣٣ ـ ١٣٥)، وأطال في ذٰلك، وأرغى وأزبد، وأبعد ظنونه وقرَّب، وتكلم بكلام متهافت لا يساغ، ولقد نقلت من كلام أهل العلم كالشيخ ابن معمر رحمه الله ما يثبت علو الله على خلقه؛ فليرجع إليه.

ثم ادعى السقاف في (ص ١٤٤ / تعليق ٦٦) أن المراد بقوله ﷺ:

«على صورته» ؛ أي : على صورة المضروب ، وهٰذا من أبشع وأشنع أنواع التأويل والتحريف للنصوص عن ظاهرها ومرادها ، والأمر الذي لا يتنازع فيه اثنان ، والذي اتفق عليه علماء السلف الصالح رضوان الله عليهم ؛ أن الله خلق آدم على صورة الرحمٰن ، ونثبتها هٰكذا ، ولقد تكلم إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد رحمه الله ، فقال :

«من قال : إن الله خلق آدم على صورة آدم ؛ فهو جهمي» (١ / ٣٠٩) من «طبقات الحنابلة» .

وهٰذا إجماع من السلف الصالح في القرون الثلاثة ؛ أنهم يقولون : إن الله خلق آدم على صورة الرحمٰن ، ومن شذَّ أو خرج عن سبيل هٰؤلاء ؛ فقوله مردود عليه ، كائناً من كان ، والعبرة بالدليل ، والحجة هي التي تفصل بين الناس .

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية ذٰلك الإجماع في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» (الجزء الثالث / مخطوط)[1] ، فقال رحمه الله : «لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله ؛ فإنه مستفيض من طرق متعددة من الصحابة ، وسياق الأحاديث كلها تدل على ذٰلك» .

وأنصح الأخ القارىء الكريم بالرجوع إلى كتاب الشيخ العلامة العالم الورع حمود التويجري رحمه الله «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمٰن» ؛ ففيه تقرير كامل لهٰذا الأمر ، ومن أحيل على مليء ؛ فليحتل .

ونفى السقاف في (ص ١٥٧ / تعليق ١٠٠) صفة القدم لله سبحانه

---

(١) وهو الآن تحت الطبع .

وتعالى، ونقل عن ابن حبان تأويلاً لهذه الصفة (أي: صفة القدم)، وفرح بذلك، وطار أيما مطار، ولكن الله رادُّ كيده في نحره، وموهن أمره، إذ إن السلف أثبتوها ولم ينكروها أو يؤولوها، ولله الحمد، وكل يؤخذ من قوله ويرد؛ إلا رسول الله ﷺ، وأقوال الرجال إذا وافقت الكتاب والسنة؛ فنعمّا بها، وإن لم توافق؛ ترد عليهم، ولسنا متعبدون بالأشخاص، وإنما العبرة بالأدلة والحق، والأدلة على ثبوت صفة القدم كثيرة، فمن رام مزيداً منها؛ فليرجع إلى كتاب «الاعتقاد» للالكائي و «الإبانة» وغيرهما؛ فسيجد ما يروي الغليل ويشفي العليل بإذن الله.

ونفى السقاف نزول الله سبحانه وتعالى، وذلك في (ص ١٩٤ / تعليق ١٢٨).

وأقول تجاه هذا التعطيل للصفات: حسبنا الله ونعم الوكيل، لقد تجاسر هذا السقاف وتمادى في الغي والانحراف والضلال، وهذه من أفانين خبطه وتخليطه؛ إذ إن صفة النزول ثابتة في الآيات والأحاديث النبوية، ولكنه التعامي واتباع الأهواء في دين الله.

ونفى السقاف صفة الصوت لله سبحانه وتعالى كما في (ص ٢٥٠ / تعليق ١٩٠)، وطعن في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الصحيح، وزعم أنه خبر آحاد، وقد فصلنا القول في خبر الآحاد فيما سبق من الكتاب في تعقبي عليه، ونقلت كلام شيخ الإسلام ابن القيم؛ فليرجع إليه؛ فإنه نفيس في بابه.

وأما ما نفاه هذا السقاف؛ فهذه عادته، وأصبح هذا الأمر أمراً سهلاً عنده، فينفي ما يشاء، ويؤول ما يشاء، وصفة الصوت ثابتة في الكتاب والسنة.

قال الله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَتاها نُودِيَ يا موسى . إِنِّي أَنا رَبُّكَ﴾[1] .

وقال تعالى : ﴿وَناداهُما رَبُّهُما أَلَمْ أَنْهَكُما عنْ تِلْكُما الشَّجَرَةِ﴾[2].

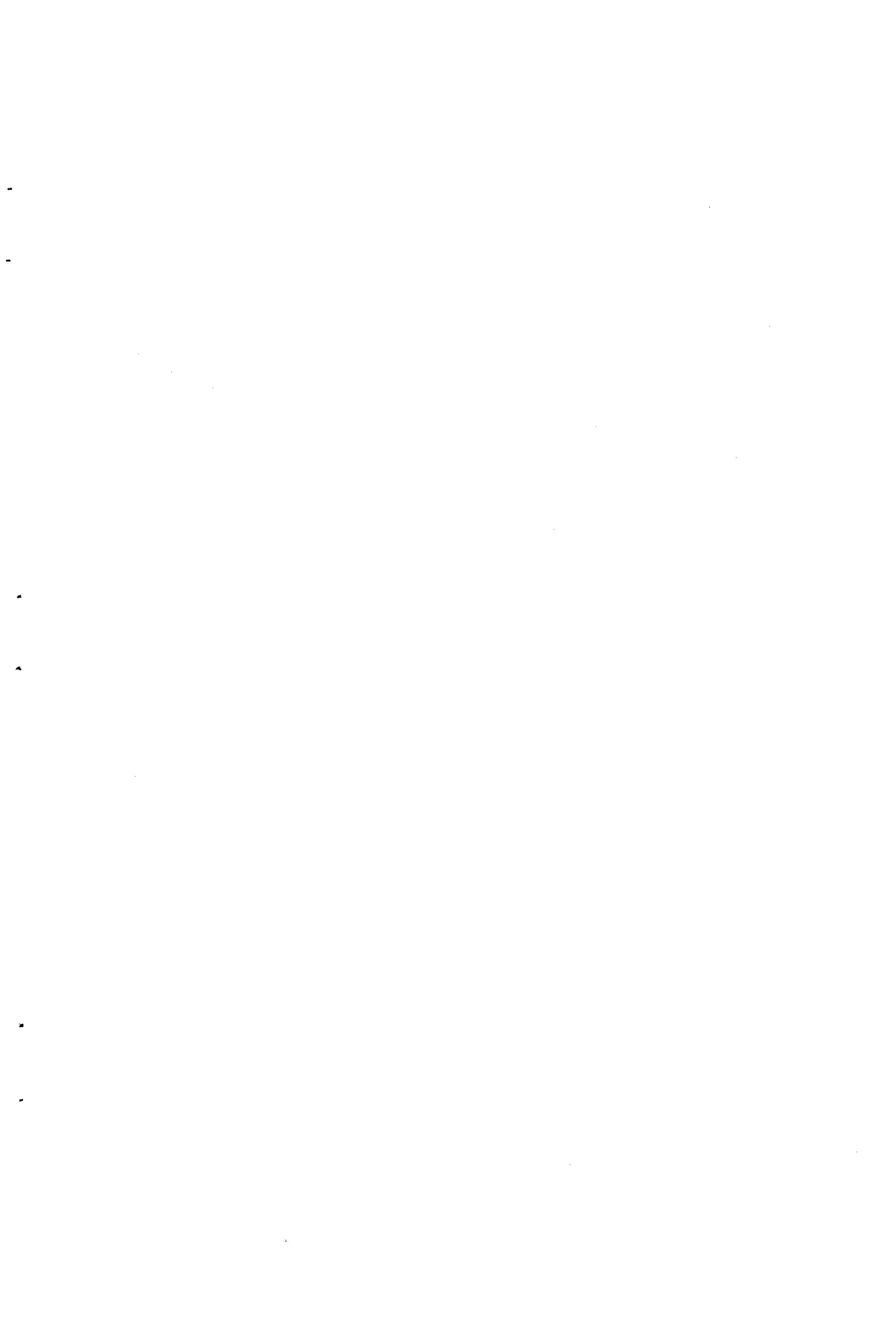
وغيرها من الآيات الدالة على ثبوت صفة الصوت ، وكذا الأحاديث ، وليرجع إلى كتب السنة في الاعتقاد ؛ ففيها ما تفرح به نفوس أهل السنة ، وتتحرق له نفوس أهل البدع أمثال هٰذا المخلوق ، قاتلهم الله أنى يؤفكون .

●●●●●

---

(١) طٰه : ١١ ـ ١٢ .

(٢) الأعراف : ٢٢ .



الفصل الحادي عشر

تبديعه لعلماء السلف والرد عليه

لقد رمى السقاف علماء السلف بالبدعة، ووصمهم بها في (ص ١٢٢)، ومـا عظيم ذنبهم وكبير إسـرافهم إلا أنهم ردوا شعر الأخطل النصراني وما قبلوه؛ لأنه غير موافق للغة العرب ولهجتهم.

والسقاف لا يعلم من هٰذا شيئاً، ولا عنده به أثارة من علم، وإنني أستغرب أشد الاستغراب من أفانين خبطه وتخليطه؛ يرد الأحاديث الصحيحة بحجج عقلية متهافتة أوهى من بيت العنكبوت، ولا يتقي ربه في رد الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم، إن ذا لمن العجب.

ولقد تكلم الإمام العالم الرباني ابن قيم الجوزية رحمه الله في كتابه «مختصر الصواعق» حول هٰذا البيت كلاماً رائعاً طيباً، أنقله برمته على طوله لنفاسته وعظيم فائدته، وقرر في كلامه هٰذا استواء الله، فقال رحمه الله:

«المثال الثالث: في قوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[1]؛ في سبع آيات من القرآن؛ حقيقة عند جميع فرق الأمة؛ إلا الجهمية ومن وافقهم؛ فإنهم قالوا: هو مجاز، ثم اختلفوا في مجازه، والمشهور عنهم ما

(١) طه: ٥.

حكاه الأشعري عنهم وبدَّعهم وضلَّلهم فيه بمعنى (استولى)؛ أي: ملك وقهر، وقالت فرقة منهم: بل معنى قصد وأقبل على خلق العرش، وقالت فرقة أخرى: بل هو مجمل في مجازاته، يحتمل خمسة عشر وجهاً كلها، لا يعلم أيها المراد، إلا أنا نعلم انتفاء الحقيقة عنه بالعقل، هٰذا الذي قالوه باطل من اثنين وأربعين وجهاً:

أحدها: أن لفظ الاستواء في كلام العرب الذي خاطبنا الله تعالى بلغتهم وأنزل بها كلامه نوعان: مطلق ومقيد:

فالمطلق: ما لم يوصل معناه بحرف؛ مثل قوله: ﴿**ولَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ واسْتَوى**﴾[1]، وهٰذا معناه: كمل وتم، يقال: استوى النبات واستوى الطعام.

وأما المقيد؛ فثلاثة أضراب:

أحدها: مقيد بـ (إلى)؛ كقوله: ﴿**ثُمَّ اسْتَوى إلى السَّماءِ**﴾[2]، واستوى فلان إلى السطح وإلى الغرفة، وقد ذكر سبحانه هٰذا المعدى بـ (إلى) في موضعين من كتابه، في البقرة في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذي خَلَقَ لَكُمْ ما في الأَرْضِ جَميعاً ثُمَّ اسْتَوى إلى السَّماءِ**﴾[3]، والثَّاني: في سورة فصلت: ﴿**ثُمَّ اسْتَوى إلى السَّماءِ وهِيَ دُخانٌ**﴾[4]، وهٰذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف؛ كما سنذكره ونذكر ألفاظهم بعد إن شاء الله.

---

(١) القصص: ١٤.

(٢) البقرة: ٢٩.

(٣) البقرة: ٢٩.

(٤) فصلت: ١١.

والثاني: مقيد بـ (على)؛ كقوله: ﴿لِتَسْتَووا على ظُهورِهِ﴾[1]، وقوله: ﴿واسْتَوَتْ على الجُودِيِّ﴾[2]، وقوله: ﴿فاسْتَوى على سُوقِهِ﴾[3]، وهٰذا أيضاً معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة.

الثالث: المقرون بواو (مع)، التي تعدي الفعل إلى المفعول معه؛ نحو: استوى الماء والخشبة؛ بمعنى: ساواها.

وهٰذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم، ليس فيها معنى (استولى) ألبتة، ولا نقله أحد من أئمة اللغة الذين يعتمد قولهم، وإنما قاله متأخرو النحاة ممَّن سلك طريق المعتزلة والجهمية.

يوضحه:

الوجه الثاني: أن الذين قالوا ذٰلك لم يقولوه نقلاً؛ فإنه مجاهرة بالكذب، وإنما قالوه استنباطاً وحملاً منهم للفظة (استوى) على (استولى)، واستدلوا بقول الشاعر:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلى العِراقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْراقِ

وهٰذا البيت ليس من شعر العرب كما سيأتي بيانه.

الوجه الثالث: أن أهل اللغة لما سمعوا ذٰلك؛ أنكروه غاية الإنكار، ولم يجعلوه من لغة العرب.

قال ابن الأعرابي ـ وقد سئل: هل يصح أن يكون (استوى) بمعنى (استولى)؟ ـ فقال: لا تعرف العرب ذٰلك. وهٰذا هو من أكابر أئمة اللغة.

---

(١) الزخرف: ١٣.

(٢) هود: ٤٤.

(٣) الفتح: ٢٩.

الوجه الرابع: ما قاله الخطابي في كتابه «شعار الدين»؛ قال: القول في أن الله مستو على عرشه. ثم ذكر الأدلة في القرآن، ثم قال: فدل ما تلوته من هٰذه الآي؛ أن الله تعالى في السماء، مستو على العرش، وقد جرت عادة المسلمين خاصهم وعامهم بأن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه، ويرفعوا أيديهم إلى السماء، وذٰلكم لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو في السماء سبحانه. إلى أن قال: وزعم بعضهم أن الاستواء ها هنا بمعنى الاستيلاء، ونزع فيه إلى بيت مجهول لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله، ولو كان الاستواء ها هنا بمعنى الاستيلاء؛ لكان الكلام عديم الفائدة؛ لأن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته بكل شيء، وكل قطر وبقعة من السماوات والأرضين وتحت العرش؛ فما معنى تخصيصه العرش بالذكر، ثم إن الاستيلاء إنما يتحقق معناه عند المنع من الشيء، فإذا وقع الظفر به؛ قيل: استولى عليه، فأي منع كان هناك حتى يوصف بالاستيلاء بعده؟!

هٰذا لفظه، وهو من أئمة اللغة.

الوجه الخامس: أن هٰذا تفسير لكلام الله بالرأي المجرد الذي لم يذهب إليه صاحب ولا تابع، ولا قاله إمام من أئمة المسلمين، ولا أحد من أهل التفسير الذين يحكون أقوال السلف، وقد قال النبي ﷺ: «من قال في القرآن برأيه؛ فليتبوأ مقعده من النار»[1].

الوجه السادس: أن إحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان

(١) أخرجه الترمذي في «التفسير» (٥ / ح ٢٩٥١)، وقال: «هٰذا حديث حسن»، والبغوي في «مصابيح السنَّة» (١ / ح ١٧٦).

السلف والأئمـة على خلافـه يستلزم أحد أمرين: إما أن يكون خطأ في نفسه، أو تكون أقوال السلف المخالفة له خطأ، ولا يشك عاقل أنه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف.

الوجه السابع: أن هٰذا اللفظ قد اطَّرد في القرآن والسنة، حيث ورد بلفظ (الاستواء) دون الاستيلاء، ولو كان معناه (استولى)؛ لكان استعماله في أكثر موارده كذٰلك، فإذا جاء موضع أو موضعان بلفظ (استوى)؛ حمل على معنى (استولى)؛ لأنه المألوف المعهود، وأما أن يؤتى إلى لفظ قد اطرد استعماله في جميع موارده على معنى واحد، فيدعى صرفه في الجميع إلى معنى لم يعهـد استعماله فيه؛ ففي غاية الفساد، ولم يقصده ويفعله من قصد البيان، هٰذا لو لم يكن في السياق ما يأبى حمله على غير معناه الذي اطرد استعماله فيه؛ فكيف وفي السياق ما يأبى ذٰلك.

الوجه الثامن: أنه أتى بلفظة (ثم) التي حقها الترتيب والمهلة، ولو كان معناه معنى القدرة على العرش والاستيلاء عليه؛ لم يتأخر ذٰلك إلى ما بعد خلق السماوات والأرض، فإن العرش كان موجوداً قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف عام؛ كما ثبت في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «إن الله تعالى قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء»[1].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذي خَلَقَ السَّماواتِ والأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وكانَ عَرْشُهُ عَلى الماءِ﴾[2]، فكيف يجوز أن يكون غير قادر ولا مستول على

---

(١) أخرجه: مسلم في القدر (٤ / ١٦ / ح **٢٦٥٣** / ص **٢٠٤٤**)، وأحمد في «مسنده» (٢ / ١٦٩)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٥)؛ من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) هود: ٧.

العرش إلى أن خلق السماوات والأرض؟!

فإن قيل: نحمل (ثم) على معنى الواو، ونجردها على معنى الترتيب. قيل: هٰذا خلاف الأصل والحقيقة، فأخرجتم (ثم) عن حقيقتها، والاستواء عن حقيقته، ولفظ (الرحمٰن) عن حقيقته، وركبتم مجازات بعضها فوق بعض.

فإن قيل: فقد يأتي (ثم) لترتيب الخبر لا لترتيب المخبر، فيجوز أن يكون ما بعدها سابقاً على ما قبلها في الوجود، وإن تأخر عنه في الإخبار. قيل: هٰذا لا يثبت أولاً، ولا يصح به نقل، ولم يأت في كلام فصيح، ولو قدر وروده؛ فهو نادر، لا يكون قياساً مطرداً تترك الحقيقة لأجله.

فإن قيل: فقد ورد في القرآن وهو أفصح الكلام. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صَوَّرْناكُمْ ثُمَّ قُلْنا للمَلائِكَةِ اسْجُدوا لآدَمَ﴾[1]، والأمر بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا.

قال تعالى: ﴿وإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللهُ شَهيدٌ على ما يَفْعَلونَ﴾[2]، وشهادته تعالى على أفعالهم سابقة على رجوعهم.

قيل: لا يدل ذٰلك على تقدم ما بعد (ثم) على ما قبلها.

أما قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صَوَّرْناكُمْ﴾[3]؛ فهو خلق أصل البشر وأبيهم، وجعله سبحانه خلقاً لهم وتصويراً، إذ هو أصلهم وهم فروعه،

---

(١) الأعراف: ١١.

(٢) يونس: ٤٦.

(٣) الأعراف: ١١.

وبهٰذا فسرها السلف؛ قالوا: خلقنا أباكم، وخلق أبي البشر خلق لهم.

وأما قوله: ﴿فَإِلَيْنا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللهُ شَهيدٌ عَلى ما يَفْعَلونَ﴾(١)؛ فليس ترتيباً لاطلاعه على أفعالهم، وإنما هو ترتيب لمجازاتهم عليها، وذكر الشهادة التي هي علمه واطلاعه تقريراً للجزاء على طريقة القرآن في وضع القدرة والعلم موضع الجزاء؛ لأنه يكون بهما.

كما قال تعالى: ﴿إِلَيْنا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُمْ بِما عَمِلُوا إِنَّ اللهَ عَليمٌ بِذاتِ الصُّدورِ﴾(٢).

وكقوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصابَتْكُمْ مُصيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْها قُلْتُمْ أَنَّى هٰذا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللهَ على كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ﴾(٣).

وقوله: ﴿فَإِذا جاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللهَ كانَ بِعِبادِهِ بَصيراً﴾(٤).

وهو كثير في القرآن، وهو كما يقول السيد لعبده: اعمل ما شئت؛ فإني أعلم ما تفعله، وأنا قادر عليك. وهٰذا أبلغ من ذكر العقاب وأعم فائدة.

فإن قيل: كيف تصنعون بقول الشاعر؟

قُلْ لِمَنْ سادَ ثمَّ سادَ أَبوهُ ... ثُمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذٰلك جَدُّهُ

قلنا: أي شاعر هٰذا حتى يحتج بقوله؟! وأين صحة الإسناد إليه لو كان ممَّن يحتج بشعره؟! وأنتم لا تقبلون الأحاديث الصحيحة عن رسول

---

(١) يونس: ٤٦.

(٢) لقمان: ٢٣.

(٣) آل عمران: ١٦٥.

(٤) فاطر: ٤٥.

الله ﷺ؛ فكيف تقبلون شعراً لا تعلمون قائله ولا تسندون إليه ألبتة؟!

الوجه التاسع: أن فاضلكم المتأخر، لمَّا تفطن لهٰذا؛ ادَّعى الإجماع أن العرش مخلوق بعد خلق السماوات والأرض، فيكون المعنى أنه خلق السماوات والأرض ثم استوى على العرش، وهٰذا لم يقله أحد من أهل العلم أصلاً، وهو مناقض لما دلَّ عليه القرآن والسنة وإجماع المسلمين أظهر مناقضة؛ فإنه تعالى أخبر أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام وعرشه حينئذ على الماء، وهٰذه واو الحال؛ أي: خلقها في هٰذه الحال، فدل على سبق العرش والماء للسماوات والأرض.

وفي الصحيح عنه ﷺ: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء»(١).

وأصح القولين أن العرش مخلوق قبل القلم؛ لما في «السنن» من حديث عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما خلق الله القلم؛ قال: اكتب. قال: ما أكتب؟ قال: اكتب القدر. فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة»(٢).

وقد أخبر أنه قدر المقادير وعرشه على الماء، وأخبر في هٰذا الحديث أنه قدرها في أول أوقات خلق القلم، فعلم أن العرش سابق على القلم، والقلم سابق على خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، فادعى هٰذا الجهمي أن العرش مخلوق بعد خلق السماوات والأرض، ولم يكفه هٰذا الكذب، حتى ادعى الإجماع عليه؛ ليتأتى له إخراج الاستواء عن حقيقته.

---

(١) تقدم (ص ١٧١).

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي، وانظر: «جامع الأصول» (٤ / ١٨).

الوجه العاشر: أن الاستيلاء والاستواء لفظان متغايران، ومعنيان مختلفان؛ فحمل أحدهما على الآخر؛ إن ادعي أنه بطريق الوضع؛ فكذب ظاهر، فإن العرب لم تضع لفظ (الاستواء) لـ (الاستيلاء) ألبتة، وإن كان بطريق الاستعمال في لغتهم؛ فكذب أيضاً، فهٰذا نظمهم ونثرهم شاهد بخلاف ما قالوه، فتتبع لفظ (استوى) ومواردها في القرآن والسنة وكلام العرب؛ هل تجدها في موضع واحد بمعنى (الاستيلاء)؟ اللهم إلا أن يكون ذٰلك البيت المصنوع المختلق، وإن كان بطريق المجاز القياسي؛ فهو إنشاء من المتكلم بهٰذا الاستعمال، فلا يجوز أن يحمل عليه كلام غيره من الناس، فضلاً عن كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

يوضحه:

الوجه الحادي عشر: أن القائل بأن معنى (استوى) بمعنى (استولى) شاهد على الله أنه أراد بكلامه هٰذا المعنى، وهٰذه شهادة لا علم لقائلها بمضمونها، بل هي قول على الله بلا علم، فلو كان اللفظ محتملاً لها في اللغة وهيهات؛ لم يجز أن يشهد على الله أنه أراد هٰذا المعنى؛ بخلاف من أخبر عن الله تعالى أنه أراد الحقيقة والظاهر؛ فإنه شاهد بما أجرى الله سبحانه عادته من خطاب خلقه بحقائق لغاتهم وظواهرها؛ كما قال: ﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ رَسولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ﴾[1].

فإذا كان الاستواء في لغة العرب معلوماً؛ كان هو المراد؛ لكون الخطاب بلسانهم، وهو المقتضي لقيام الحجة عليهم، فإذا خاطبهم بغير ما يعرفونه؛ كان بمنزلة خطاب العربي بالعجمية.

---

(١) إبراهيم: ٤.

الوجه الثاني عشر: أن الإجماع منعقد على أن الله سبحانه استوى على عرشه حقيقة لا مجازاً.

قال الإمام أبو عمر الطلمنكي ـ أحد أئمة المالكية، وهو شيخ أبي عمر بن عبد البر ـ في كتابه الكبير الذي سماه «الوصول إلى معرفة الأصول»، فذكر فيه من أقوال الصحابة والتابعين وتابعهم، وأقوال مالك وأئمة أصحابه، ما إذا وقف عليه الواقف؛ علم حقيقة مذهب السلف، وقال في هٰذا الكتاب: أجمع أهل السنة على أن الله تعالى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز.

الوجه الثالث عشر: قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في كتاب «التمهيد» في شرح حديث النزول: وفيه دليل على أن الله تعالى في السماء على العرش من فوق سبع سماوات كما قالت الجماعة. وقرر ذٰلك إلى أن قال: وأهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز؛ إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذٰلك، ولا يجدون فيه صفة مخصوصة، وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة والخوارج؛ فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبه، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمعبود.

قال أبو عبد الله القرطبي في «تفسيره» المشهور في قوله: ﴿**الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1]: هٰذه المسألة للفقهاء فيها كلام، ثم ذكر قول المتكلمين، ثم قال: وقد كان السلف الأول لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذٰلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق في كتابه

---

(١) طٰه: ٥.

وأخبرت به رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وإنما جهلوا كيفية الاستواء؛ كما قال مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

الوجه الرابع عشر: أن الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز: صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته على عرشه، وأكثر من صرح بذلك أئمة المالكية:

فصرح به الإمام أبو محمد بن أبي زيد في ثلاثة مواضع من كتبه، أشهرها «الرسالة»، وفي كتاب «جامع النوادر»، وفي كتاب «الآداب»، فمن أراد الوقوف على ذلك؛ فهذه كتبه.

وصرح بذلك القاضي عبد الوهاب، وقال: إنه استوى بالذات على العرش.

وصرح بذلك القاضي أبو بكر الباقلاني، وكان مالكيّاً، حكاه عنه القاضي عبد الوهاب أيضاً.

وصرح به عبد الله القرطبي في كتاب «شرح أسماء الله الحسنى»، فقال: ذكر أبو بكر الحضرمي من قول الطبري (يعني: محمد بن جرير) وأبي محمد بن أبي زيد وجماعة من شيوخ الفقه والحديث، وهو ظاهر كتاب القاضي عبد الوهاب عن القاضي أبي بكر وأبي الحسن الأشعري، وحكاه القاضي عبد الوهاب عن القاضي أبي بكر نصّاً، وهو أنه سبحانه مستو على عرشه بذاته، وأطلقوا في بعض الأماكن فوق خلقه. قال: وهذا قول القاضي أبي بكر في «تمهيد الأوائل» له، وهو قول أبي عمر بن عبد البر والطلمكني وغيرهما من الأندلسيين، وقول الخطابي في «شعار

الدين».

وقال أبو بكر محمد بن موهب المالكي في «شرح رسالة ابن أبي زيد»: قوله: إنه فوق العرش المجيد بذاته: معنى (فوق) و(على) عند جميع العرب واحد، وفي كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ تصديق ذلك.

ثم ذكر النصوص من الكتاب والسنة، واحتج بحديث الجارية وقول النبي ﷺ لها: «أين الله؟»[1]، وقولها: في السماء، وحكمه بإيمانها، وذكر حديث الإسراء، ثم قال: وهذا قول مالك فيما فهمه عن جماعة ممَّن أدرك من التابعين فيما فهموا من الصحابة فيما فهموا عن النبي ﷺ؛ أن الله في السماء؛ بمعنى فوقها وعليها؛ قال الشيخ أبو محمد: إنه بذاته فوق عرشه المجيد. فتبين أن علوه على عرشه وفوقه إنما هو بذاته؛ إلا أنه باين من جميع خلقه، بلا كيف، وهو في كل مكان من الأمكنة المخلوقة، بعلمه لا بذاته، إذ لا تحويه الأماكن؛ لأنه أعظم منها. . .

إلى أن قال: قوله: على العرش استوى: إنما معناه عند أهل السنة على غير معنى الاستيلاء والقهر والغلبة والملك الذي ظنت المعتزلة ومن قال بقولهم أنه معنى الاستواء، وبعضهم يقول: إنه على المجاز لا على الحقيقة.

قال: ويبين سوء تأويلهم في استوائه على عرشه على غير ما تأولوه من الاستيلاء وغيره ما قد علمه أهل المعقول أنه لم يزل مستولياً على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها، وكان العرش وغيره في ذلك سواء؛ فلا معنى لتأويلهم بإفراد العرش بالاستواء الذي هو في تأويلهم الفاسد استيلاء وملك

---

(١) أخرجه مسلم في «المساجد» (١ / ٣٣ / ح ٥٣٧ / ص ٣٨١).

وقهر وغلبة.

قال: وذلك أيضاً يبين أنه على الحقيقة بقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا﴾[1]، فلما رأى المنصفون إفراد ذكره بالاستواء على العرش بعد خلق السماوات وأرضه وتخصيصه بصفة الاستواء؛ علموا أن الاستواء غير الاستيلاء، فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه، وأنه على الحقيقة لا على المجاز؛ لأنه الصادق في قيله، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله؛ إذ ليس كمثله شيء.

هذا لفظه في شرحه.

الوجه الخامس عشر: أن الأشعري حكى إجماع أهل السنة على بطلان تفسير الاستواء بالاستيلاء، ونحن نذكر لفظه بعينه الذي حكاه عنه أبو القاسم بن عساكر في كتاب «تبيين كذب المفتري»، وحكاه قبله أبو بكر ابن فورك، وهو موجود في كتبه.

قال في كتاب «الإبانة» ـ وهي آخر كتبه ـ؛ قال: باب: ذكر الاستواء: إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل: نقول له: إن الله تعالى مستو على عرشه؛ كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[2].

وساق الأدلة على ذلك، ثم قال: وقال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قوله: ﴿الرحمٰن على العَرْشِ اسْتَوى﴾[2]؛ أنه استولى وملك وقهر، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق،

---

(١) النساء: ١٢٢.

(٢) طه: ٥.

وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، ولو كان هٰذا كما قالوا؛ كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة السفلى؛ لأن الله تعالى قادر على كل شيء والأرض والسماوات وكل شيء في العالم، فلو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء والقدرة؛ لكان مستوياً على الأرض والحشوش والأنتان والأقذار؛ لأنه قادر على الأشياء كلها، ولم نجد أحداً من المسلمين يقول: إن الله مستو على الحشوش والأخلية، فلا يجوز أن يكون معنى الاستواء على العرش على معنى هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون سائر الأشياء، وهٰكذا قال في كتابه الموجز وغيره من كتبه.

الوجه السادس عشر: أن هٰذا البيت محرف، وإنما هو هٰكذا:

بِشْـرٌ قَدِ اسْتَـوْلى عَلى العِـراقِ

هٰكذا لو كان معروفاً مِن قائل معروف، فكيف وهو غير معروف في شيء من دواوين العرب وأشعارهم التي يرجع إليها؟!

الوجه السابع عشر: أنه لو صح هٰذا البيت، وصح أنه غير محرف؛ لم يكن فيه حجة، بل هو حجة عليهم، وهو على حقيقة الاستواء؛ فإن بشراً هٰذا كان أخا عبد الملك بن مروان، وكان أميراً على العراق، فاستوى على سريرها؛ كما هي عادة الملوك ونوابها أن يجلسوا فوق سرير الملك مستوين عليه، وهٰذا هو المطابق لمعنى هٰذه اللفظة في اللغة؛ كقوله تعالى: ﴿**لِتَسْتَووا على ظُهورِهِ**﴾(١)، وقوله: ﴿**واسْتَوَتْ عَلى الجُودِيِّ**﴾(٢)، وقوله:

---

(١) الزخرف: ١٣.

(٢) هود: ٤٤.

﴿فاسْتَوى على سُوقِهِ﴾[1].

وفي الصحيح: «أن النبي ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر؛ كبَّر ملبياً»[2].

وقال علي: أتى رسول الله ﷺ بدابة ليركبها، فلما وضع رجله في الغرز؛ قال: بسم الله. فلما استوى على ظهرها؛ قال: الحمد لله[3]؛ فهل نجد في هٰذه المواضع موضعاً واحداً أنه بمعنى الاستيلاء والقهر.

الوجه الثامن عشر: أن استواء الشيء على غيره يتضمن استقراره وثباته وتمكنه عليه؛ كما قال تعالى في السفينة: ﴿واسْتَوَتْ على الجُودِيِّ﴾[4]؛ أي: رست عليه واستقرت على ظهره، وقال تعالى: ﴿لِتَسْتَووا على ظُهورِهِ﴾[5]، وقال في الزرع: ﴿فاسْتَوى على سُوقِهِ﴾[1]؛ فإنه قبل ذٰلك يكون فيه ميل واعوجاج لأجل ضعف سوقه، وإذا استغلظ الساق واشتدت السنبلة؛ استقرت، ومنه: قد استوى بشر على العراق؛ فإنه يتضمن استقراره وثباته عليها، ودخوله دخول مستقر ثابت غير مزلزل، وهٰذا يستلزم الاستيلاء أو يتضمنه، فالاستيلاء لازم معنى الاستواء، لا في كل

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) أخرجه: مسلم في الحج (٢ / ٤٢٥ / ح ١٣٤٢ / ص ٩٧٨) من حديث ابن عمر، والترمذي في الدعوات (٥ / ح ٣٤٤٦) من حديث علي، وقال: «حسن صحيح»، وأبو داود في الجهاد (٣ / ح ٢٦٠٢) من حديث علي، وأحمد في «مسنده» (١ / ٩٧) برقم (٧٥٣ / شاكر)، وقال: «إسناده صحيح»، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ح ٥٥٢)؛ من حديث ابن عمر.

(٣) انظر ما قبله.

(٤) هود: ٤٤.

(٥) الزخرف: ١٣.

موضع، بل في الموضع الذي يقتضيه، ولا يصلح الاستيلاء في كل موضع يصلح فيه الاستواء، بل هذا له موضع، وهٰذا له موضع، ولهٰذا لا يصلح أن يقال: استولت السنبلة على ساقها، ولا استولت السفينة على الجبل، ولا استولى الرجل على السطح: إذا ارتفع فوقه.

الوجه التاسع عشر: أنه لو كان المراد بالبيت استيلاء القهر والملك؛ لكان المستوي على العراق عبد الملك بن مروان لا أخوه بشر؛ فإن بشراً لم يكن ينازع أخاه الملك، ولم يكن ملكاً مثله، وإنما كان نائباً له عليها ووالياً من جهته، فالمستولي عليها هو عبد الملك لا بشر؛ بخلاف الاستواء الحقيقي، وهو الاستقرار فيها، والجلوس على سريرها؛ فإن نواب الملوك تفعل هٰذا بإذن الملوك.

الوجه العشرون: أنه لا يقال لمن استولى على بلدة ولم يدخلها ولم يستقر فيها بل بينه وبينها بعد كثير: إنه قد استوى عليها، فلا يقال: استوى أبو بكر على الشام، ولا استوى عمر على مصر والعراق، ولا قال أحد قط: استوى رسول الله ﷺ على اليمن، مع أنه استولى عليها خلفاؤه على هٰذه البلاد، ولم يزل الشعراء يمدحون الملوك والخلفاء بالفتوحات، ويتوسعون في نظمهم واستعاراتهم، فلم يسمع عن قديم منهم جاهلي ولا إسلامي ولا محدث أنه مدح أحداً قط أنه استوى على البلد الفلاني الذي فتحه واستولى عليه، فهٰذه دواوينهم وأشعارهم موجودة.

الوجه الحادي والعشرون: أنه إذا دار الأمر بين تحريف لغة العرب وحمل لفظها على معنى لم يعهد استعماله فيه ألبتة، وبين حمل المضاف المألوف حذفه كثيراً إيجازاً واختصاراً؛ فالحمل على حذف المضاف أولى، وهٰذا البيت كذلك، فإنا إن حملنا لفظ (استوى) فيه على (استولى)؛

حملناه على معنى لم يعهد استعماله فيه ألبتة، وإن حملناها على حذف المضاف، وتقديره: قد استوى على سرير العراق؛ حملناه على معهود مألوف، فيقولون: قعد فلان على سرير الملك، فيذكرون المضاف إيضاحاً وبياناً، ويحذفون تارة إيجازاً واختصاراً؛ إذ قد علم المخاطب أن القعود والاستواء والجلوس الذي يضاف ويقصد به الملك يستلزم سرير الملك، فحذف المضاف أقرب إلى لغة القوم من تحريف كلامهم، وحمل لفظ على معنى لفظ آخر لم يعهد استعماله فيه.

الوجه الثاني والعشرون: أنه كيف يجوز أن ينزل الله بآيات متعددات في كتابه الذي أنزله بلسان العرب، ويكون معنى ذٰلك الخطاب مشهوراً على لغتهم معروفاً في عادة نظامهم، فلا يريد ذٰلك المعنى، ويأتي بلفظ يدل على خلافه، ويطرد استعماله في موارده كلها، بذٰلك اللفظ الذي لم يرد معناه، ولا يذكر في موضع واحد باللفظ الذي يريد معناه، فمن تصور هٰذا؛ جزم ببطلانه وإحالة نسبته إلى من قصده البيان والهدى.

الوجه الثالث والعشرون: أنه لو أريد ذلك المعنى المجازي؛ لذكر في اللفظ قرينة تدل عليه، فإن المجاز إن لم يقترن به قرينة، وإلا كانت دعواه باطلة؛ لأنه خلاف الأصل، ولا قرينة معه، ومعلوم أنه ليس في موارد الاستواء في القرآن والسنة موضع واحد قد اقترنت به قرينة تدل على المجاز؛ فكيف إذا كان السياق يقتضي بطلان ما ذكر من المجاز، وأن المراد هو الحقيقة؟!

الوجه الرابع والعشرون: أن تجريد الاستواء من اللام، واقترانه بحرف على، وعطف فعله بـ (ثم) على خلق السماوات والأرض، وكونه بعد أيام التخليق، وكونه سابقاً في الخلق على السماوات والأرض، وذكر

تدبير أمر الخليقة معه الدال على كمال الملك؛ فإن العرش سرير المملكة، فأخبر أن له سريراً كما قال أمية:

مَجِّدوا اللهَ فَهْوَ لِلْمَجْدِ أَهْلُ   رَبَّنا في السَّما أَمْسى كَبيرا
بِالبِنا الأَعْلى الَّذي سَبَقَ الخَلْـ   ـقَ وسَوَّى فَوْقَ السَّماءِ سَريرا

وصدقه رسول الله ﷺ، واستنشده الأسود بن سريع؛ فقد استوى على سرير ملكه، يدبر أمر الممالك، وهذا حقيقة الملك، فمن أنكر عرشه وأنكر استواءه عليه أو أنكر تدبيره؛ فقد قدح في ملكه، فهذه القرائن تفيد القطع بأن الاستواء على حقيقته؛ كما قال أئمة الهدى.

الوجه الخامس والعشرون: أنه لو كان الاستواء بمعنى الملك والقهر؛ لجاز أن يقال: استوى على ابن آدم وعلى الجبل وعلى الشمس وعلى القمر وعلى البحر والشجر والدواب، وهذا لا يطلقه مسلم.

فإن قيل: هذا جائز، وإنما خصص العرش بالذكر لأنه أجل المخلوقات وأرفعها وأوسعها؛ فتخصيصه بالذكر تنبيه على ما دونه. قيل: لو كان هذا صحيحاً؛ لم يكن ذكر الخاص منافياً لذكر العام، ألا ترى أن ربوبيته لما كانت عامة للأشياء؛ لم يكن تخصيص العرش بذكره منها؛ كقوله: ﴿رَبّ العَرْشِ العَظيم﴾[1]؛ مانعاً من تعميم إضافتها؛ كقوله: ﴿رَبّ كُلِّ شَيْءٍ﴾[2]، فلو كان الاستواء بمعنى الملك والقهر؛ لكان لم يمنع إضافته إلى العرش إضافته إلى كل ما سواه، وهذا في غاية الظهور.

الوجه السادس والعشرون: أنه إذا فسر الاستواء بالغلبة والقهر؛ عاد

---

(١) التوبة: ١٢٩.

(٢) الأنعام: ١٦٤.

معنى هٰذه الآيات كلها إلى أن الله تعالى أعلم عباده بأنه خلق السماوات والأرض ثم غلب العرش بعد ذٰلك وقهره وحكم عليه، أفلا يستحي من الله من في قلبه أدنى وقار لله بكلامه أن ينسب ذٰلك إليه، وأنه أراده بقوله: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلى العَرْشِ اسْتَوى﴾[1]؛ أي: اعلموا يا عبادي أني بعد فراغي من خلق السماوات والأرض غلبت عرشي وقهرته واستوليت عليه؟!

الوجه التاسع والعشرون: أن أعلم الخلق به قد أطلق عليه أنه فوق عرشه كما في حديث ابن عباس: «والله فوق العرش»[2]، وفي حديث عبدالله بن رواحة[3] الذي صححه ابن عبد البر وغيره.

وإِنَّ الـعَـرْشَ فَوْقَ الـمَـاءِ طافٍ   وَفَـوْقَ العَـرْشِ رَبُّ العَـالَمينا

وهٰذه الفوقية هو تفسير الاستواء المذكور في القرآن والسنة، والجهمية يجعلون كونه فوق العرش بمعنى أنه خير من العرش وأفضل منه؛ كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم، والمعنى عندهم أنه أعلم الأمة بأن الله خير وأفضل من العرش.

فيا للعقول! أين في لغة العرب حقيقة أو مجازاً أو كناية واستعارة بعيدة أن يقال: استوى على كذا: إذا كان أعظم منه قدراً وأفضل؟! هٰذا من لغة الطماطم لا من لغة القوم الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ، وكتاب

(١) طٰه: ٥.

(٢) أخرجه: أبو داود في «السنة» (٤ / ٤٧٢٣)، والترمذي (٥ / ٣٣٢٠)، وابن ماجه (١ / ١٩٣)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٢٠٦)، وابن عاصم في «السنة» (١ / ح ٥٧٧)، وقال الألباني: «إسناده ضعيف».

(٣) ذكره ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٥٧)، وعزاه إلى ابن عبد البر في «الاستيعاب».

الله لا يحتمل هذا التأويل الباطل الذي تنفر عنه العقول.

يوضحه:

الوجه الثامن والعشرون: أن تفضيل الرب تعالى على شيء من خلقه لا يذكر في شيء من القرآن إلا ردّاً على من اتخذ ذلك الشيء نداً لله تعالى، فبيَّن سبحانه أنه خير من ذلك الند؛ كقوله تعالى: **﴿قُلِ الحَمْدُ لله وسَلامٌ عَلى عِبادِهِ الَّذينَ اصْطَفى آللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكونَ﴾**(١)، وقوله تعالى حاكياً عن السحرة: **﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ على ما جاءَنا مِنَ البَيِّناتِ والَّذي فَطَرَنا فاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ إِنَّما تَقْضي هٰذهِ الحَياةَ الدُّنْيا إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنا لِيَغْفِرَ لَنا خَطايانا وما أَكْرَهْتَنا عليهِ مِنَ السِّحْرِ واللهُ خَيْرٌ وأَبْقى﴾**(٢)، وقوله تعالى: **﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرونَ﴾**(٣).

فأما أن يفضل نفسه على شيء معين من خلقه ابتداء؛ فهٰذا لم يقع في كلام الله، ولا هو مما يقصد بالإخبار؛ لأن قول القائل ابتداء: الله خير من ابن آدم، وخير من السماء، وخير من العرش؛ من جنس قول: السماء فوق الأرض، والثلج بارد، والنار حارة، وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، ولهٰذا لم يجىء هٰذا اللفظ في القرآن ولا في كلام الرسول ﷺ، ولا مما جرت عادة الناس بمدح الرب تعالى به، مع تفنن مدحهم ومحامدهم، بل هو أرك كلام وأسمجه وأهجنه(٤)؛ فكيف يليق بهٰذا الكلام الذي يأخذ بمجامع القلوب عظمة وجلالة ومعانيه أشرف المعاني وأعظمها

---

(١) النمل: ٥٩.

(٢) طه: ٧٢، ٧٣.

(٣) النحل: ١٧.

(٤) أرك: أضعف، أسمجه: أقبحه، أهجنه: أعيبه.

فائدة أن يكون معناه أن الله أفضل من العرش والسماء، ومن المثل السائر نظماً:

أَلَـمْ تَرَ أَنَّ الـسَّـيْفَ يَنْـقُصُ قَدْرُهُ إذا قيلَ إنَّ السَّيْفَ أَمْضى مِنَ العَصـا

وهٰذا بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك احتجاجاً على مبطل وإبطالاً لقول مشرك؛ كما إذا رأيت رجلاً يعبد حجراً، فقلت له: الله خير أم الحجـر؟ فيحسن هٰذا الكـلام في هٰذا المقـام ما لا يحسن في قول الخطيب ابتداء: الحمد لله الذي هو خير من الحجارة، ولهٰذا قال يوسف الصـديق عليه السـلام في احتجاجه على الكفار: **﴿يا صاحِبي السِّجْن أأَرْبابٌ مُتفرِّقون خَيْرٌ أَم اللهُ الواحِدُ القَهَّارُ﴾**[1]، وقال تعالى: **﴿آللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكونَ﴾**[2]، يوضحه:

الوجه التاسع والعشرون: أن الرجل إذا تكلم بمثل هٰذا الكلام في حق المخلوق؛ لكان مستهجناً جدّاً، فلو قال: الشمس أضوأ من السراج، والسمـاء أكبـر من الـرغيف، وأعلى من سقف الدار، ونحو ذلك؛ لكان مستهجناً مستقبحاً، مع قرب النسبة بين المخلوق والمخلوق؛ فكيف إذا قيل ذلك بين الخالق تعالى والمخلوق، مع تفاوت الذي بين الله وخلقه.

الوجه الثلاثون: أن الاستيلاء الذي فسروا به الاستواء، إما أن يراد به الخلق أو القهر أو الغلبة أو الملك أو القدرة عليه، ولا يصح أن يكون شيء منها مراداً، أمـا الخلق؛ فلأنـه يتضمن أن يكون خلقه بعد خلق السماوات والأرض، وهٰذا بخلاف إجماع الأمة وخلاف ما دل عليه القرآن

---

(١) يوسف: ٣٩.

(٢) النمل: ٥٩.

والسنة، وإن ادعى بعض الجهمية المتأخرين أنه خلق بعد خلق السماوات والأرض، وادعى الإجماع على ذلك، وليس العجب من جهله، بل من إقدامه على حكاية الإجماع على ما لم يقله مسلم، ولا يصح أن يراد بقية المعاني للوجوه التي ذكرناها وغيرها، فلا يجوز تفسير الآية به، ولهذا لم يقله عالم من علماء السلف، بل صرحوا بخلافه؛ كما قال أبو العالية: علا وارتفع، وقال مجاهد: استقر. وقال مالك: الاستواء معلوم. وقال يزيد بن هارون: من زعم أن الرحمن فوق العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة؛ فهو جهمي. وقد تقدم حكاية قول من قال: استوى بذاته، واستوى حقيقة؛ فأوجدونا عمن يقتدى بقوله في تفسير أو عن رجل واحد من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم أو عن إمام له في الأمة لسان صدق أنه فسر اللفظ بـ (استولى)، ولن تجدوا إلى ذلك سبيلاً.

الوجه الحادي والثلاثون: إما أن يحيل العقل حمل الاستواء على حقيقته أو لا يحيله، فإن أحاله العقل، ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام في تفسيره بخلاف ما يحيله العقل، بل تفاسيرهم كلها مما يحيلها العقل؛ لزم القدح في علم الأمة ونسبتها إلى أعظم الجهل؛ بسكوتهم عن بيان الحق، وتكلمهم بالباطل، وهذا شر من قول الرافضة، وإن لم يحله العقل؛ وجب حمله على حقيقته؛ لأنها الأصل، والعقل لا يمنع منها.

الوجه الثاني والثلاثون: أن أئمة السنة متفقون على أن تفسير الاستواء بالاستيلاء إنما هو متلقى عن الجهمية والمعتزلة والخوارج، وممَّن حكى ذلك أبو الحسن الأشعري في كتبه، وحكاه ابن عبد البر والطلمنكي عنهم خاصة، وهؤلاء ليسوا ممَّن يحكى أقوالهم في التفسير، ولا يعتمد

عليها؛ كما قال الأشعري في تفسير الجبائي: كأن القرآن قد نزل بلغة أهل جُبَّاء. وقد علم أن هٰؤلاء يحرفون الكلم ويفسرون القرآن بآرائهم، فلا يجوز العدول عن تفسير الصحابة والتابعين إلى تفسيرهم.

الوجه الثالث والثلاثون: أن الاستيلاء يكون مع مزايلة المستوي للمستولى عليه ومفارقته؛ كما يقال: استولى عثمان بن عفان على خراسان، واستولى عبد الملك بن مروان على بلاد المغرب، واستولى الجواد على الأمد، قال الشاعر:

أَلا لِمِثْلِكَ أَوْ مَنْ أَنْتَ سابِقُهُ   سَبْقُ الجَوادِ إِذا اسْتَوْلى على الأَمَدِ

فجعله مستولياً عليه بعد مفارقته له وقطع مسافته، والاستواء لا يكون إلا مع مجاورة الشيء الذي يستوى عليه؛ كما استوت على الجودي، ﴿**ولِتَسْتَووا على ظُهورِهِ**﴾[1]، ﴿**فإذا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ ومَنْ مَعَكَ على الفُلْكِ**﴾[2]، وهٰكذا في جميع مورده في اللغة التي خوطبنا بها، ولا يصح أن يقال: استوى على الدابة والسطح إذا نزل عنها وفارقها؛ كما يقال: استولى عليها، هٰذا عكس اللغة وقلب الحقائق، وهٰذا قطعي بحمد الله.

الوجه الرابع والثلاثون: أن نقل معنى الاستواء وحقيقته كنقل لفظه، بل أبلغ، فإن الأمة كلها تعلم بالضرورة أن الرسول أخبر عن ربه بأنه استوى على عرشه، من يحفظ القرآن منهم ومن لا يحفظه، وهٰذا المعنى عندهم كما قال مالك وأئمة السنة: الاستواء معلوم غير مجهول، كما أن معنى السمع والبصر والقدرة والحياة والإرادة وسائر ما أخبر به عن نفسه معلوم،

---

(١) الزخرف: ١٣.

(٢) المؤمنون: ٢٨.

وإن كانت كيفيته غير معلومة للبشر؛ فإنهم لم يخاطبوا بالكيفية، ولم يرد منهم العلم بها، فإخراج الاستواء عن حقيقته المعلومة؛ كإنكار ورود لفظه، بل أبلغ، وهٰذا مما يعلم أنه مناقض لما أخبر الله به ورسوله.

يوضحه:

الوجه الخامس والثلاثون: أن اللفظ إنما يراد لمعناه ومفهومه، فهو المقصود بالذات، واللفظ مقصود قصد الوسائل والتعريف بالمراد، فإذا انتفى المعنى، وكانت إرادته محالاً؛ لم يبق في ذكر اللفظ فائدة، بل كان تركه أنفع من الإتيان به؛ فإن الإتيان به إنما حصل منه إيهام المحال والتشبيه، وأوقع الأمة في اعتقاد الباطل، ولا ريب أن هٰذا إذا نسب إلى آحاد الناس؛ كان ذمه أقرب من مدحه، فكيف يليق نسبته إلى مَن كلامه هدى وشفاء وبيان ورحمة، هذا من أمحل المحال.

الوجه السادس والثلاثون: أن ظاهر الاستواء وحقيقته هو العلو والارتفاع؛ كما نص عليه جميع أهل اللغة وأهل التفسير المقبول، وقد صرح المنكرون للاستواء بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره؛ كما قال صاحب «المحصول» وغيره، وهٰذا لفظه: «لا يجوز أن يتكلم الله بشيء ويعني به خلاف ظاهره»، والخلاف مع المرجئة، ثم احتج على ذٰلك بأنه عبث، وهو على الله محال، والذي احتج به على المرجئة يحتج به عليه أهل السنة بعينه، وهٰذا الذي قاله هو الحق، وهو ما اتفق عليه العقلاء، فلا يجوز أن يتكلم الله بشيء ويريد به خلاف ظاهره إلا وفي السياق ما يدل على ذٰلك؛ بخلاف المجمل؛ فإنه يجوز عندهم أن يتكلم به؛ لأنه لم يرد به خلاف ظاهره، والفرق بينهما إيقاع الأول في اللبس واعتقاد الخطأ؛ بخلاف المجمل، فكيف إذا كان مع ظاهره من

القرآن ما ينفي إرادة غيره؟! فدعوى إرادة غير الظاهر حينئذ ممتنع من الوجهين.

الوجه السابع والثلاثون: أن حقيقة هٰذا المجاز أنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش إلا العدم المحض، وليس هناك من ترفع إليه الأيدي، ويصعد إليه الكلم الطيب، وتعرج الملائكة والروح إليه، وينزل الوحي من عنده، ويقف العباد بين يديه، ولا عرج برسوله إليه حقيقة، ولا رفع المسيح إليه حقيقة، ولا يجوز أن يشير إليه أحدنا بأصبعه إلى فوق كما فعل النبي ﷺ، ولا يجوز أن يقال: أين هو؟ كما قاله النبي ﷺ، ولا يجوز أن يسمع من يقول: أين؟ ويقره عليه كما سمع رسول الله ﷺ من السائل وأقره عليه، ولا يراه المؤمنون بأبصارهم عياناً فوقهم، ولا له حجاب حقيقة يحتجب به عن خلقه، ولا يقرب منه شيء، ولا يبعد منه شيء، ونسبة من فوق السماوات كلها إلى القرب منه كنسبة من في أسفل سافلين، كلها في القرب من ذاته سواء، فهٰذا حقيقة هٰذا المجاز وحاصله، ومعلوم أن هٰذا أشد مناقضة لما جاءت به الرسل منه للمعقول الصريح، فيكون من أبطل الباطل.

الوجه الثامن والثلاثون: أن الله سبحانه ذم المحرفين للكلم، والتحريف نوعان: تحريف اللفظ، وتحريف المعنى.

فتحريف اللفظ: العدول به عن جهته إلى غيرها: إما بزيادة، وإما بنقصان، وإما بتغيير حركة إعرابية، وإما غير إعرابية. فهٰذه أربعة أنواع، وقد سلك فيها الجهمية والرافضة؛ فإنهم حرفوا نصوص الحديث، ولم يتمكنوا من ذٰلك في ألفاظ القرآن، وإن كان الرافضة حرفوا كثيراً من لفظه، وادعوا أن أهل السنة غيروه عن وجهه.

وأما تحريف المعنى؛ فهٰذا الذي جالوا فيه وصالوا وتوسعوا وسمَّوه تأويلاً، وهو اصطلاح فاسد حادث، لم يعهد به استعمال في اللغة، وهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر ما مشترك بينهما، وأصحاب تحريف الألفاظ شر من هٰؤلاء من وجه، وهٰؤلاء شر من وجه، فإن أولٰئك عدلوا باللفظ والمعنى جميعاً عما هما عليه، فأفسدوا اللفظ والمعنى، وهٰؤلاء أفسدوا المعنى وتركوا اللفظ على حاله، فكانوا خيراً من أولٰئك من هٰذا الوجه، ولٰكن أولٰئك لما أرادوا المعنى الباطل؛ حرَّفوا له لفظاً يصلح له؛ لئلا يتنافر اللفظ والمعنى، بحيث إذا أطلق ذٰلك اللفظ المحرف؛ فهم منه المعنى المحرف، فإنهم رأوا أن العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته مع بقاء اللفظ على حاله مما لا سبيل إليه، فبدؤوا بتحريف اللفظ ليستقيم لهم حكمهم على المعنى الذي قصدوا.

الوجه التاسع والثلاثون: أن استواء الرب المعدى بأداة (على) المعلق بعرشه المعرف باللام المعطوف بـ (ثم) على خلق السماوات والأرض المطرد في موارده على أسلوب واحد ونمط واحد لا يحتمل إلا معنى واحداً، لا يحتمل معنيين ألبتة، فضلاً عن ثلاثة أو خمسة عشر؛ كما قال صاحب «القواصم والعواصم»: إذا قال لك المجسم: ﴿**الرحمٰنُ على العَرْشِ اسْتوى**﴾[1]؛ فقل: استوى على العرش يستعمل على خمسة عشر وجهاً؛ فأيها تريد؟

فيقال له: كلا والذي استوى على العرش، لا يحتمل هٰذا اللفظ

(١) طه: ٥.

معنيين ألبتـة، والمـدعي الاحتمـال عليه بيان الـدليل، إذ الأصـل عدم الاشتراك والمجاز، ولم يذكر على دعواه دليلاً، ولا بيَّن الوجوه المحتملة حتى يصلح قوله: «فأيها تريدون؟ وأيها تعنون؟»، وكان ينبغي له أن يبين كل احتمال، ويذكر الدليل على ثبوته، ثم يطالب حزب الله ورسوله ﷺ بتعيين أحد الاحتمالات، وإلا؛ فهم يقولون: لا نسلم احتماله لغير معنى واحد، فإن الأصل في الكلام الإفراد والحقيقة، دون الاشتراك والمجاز، فهم في منعهم أولى بالصواب منك في تعدد الاحتمال؛ فدعواك أن هٰذا اللفظ يحتمل خمسة عشر معنى دعوى مجردة، ليست معلومة بضرورة ولا نص ولا إجماع.

يوضحه:

الـوجه الأربعون: وهو أن يقال: الاحتمالات التي ادعيتها تتطرق إلى لفظ (الاستـواء) وحده المجرد عن اتصاله بأداة أم إلى المقترن بواو المصاحبة أم إلى المقترن بـ (إلى) أم إلى المقترن بـ (على)، أم إلى كل واحد واحد من ذٰلك؟ وكذٰلك العرش الذي ادعيت أنه يحتمل عدة معان؛ هو العرش المنكر غير المعرف بأداة تعريف ولا إضافة، أم المضاف إلى العبد؛ كقول عمر: كاد عرشي أن يعل، أم إلى عرش الدار، وهو سقفها، في قولـه: ﴿خاوِيَةٌ على عُروشِها﴾[1]، أم إلى عرش الرب تبارك وتعالى الذي هو فوق سماواته، أم إلى كل واحد من ذٰلك؟ فأين مواد الاحتمال حتى يعلم هل [هي] صحيحة أم باطلة؟ فلا يمكنك أن تدَّعي ذٰلك في موضع معين من هٰذه المواضع.

---

(١) البقرة: ٢٥٩.

ودعــواه بهت صريح، وغـاية ما تقـدر عليه أنـك تدعي مجمـوع الاحتمالات في مجموع المواضع، بحيث يكون كل موضع له معنى، فأي شيء ينفعك هٰذا في الموضع المعين؛ فسبحان الله أين هٰذا من القول السديد الذي أوصانا الله به في كتابه، حيث يقول: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا اتَّقوا اللهَ وقُولوا قَوْلاً سَديداً﴾(1)، والسديد هو الذي يسد موضعه ويطابقه فلا يزيد عليه ولا ينقص منه، وسداد السهم هو مطابقته وإصابته الغرض من غير علو ولا انحطاط ولا تيامن ولا تياسر.

والمقصود أن استواء الرب على عرشه المختص به الموصول بأداة (على) نص في معناه لا يحتمل سواه.

الـوجـه الحـادي والأربعـون: أنـا نمنـع الاحتمال في نفس لفظ الاستواء، مع قطع النظر عن صلاته المقرون بها، وأنه ليس له إلا معنى واحد، وإن تنوع بتنوع صلاته كنظائره من الأفعال التي تتنوع معانيها بتنوع صلاتهـا؛ كملت عنه وملت إليه، ورغبت عنه ورغبت فيه، وعدلت عنه وعدلت إليه، وفررت منه وفررت إليه؛ فهٰذا لا يقال له: مشترك ولا مجاز، بل حقيقة واحدة تنوعت دلالتها بتنوع صلاتها، وهٰكذا لفظ الاستواء هو بمعنى الاعتدال، حيث استعمل مجرداً أو مقروناً، تقول: سويته فاستوى، كما يقال: عدلته فاعتدل؛ فهو مطاوع الفعل المتعدي، وهٰذا المعنى عام في جميع موارد استعماله في اللغة، ومنه استوى إلى السطح؛ أي: ارتفع في اعتـدال، ومنـه: استـوى على ظهر الدابة؛ أي: اعتدل عليها، قال تعالى: ﴿لِتَسْتَووا على ظُهورِهِ﴾(2)، وأهلَّ رسول الله ﷺ لما استوى على

---

(1) الأحزاب: ٧٠.

(2) الزخرف: ١٣.

راحلته، فهو يتضمن اعتدالاً واستقراراً عند تجرده، ويتضمن المقرون مع ذلك معنى العلو والارتفاع، وهٰذا حقيقة واحدة تتنوع بتنوع قيودها كما تتنوع دلالة الفعل بحسب مفعولاته وصلاته وما يصاحبه من أداة نفي أو استفهام أو نهي أو إغراء، فيكون له عند كل أمر من هٰذه الأمور دلالة خاصة، والحقيقة واحدة.

فهٰذا هو التحقيق، لا الترويج والتزويق، وادعاء خمسة عشر معنى لما ليس له إلا معنى واحد.

وهٰذا شأن جميع الألفاظ المطلقة إذا قيدت؛ فإنها تتنوع دلالتها بحسب قيودها، ولا يخرجها ذٰلك من حقائقها، فضرب مع المثل له معنى، وفي الأرض له معنى، والبحر له معنى، والدابة له معنى، إذ هو إمساس بإيلام، فإن صاحبته أداة النفي؛ صار له معنى آخر، وإن كان أداة استفهام أو نهي أو تمن أو تخصيص؛ اختلفت دلالته، وحقيقته واحدة في كل وضع يقترن به ما يبين المراد.

فإذا قال قائل في قوله تعالى: ﴿**واهْجُروهُنَّ في المَضاجِعِ واضْرِبوهُنَّ**﴾[1]: إن الضرب له عدة معان؛ فأيها المراد؟ كان كالنظائر قول هٰذا القائل: إن الرحمٰن على العرش استوى له خمسة عشر وجهاً.

والفرق بين هٰذا الوجه والذي قبله أن في الوجه الأول يتبين أن مجموع اللفظ وصلته يدلان على غير ما دل عليه اللفظ مع الصلة الأخرى، وفي هٰذا الوجه يتبين أن مطلق اللفظ يدل على المعنى المشترك، وأن اختصاصه في محاله هو من اقترانه بتلك الصلة، ولا منافاة بينهما؛

---

(١) النساء: ٣٤.

فالتركيب يحدث للمركب حالة أخرى، سواء كان المركب من المعاني أو من الألفاظ أو الأعيان أو الصفات مخلوقها ومصنوعها.

فعلى هٰذا؛ إذا اقترن استوى بحرف الاستعلاء؛ دلَّ على الاعتدال بلفظ الفعل وعلى العلو بالحرف الذي وصل به، فإن اقترن بالواو؛ دل على الاعتدال بنفسه وعلى معادلته [ما] بعد الواو بواسطتها، وإذا اقترن بحرف الغاية؛ دل على الاعتدال بلفظه وعلى الارتفاع قاصداً لما بعد حرف الغاية بواسطتها، وزال بحمد الله الاشتراك والمجاز، ووضح المعنى، وأسفر صبحه، وليس الفاضل من يأتي إلى الواضح فيعقده ويعمِّيه، بل من يأتي إلى المشكل فيوضحه ويبينه، ومن الله سبحانه وتعالى البيان، وعلى رسوله ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم.

ونحن نشهد أن الله قد بين غاية البيان الذي لا بيان فوقه، وبلغ رسوله ﷺ البلاغ المبين، فبلغ المعاني كما بلغ الألفاظ، والصحابة بلغوا عنه الأمرين جميعاً، وكان تبليغه للمعاني أهم من تبليغه للألفاظ، ولهٰذا اشترك الصحابة في فهمها، وأما حفظ القرآن فكان في بعضهم.

قال أبو عبد الرحمٰن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن كعثمان وعبد الله بن مسعود؛ أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل جميعاً.

وهٰذه الآثار المحفوظة عن الصحابة والتابعين كلها متفقة على أن الله نفسه فوق عرشه، وقال أئمة السنة بذاته فوق عرشه، وأن ذٰلك حقيقة لا مجاز، وأكثر من صرح أئمة المالكية؛ كما تقدم حكاية ألفاظهم.

الوجه الثاني والأربعون: أنا لو فرضنا احتمال اللفظ في اللغة لمعنى

الاستيلاء والخمسة عشر معنى؛ فالله ورسوله ﷺ قد عين بكلامه منها معنى واحداً، ونوع الدلالة عليه أعظم تنويع، حتى يقال بذلك ألف دليل، فالصحابة كلهم متفقون لا يختلفون في ذلك المعنى، ولا التابعون وأئمة الإسلام، ولم يقل أحد منهم أنه بمعنى استولى، وأنه مجاز، فلا يضر الاحتمال بعد ذلك في اللغة لو كان حقّاً.

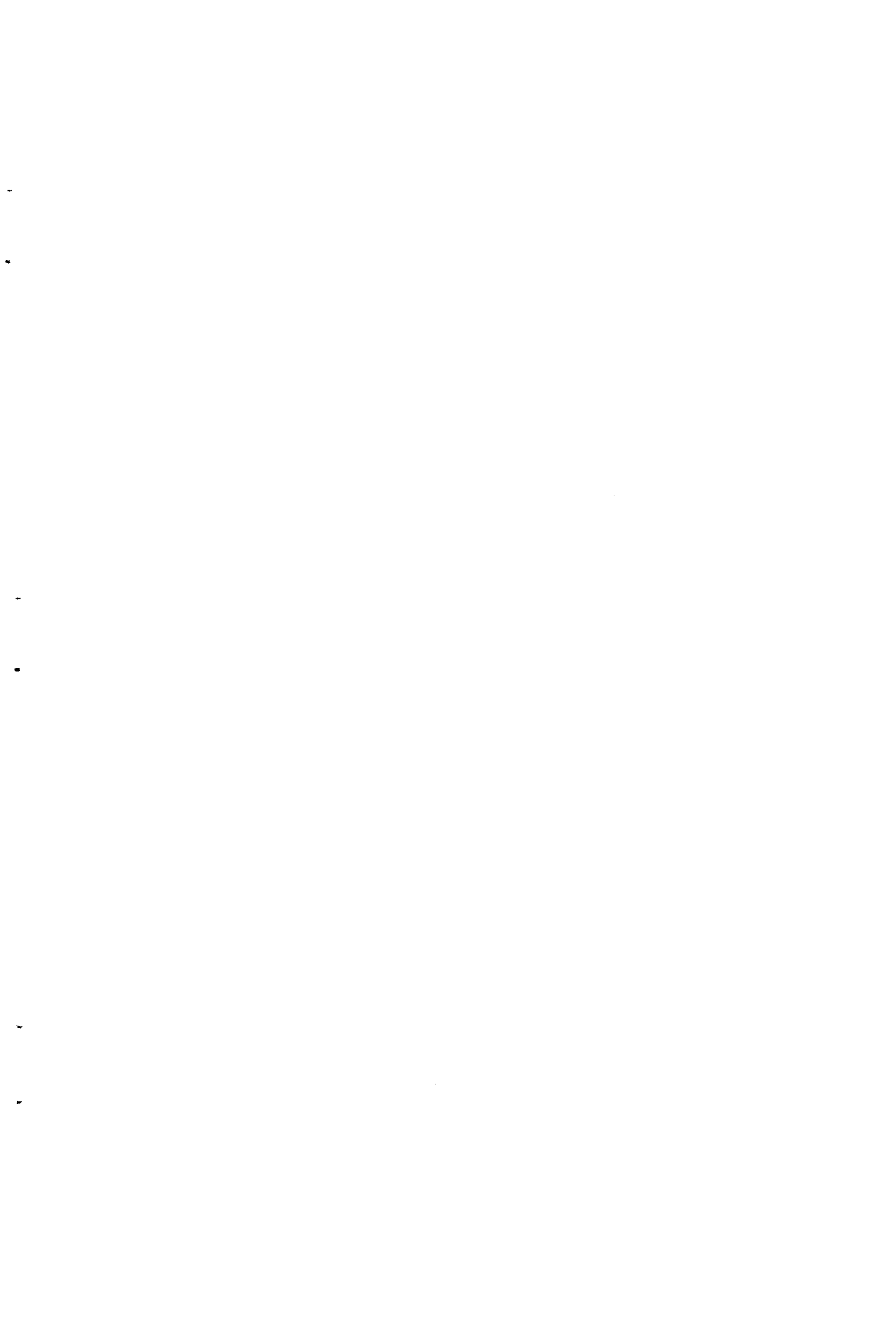
ولما سئل مالك وسفيان بن عيينة وقبلهما ربيعة بن عبد الرحمن عن الاستواء، فقالوا: الاستواء معلوم. تلقى ذلك عنهم جميع أئمة الإسلام، ولم يقل أحد منهم: إنه يحتاج إلى صرفه عن حقيقته إلى مجازه، ولا إنه مجمل له مع العرش خمسة عشر معنى.

وقد حرف بعضهم كلام هؤلاء الأئمة على عادته، فقال: معناه: الاستواء معلوم لله! فنسبوا السائل إلى أنه كان يشك؛ هل يعلم الله استواء نفسه أو لا يعلمه؟!

ولما رأى بعضهم فساد هذا التأويل؛ قال: إنما أراد به أن ورود لفظه في القرآن معلوم، فنسبوا السائل والمجيب إلى اللغة، فكأن السائل لم يكن يعلم أن هذا اللفظ في القرآن، وقد قال: يا أبا عبدالله! الرحمن على العرش استوى؛ كيف استوى؟ فلم يقل: هل هذا اللفظ في القرآن أو لا؟ ونسبوا المجيب إلى أنه أجابه بما يعلمه الصبيان في المكاتب، ولا يجهله أحد، ولا هو مما يحتاج إلى السؤال عنه، ولا استشكله السائل، ولا خطر بقلب المجيب أنه يسأل عنه، والله تعالى أعلم»[1].

●●●●●

(١) «مختصر الصواعق» (٣٥١ ـ ٣٧٠).



الفصل الثاني عشر

طعنه في أحاديث الصحيحين ورده لها

إن السقاف وغيره من أهل البدع والأهواء ينكرون على غيرهم إذا تكلم على الأحاديث في «الصحيحين» ونقدها نقداً علميّاً نزيهاً من الأهواء والشبه البدعية، ولكنهم في الوقت نفسه يطعنون في أحاديث صحيحة؛ لأنها خالفت أهواءهم وعقائدهم الفاسدة التي يسيرون عليها، ولأنها خالفت عقولهم الساذجة، فتراهم يضعفونها وينكرونها أشد النكير، وكل ذلك خواءٌ من القواعد العلمية والبراهين النيرة، فنعوذ بالله من مراكب الهوى والزيغ والانحراف والضلال.

ولا بد أن أسوق لك أخي القارىء أقوال السلف فيمن ردَّ الأحاديث لهوى في نفسه، حتى تعلم خطورة رد الأحاديث وعدم الانصياع لها، لمجرد الهوى والبدعة.

قال البربهاري رحمه الله: «إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يريد غير الآثار؛ فاتهمه على الإسلام، ولا تشك أنه صاحب هوى مبتدع» «شرح السنة» (ص ٥١).

وقال: «ومن ردَّ حديثاً عن رسول ﷺ؛ فقد رد الأثر كله، وهو كافر

بالله العظيم» «شرح السنة» (ص ٤٣).

أقول: «أحاديث «الصحيحين» قد تلقتها الأمة بالقبول، وأجمعت على صحتها، لذا قال البلقيني: «وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة؛ أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول»[1].

وقال أبو إسحاق الإسفراييني: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها «الصحيحان» مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل الخلاف في بعضها؛ فذلك خلاف في طرقها ورواتها»[2].

وسأسوق لك الآن بعض الأمثلة التي طعن فيها السقاف بأحاديث «الصحيحين» حتى تعلم عظم جناية هذا الرجل، وإلى أي أمر آل إليه ضلاله، وفجوره، وزيغه، وبعده عن الحق، واتباعه لداعي الهوى والضلالة، وركونه إلى البدع والمحدثات في دين الله، ونصرته لها، ولو أفضى ذلك إلى ما أفضى، وهاك الأمثلة:

الأمثلة:

١ ـ حديث الجارية في «صحيح مسلم» (٥٣٧)، وفيه: «أين الله؟ قالت: في السماء».

قال الملحد السقاف في «دفع شبه التشبيه» (ص ١٨٧): «وإنني جازم تماماً وعلى ثقة كبيرة من أن النبي ﷺ لم يقل: أين الله».

٢ ـ حديث أبي موسى في «صحيح مسلم» (٢٩٣): «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه...» إلى أن قال:

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص ١١٠).

(٢) «النكت» (١ / ٣٧٧).

«حجابه النور، لو كشفه؛ لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

قال المغـرور المتهـور التـائه المغفل في «دفع شبه التشبيه» (ص ١٠٢): «هٰذه رواية شاذة».

٣ ـ حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم» (٢٧٨٩): «خلق الله عزَّ وجلَّ التربة يوم السبت. . .» الحديث.

يقول هٰذا المخلوق في مقدمته لـ «دفع شبه التشبيه» (ص ٥١): «وهٰذا الحديث فيه هٰذه الجمل الركيكة التي تدل على أن سيدنا رسول الله ﷺ ما نطق به»!

٤ ـ حديث ابن مسعود في «الصحيحين»: «جاء رجل من اليهود إلى رسـول الله ﷺ، فقـال: يا محمـد! إن الله يضـع السمـاوات على إصبع. . .»، وفي بعض ألفاظه: «فضحك رسول الله ﷺ تعجُّباً وتصديقاً له».

فقال هٰذا السقاف: «هو وهم باطل».

٥ ـ حديث ابن عمـر في «الصحيحين»: «يطوي الله عزَّ وجـلَّ السماوات يوم القيامة بيده، ثم يأخذهن بيده اليمنى، وفيه. . . ثم يطوي الأرضين بشماله»، وحديث عبدالله بن عمرو في «مسلم» (١٨٢٧)، وفيه: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمٰن عز وجل، وكلتا يديه يمين. . .».

فقال الخساف الملحد (ص ٢٠٨): «فهاتان الروايتان تساقط كل منهما الأخرى؛ لأنهما من تصرف الرواة».

٦ ـ حديث أبي سعيد الخدري: «يقول الله تعالى: يا آدم! فيقول لبيك وسعديك، فينادى بصوت. . .».

قال الخساف الملحد (ص ٢٥٠): «إنه من تصرف الرواة»، وطعن فيه «لأنه خبر آحاد».

٧ ـ حديث ابن عباس في «صحيح مسلم» (٢٥٠١): «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه».

فقال فيه المتهور الخبيث (ص ٥٢): «هذا حديث موضوع، وهو أحد الأحاديث الثلاثة الموضوعة في «صحيح مسلم»».

٨ ـ أنكر الحديث الموجود في «الصحيحين» من حديث أنس رضي الله عنه، وفيه: «حتى يضع رب العزة قدمه»، فقال في تعليقه المتهافت (ص ١٧٠): «مما يحكم بها على شذوذه ونكارة لفظة: «حتى يضع قدمه»».

٩ ـ وفي غير كتاب «دفع شبه التشبيه» مثل كتابه الأبتر «إلقام الحجر» أنكر حديثين وطعن فيهما:

حديث أنس في «صحيح مسلم» (٣٤٧): «أن رجلاً قال: يا رسول الله! أين أبي؟ قال: في النار. فلما قفى الرجل؛ دعاه، فقال: إن أبي وأباك في النار».

قال الهالك المتهالك المتهور في كتابه «إلقام الحجر» (ص ٧٤): «هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ».

١٠ ـ حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم» (٩٧٦): «استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي. . . الحديث».

قال السقاف الملحد في «إلقامه» (ص ٧١): «لا يمكن بوجه من الوجوه الاستدلال بهذا الحديث الشاذ».

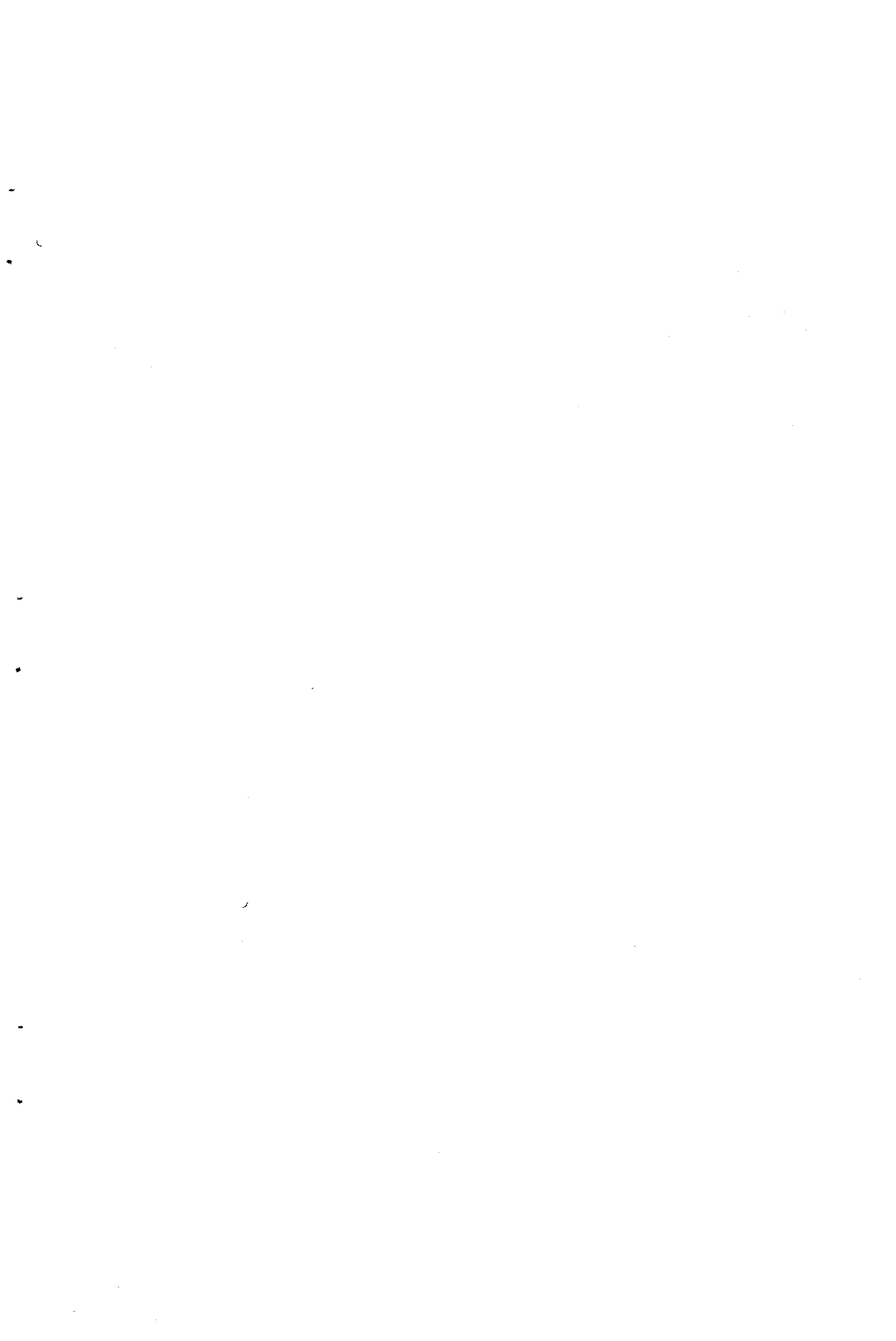
فهذه عشرة كاملة من الأحاديث التي ردها السقاف وطعن فيها، فانظر إلى مثل هذا الضلال البين والانحراف الواضح، نعوذ بالله من الانحراف عن السنة والحق إلى البدع والضلال.

قال إسحاق بن راهويه رحمه الله: «من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته، ثم رده بغير تقية؛ فهو كافر» «الإحكام» لابن حزم (١ / ٩٧).

وقال البربهاري رحمه الله: «ومن رد حديثاً عن رسول الله ﷺ؛ فقد ردَّ الأثر كله، وهو كافر بالله العظيم».

ومن هذين الأثرين يتبين لنا خطورة رد الأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، وأجمعت على صحتها؛ فانظر إلى أفانين ضلال السقاف وانهماكه في طرق الغي والانحراف، وانجرافه وراء البدع والضلال، نسأل الله السلامة والعافية.

●●●●●



الفصل الثالث عشر

طعنه في أبي يعلى الموصلي رحمه الله

نقل الخساف الملحد المتهور في هامش (ص ٩٧ - ٩٩) عن ابن العربي في كتابه «العواصم» (٢ / ٢٨٣) ما نصه: «أخبرني من أثق به من مشيختي؛ أن القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هٰذه الظواهر من صفاته تعالى: «ألزموني ما شئتم؛ فإني ألتزمه؛ إلا اللحية والعورة»! قال بعض أئمة الحق: وهٰذا كفر قبيح، واستهزاء بالله تعالى، وقائله جاهل به تعالى، لا يقتدى به، ولا يلتفت إليه، ولا متبع لإمامه الذي ينتسب إليه ويستتر به، بل هو شريك للمشركين في عبادة الأصنام؛ فإنه ما عبد الله ولا عرفه، وإنَّما صوَّر صنماً في نفسه، تعالى الله عما يقول الملحدون الجاهلون علوّاً كبيراً» انتهى.

ولقد نقل السقاف هٰذا الكلام، ونقل من قبله كلاماً لشيخه في الجهمية والبدع والضلالات (الكوثري)، فيه تحامل شديد وتشنيع على أبي يعلى رحمه الله.

ولا زلنا نرى أعاجيب وأفانين خبط السقاف وتخليطه وتناقضاته[1]،

---

(١) إن ذا لمن العجب!! يرمي غيره بالتناقض والتناقض إزاره ورداؤه، ولٰكنه لضعف ملكاته العلمية واضطراب محاكمته العقلية للأمور لا يستشعر هٰذا التناقض والتضارب، وإنما =

لقد قرر السقاف أن العقيدة لا تؤخذ بأخبار الآحاد!!

فلماذا ينقل هٰذا الكلام المتعلق بأمر العقيدة، والذي فيه كفر أبي يعلى وتضليله والتجني عليه بخبر واحد، لماذا هٰذا التناقض:

أَحَـرامٌ على بَلابِـلِهِ الـدَّوْ ... حُ حَلالٌ للطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جِنسِ

أم أن التكفير لا يتعلق بالعقيدة عند السقاف، وخاصة إذا كان هذا التكفير للحنابلة، أم أنه التجني والتشهي والهوى، ولا ينبئك مثل خبير.

والإمام أبو يعلى رحمه الله ـ ولله الحمد ـ منزلته معروفة، وفضائله مشهورة، ولقد نُسِبَت إليه أشياء هو بريء منها كبراءة الذئب من دم يوسف، ولقد أجاد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الذب عنه في كتابه «درء تعارض العقل والنقل»، فقال عنه رحمه الله:

«وشنع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء، كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب، وما نقله عنه أبو بكر العربي في كتابه «العواصم» كذب عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر، وهو من الكذب عليه، مع أن هٰؤلاء وإن كانوا نقلوا عنه ما هو كذب عليه؛ ففي كلامه ما هو مردود نقلاً وتوجيهاً...»[1] إلخ.

وقال في موطن آخر: «ويقال: إن أبا جعفر السمناني شيخ أبي الوليد الباجي قاضي الموصل كان يقول عليه ما لم يقله، ويقال عن السمناني إنه

= يقع بهٰذا من تسنم غارب العلم وتصدر للكلام قبل أن يكلف نفسه عناء درس العلوم الشرعية وتجشم معاناتها، فدخل البيوت من الكوى والنوافذ؛ بدلاً من أن يتعلم أدب طرق الأبواب، والحمد لله الذي فضح أمره، وأظهر عواره وجهله؛ إنه ولي المؤمنين وخاذل أعداء الدين.

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٥ / ٢٣٧).

كان مسمّماً في حكمه وقوله»[1].

فتبين لك أخي القارىء براءة أبي يعلى من هٰذه التهمة وغيرها من التهم التي تنقل عنه، وقاتل الله أهل الأهواء؛ يذكرون ما لهم، ولا يذكرون ما عليهم، وهٰذا دليل على تمكن الأهواء الردية من نفوسهم، ولذا أصبحت تعرف في هٰذا الزمان ما في الكتاب، إذا نظرت نظرة عابرة إلى اسم المؤلف الموجود على طرة الكتاب، والله نسأل أن يشرد بأهل البدع ويرجف بهم، وأن يأخذهم أخذ عزيز مقتدر؛ فإنهم قد جاوزوا القنطرة في تقرير البدعيات وترويجها، وقد استحصد زرعهم، ولا بد لهم من حاصد، فقيض لهم من الحق حاصداً يا رب العالمين.

●●●●●

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٥ / ٢٣٩).



الفصل الرابع عشر

طعنه في شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم

إن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ممَّن نوَّر الله بصيرته، فاتبع سبيل المؤمنين، وأخذ يذود عن حمى هذا السبيل، فألَّف في تقرير منهجية هذا السبيل، وردَّ على المخالفين، وجاهد في الله حقَّ الجهاد، وحباه الله الصبر واليقين، فنال الإمامة في الدين.

لقد عالج شيخ الإسلام الآلاف المسائل، وتكلم فيها، وكان له قدم صدق في أي مضمار يخوضه، وردَّ على أهل البدع، وفنَّد شبهاتهم شبهة تلو شبهة، وناظرهم، وناقشهم، وردَّ ضالهم إلى الهدى؛ لذا كان شجى في حلوق المبتدعة، ولم يجدوا شيئاً يوقفون به هذا الزحف الهائل العرمرم المتبع لمنهج محمد ﷺ؛ إلا أن يطعنوا فيه أشد الطعن، بل ويصل الأمر إلى تكفيره، والعياذ بالله من أهل الأهواء.

إن المفترين على شيخ الإسلام ابن تيمية، والطاعنين عليه، والقائلين فيه كل أنواع البهت والمين؛ إنما فعلوا كل هذا لأنه وقف لهم بالمرصاد، كالجبل الراسخ الشامخ، الذي لا يضره شيء من أنواع الرياح والأمطار، بل هو ثابت الجأش، قوي الشكيمة، فلذا لم يجدوا سبيلاً إليه وإلى الطعن فيه إلا بتكفيره وتبديعه وتفسيقه.

يا ناطِحَ الجَبَلِ العالي لِيَكْلِمَهُ ... أَشْفِقْ على الرَّأس لا تُشْفِقْ على الجبَل

فالأمر واضح، أوضح من الشمس في رائعة النهار، ولكنها الأهواء، التي في الصدور.

وَهَبْني قُلْتُ إنّ الصُّبْحَ لَيْلٌ ... أَيَعْمَى المُبْصِرون عَنِ الضِّياءِ

والحق أبلج، والباطل لجلج، ولن يدوم بنيان الباطل مهما زخرف وبهرج، فمصيره إلى الزهق.

﴿وقُلْ جاءَ الحَقُّ وزَهَقَ الباطِلُ إنّ الباطِلَ كان زَهُوقاً﴾(1).

وشيخ الإسلام لا ينكر ضوء دعوته المباركة إلا أصحاب العيون الرمد.

وَقُلْ للْعُيونِ الرُّمْدِ للشَّمْسِ أَعْيُنٌ ... سِواكِ تراها في مَغيبٍ ومَطْلَعِ

وسامِحْ نُفوساً أَطْفَأَ اللهُ نُورَها ... بِأَهْوائِها لا تَسْتَفيقُ ولا تعي

وكما قال القائل:

قَدْ تُنْكِرُ العَيْنانِ ضَوْءَ الشّمْسِ مِنْ رَمَدٍ ... ويُنْكِرُ الفَمُ طعْمَ الماءِ مِنْ سَقَمِ

فهذه ثمار الدعوة المباركة آتت أكلها، واستوت على سوقها، واشتد عودها؛ لأنها مبنية على الاتباع للكتاب والسنة، وترك الابتداع والأمور المحدثة، هذه هي ثمار دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقدس روحه، وهذه هي المؤلفات التي تربوا على مئة مؤلف، في كل أصقاع الأرض، يغرف منها الناس ماء عذباً زلالاً، أما كتب غيره من الذين

---

(1) الإسراء: ٨١.

عاصروه؛ فـ ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزاً﴾[1].

ومن أشنع وأبشع بل وأفظع ما وقفت عليه في هٰذه الأيام هٰذا الطعن الصريح والتشويه القبيح الذي يصدر من أفاك أثيم مفتر حاقد على شيخ الإسلام رحمه الله، فتراه يكيل له الشباب والشتائم، بل إنه تجاوز كل حدود التقوى وخلع ثوب الخشية من الله حينما كفر شيخ الإسلام، فالله المستعان على ما يصفون.

ولم يقف أمر هذا السقاف المتهور ولم تكتف نفسه الخبيثة العفنة بهذا الفعل الأثيم، ولكنه أخذ في اللف والدوران والحيدة والميلان والكذب على شيخ الإسلام وتحريف كلمه عن مواضعه كما هي صفات أرباب أهل البدع، الذين هو منهم، بل من الداعين إلى البدع، المنافحين عنها.

وليس هٰذا فحسب؛ فإنه يمد لسانه في الطعن في العلامة الرباني وشيخ الإسلام الثاني ابن قيم الجوزية، فيكيل له من الطعن واللمز والنبز ما الله به عليم.

وها أنا ذا الآن أشرع في نقل طعونه في شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

ففي (ص ١١٢) تعليق (رقم ٤) طعن السقاف في شيخ الإسلام ابن تيمية.

وفي (ص ١٢٧) وصف شيخ الإسلام وابن القيم عليهما رحمة الله بالتجسيم، وهٰذه شكاة ظاهر عنك عارها، وبهت وافتراء ما أنزل الله به من

(١) مريم: ٩٨.

سلطان.

وفي (ص ١٤١) تمادى السقاف في طغيانه، وتمادى في ضلاله، وكذب على شيخ الإسلام رحمه الله، وزعم بهتاً وزوراً مبيناً أن شيخ الإسلام يثبت الحركة لله، وهذا من التقول والبهت والافتراء المبين الواضح؛ فأين إثباته للحركة لله، وضح هذا وصرح به، وإنما المعروف عند طلبة العلم والمتبعين للسنة أن شيخ الإسلام نقل اختلاف أهل العلم في ذلك؛ كما في «الفتاوى» (٥ / ٤٠٢)، فتبين عدم تورعه عن الكذب، وتقويله أهل العلم ما لم يقولوا، وذلك نسج على منوال الكوثري الهالك، الذي ارتضى هذا السقاف لنفسه أن يجعله مثالاً يحتذى ونبراساً يضيء الطريق.

وفي (ص ٢٤٥) كفر شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا من أعظم التطاول، وأعظم التلاعب في دين الله، ولكن هذه صفات أهل الأهواء اللئام، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

ولقد قال رسول الله ﷺ: «أيما امرىء قال لأخيه: يا كافر! فقد باء بها أحدهما». رواه البخاري ومسلم.

وشيخ الإسلام رحمه الله ولله الحمد بريء أشد البراءة من هذا التكفير الذي رماه به السقاف الملحد الهالك.

هذا ولم يقف أمر المراوغ المخادع الكذاب المدلس على تكفير شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، بل نسب إليه أنه يقول بأن لله جسم، وأود أن أنقل كلام السقاف، وأبين بتره وتحريفه، قاتله الله.

قال المخبط في (ص ٢٤٥ - ٢٤٦) في دفع شبهه ما نصه بالحروف

بعد أن نقل كلاماً للنووي قال فيه النووي: «فممن يكفر من يجسم تجسيماً صريحاً»؛ قال بعد هذا الهالك:

«ويدخل في ذلك الحرّاني ـ بتشديد الراء وتقديم المهملة ـ الذي يقول في غيرما كتاب من كتبه بالجسمية، ومن ذلك قوله في «تأسيسه» (١ / ١٠١): وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجساماً ولا أعراضاً، فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل جهل وضلال. اهـ.

قلت: بل قولك هذا والذي فطر السماوات والأرض جهل وضلال، أليس قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]: كافٍ في نفي معنى التجسيم وحقيقته عن خالق الأجسام أيها الحراني؟!».

أقول: في هذا المقطع عدة ملاحظات:

الأولى: أن هذا القول الذي نقله الخساف الهالك عن شيخ الإسلام رحمه الله ليس من الأقوال التي تبناها شيخ الإسلام ويدافع عنها، بل إنما حكاه عن لسان المتكلمين من أهل الإثبات.

الثانية: أن الخساف أسقط كلمة (وقالوا)، حتى يجعل هذا الكلام من كلام شيخ الإسلام، وهذا تحريف بيِّن واضح، وهذا من أعظم أنواع الشناعة في التحريف.

الثالثة: أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد نفى في أول كلامه

---

(١) الشورى: ١١.

أنـه يطلق لفظة الجسم على الله، ولكن السقاف اتباعاً لهواه لم يذكره، وإليك قول شيخ الإسلام رحمه الله:

«إن لفظ الـجسم والعـرض والمتحيز ونحـو ذلـك من ألفـاظ اصطلاحية، وقد قدَّمنا غير مرة أن السلف والأئمة لم يتكلموا في ذلك في حق الله لا بنفي ولا بإثبات، بل بدَّعوا أهل الكلام بذلك، وذمُّوهم غاية الذم».

وإليك أخي القارىء اللفظ من كلام شيخ الإسلام رحمه الله لا من كلام المحرفين المختلسين للكلام:

«ثم المتكلمـون من أهل الإثبات لما ناظروا المعتزلة؛ تنازعوا في الألفاظ الاصطلاحية، فقال قوم: العلم والقدرة ونحوهما لا تكون إلا عرضاً وصفة حيث كان، فعلم الله وقدرته عرض، وقالوا أيضاً: إن اليد والوجه لا تكـون إلا جسماً، فيد الله ووجهه كذلك، والموصوف بهذه الصفات لا يكون إلا جسماً، فالله تعالى جسم لا كالأجسام. قالوا: وهذا مما لا يمكن النزاع فيه إذا فهم المعنى المراد بذلك، لكن أي محذور في ذلك، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن صفاته ليست أجساماً وأعراضاً؛ فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل جهل وضلال» اهـ.

فمن عنده الجهل والضلال؟! الخساف أم شيخ الإسلام؟!

لقد تبين لك أخي القارىء أن السقاف بتر النص واختلسه، وهذا هو ديدنـه وتلك طريقته، فليحذر من يحترم نفسه من القراء، ويأبى أن يهزأ بعقله متسلق كهذا المخلوق، فليحذروا أن يسلموا للكذَّاب بهذه النقول

المفتـراة، وليدققـوا في مقالاته، فهٰذا المخلوق ملبس مدلس مراوغ من الطراز الأول، قد عششت عناكب الهوى والضلال في رأسه، فخرج على الناس بقلم مبتور ورأي موتور، ففاحت منه الروائح الكريهة التي تنم عن التشفي والتسـرع والهوى؛ فالحمد لله على بيان عوار أمره، والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

●●●●●

المفتـراة، وليدققـوا في مقالاته، فهذا المخلوق ملبس مدلس مراوغ من الطراز الأول، قد عششت عناكب الهوى والضلال في رأسه، فخرج على الناس بقلم مبتور ورأي موتور، ففاحت منه الروائح الكريهة التي تنم عن التشفي والتسـرع والهوى؛ فالحمد لله على بيان عوار أمره، والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

●●●●●

الفصل الخامس عشر

طعون في أئمة السلف وفي كتب السنة

هٰذا هو السقاف كما مر معك أيها القارىء الكريم، تلمس في كل حرف من كلامه حقداً دفيناً على أئمة السلف؛ يكذب عليهم، ويحرف كلامهم عن مواضعه، ويبتر النصوص، ويفعل ذلك كله لكي يصل إلى خبيث مآربه وساقط دعاويه، التي يجعلها دعاوى عريضة، ويبني عليها الأماني والخيال، وهيهات أن يقوم بنيان على الهواء!

فيا لله العجب من شأن الخساف هٰذا، فانظر إليه حين جدَّع سهام باطله وراش، وعنَّف على حماد بن سلمة، فقال فيه: «إن حماد بن سلمة ضعفه مشهور»، وذلك في التعليق **١١٢** ص ١٧٨، وفي ص **١٩٠** قال ما هو أدهى وأمر من هٰذا بكثير، فقال: «ونحن نغمز حماد بن سلمة أشد الغمز، وخصوصاً أحاديثه في الصفات، وعلى ذلك أهل العلم» اهـ.

إن هٰذا الغمز واللمز دليل على اتباع الهوى، ودليل على الابتداع، ودليل على قلة الدين والحياء وكساد العقيدة وفسادها.

إن حماد بن سلمة رحمه الله كان شديداً على أهل البدع، ولأنه من أوائل من صنف كتاباً في الصفات؛ فلذا يغمزونه ويضعفونه؛ لأنه قد أدحض شبههم، وجعل باطلهم قاعاً صفصفاً لا ترى فيه عوجاً ولا أمتاً،

وصدق إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله إذ يقول: «إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة؛ فاتهمه على الإسلام؛ فإنه كان شديداً على المبتدعة»[1].

وإن كان السقاف يدّعي أن أهل العلم قد ضعّفوه؛ فهذا كذب واضح بيِّن، وافتراء يحتاج ثبوته إلى أدلة قاطعة، فإن لم يكن البخاري قد أخرج له في الأصول؛ فقد أخرج له مسلم وغيره، وليعلم أن هذا مما عيب به على البخاري رحمه الله؛ إذ إنه لم يخرج لحماد، مع أنه أخرج لمن هو أسوأ حالاً من حماد، وحماد قد أخرج له مسلم وأصحاب السنن، والخساف الهالك يرغي ويزبد؛ لأن حماداً رحمه الله كان شديداً على البدع وأهلها، فلذا يغار السقاف على أسلافه من المبتدعة، ويحترق لأن حماداً تكلم فيهم، فأين الحق والإنصاف يا أيها الخساف؟! وما هو الجور والإجحاف يا أيها السقاف؟! ولماذا هذا الشطط والاعتساف؟!

وتكلم السقاف في أبي بكر بن أبي دواد، وزعم أنه كذاب، ونقل تكذيب أبيه له، وأقل ما أقوله في هذه المسألة ـ والتي لا بدَّ لأهل العلم والتحقيق أن يرجعوا إليها ويبحثوها ـ أن أقول: إنه إمام ثقة ثبت، ولي بحث مفرد في هذه المسألة، وقد سميته «نعم الورد المورود في بيان حال أبي بكر ابن أبي دواد» ؛يسر الله تمامه، وطعن السقاف لا يضره شيئاً، وإنما السقاف متبع لعريف المبتدعة وكبيرهم في هذا العصر الكوثري أخزاه الله.

أما طعون السقاف في كتب السنة جميعاً بلا تخصيص أو تقييد؛ فهذا أمر معروف من إمامه في البدع والضلال والفجور الكوثري، فهو مقتد

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧ / ٤٥٠).

بباطله حذو القذة بالقذة، وقد طلبت من السقاف الأسانيد في بعض المواطن، وها أنا ذا أريد منه إسناداً لا غبار فيه ولا مطعن عليه، بأن كتب السنة مفتعلة.

إن كان لديك حقّاً يا هٰذا أسانيد تدل على ذلك؛ فلا تكتم العلم وتحجزه، ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ للنَّاسِ ولا تَكْتُمونَهُ﴾[1]؛ فبيِّن ووضِّح؟! أما الكلام والشقشقة وغيرها؛ فهي أمور سهلة المركب، كل يستطيع لها، فلذا تكلم بعلم وبين، ولا يجوز لك أبداً كتمان العلم.

كل ذلك أقوله تحقيراً لأمرك وتهويناً لشأنك؛ فأنا واثق بالله معتصم به أنه ليس لك سند ولا إسناد فيما زعمت في كتب السنة، وهيهات هيهات، لو كان الأمر كما تدَّعي لسبقك بذم كتب السنة وبيان افتعالها وانتحالها كثير وكثير من أهل البدع والضلالات ممَّن اطَّلعوا ونظروا وبحثوا ودرسوا من رؤوس الرافضة والمعتزلة والأشاعرة والمذهبية المتعصبة والصوفية الهالكة والقبورية المحترقة الذين سهروا الليالي وأهلكوا الأجسام وأضاعوا الأزمان ليجدوا لهم في أهل السنة مطعناً فارتد بصرهم خاسئاً وهو حسير؛ فكيف نصدق اليوم دعيٌّ عاجز؛ لا هو في العير ولا في النفير؛ فلا علم ولا دراية ولا اطلاع ولا معرفة ولا لغة سليمة ولا كتابة مشرقة ولا إمكانيات تؤهله ليكون ذنباً من أذناب المبتدعة فضلاً عن أن يكون رأساً من رؤوسهم. . . إنه ليس أدل على سفه وعته هٰذا المخلوق من هٰذه الدعوى الطويلة العريضة التي يتشدق بها. . .

إن السقط من أمثالكم لو وجدوا شيئاً من هٰذا؛ لفرحوا أشد الفرح، بل لو وجدوا أسانيد واهية وموضوعة؛ لفرحوا بها ولطاروا بها أيما مطار،

---

(١) آل عمران: ١٨٧.

ولذهبوا شمالاً وجنوباً يرغون ويزبدون لكي يصححوها ويخرجوها.

قاتــل الله أهــل البــدع، ما أكثـر تشـويشهم وجعجعتهم، ولكن ـ والحمد لله ـ دون طحن.

والحمد لله على بيان أمرك، وفضيحة عقيدتك وفسادها، والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وفي ختام هذا الكتاب، الذي لم آل جهداً في ترتيبه وتبويبه وتنسيقه إلا فعلته، ولي في ذلك ابتغاء الأجر عند الله والثواب الحسن من لدنه، أود أن أنبه إلى أمر مهم، ألا وهو أن الباطل مهما زخرف ومهما لفلف؛ فالكرة عليه، ومآله إلى الزهق، والعاقبة إنما تكون للمتقين.

والله أسأل أن ينصر السنة وأهلها، وأن يقمع البدعة وأهلها، وأن يجعلنا من الموحدين الصادقين في الدين، والله أجل وأعلى وأعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

تم الفراغ منه في حائل

التاريخ ١٦/ ١/ ١٤١٤هـ

وكتب ذلك

عبد الرحمن بن يوسف الرحمة

أبو وداعة الأثري

●●●●●

الفهـــرس

● ● ● ● ●

التنضيد والمونتاج
دار الحسن للنشر والتوزيع
- هاتف ٦٤٨٩٧٥ - ص.ب ١٨٢٧٤٢ - عمان - الأردن

من إصداراتنا

العنوان	المؤلف	السعر
✱ لماذا ندافع عن السعودية؟	الشيخ عبدالقادر السندي	٥ ريال
✱ تذكير الغافل بفضل النوافل	الشيخ عبدالله الجار الله	٤ ريال
✱ وسائل حفظ الأمن	الشيخ عبدالله الجارالله	١ ريال
✱ دواء القلوب المريضة	الشيخ عائض القرني	٣ ريال
✱ أحكام نكاح الكفار على المذاهب الأربعة	حميضي بن عبدالعزيز الحميضي	٤ ريال
✱ حقوق الرسول بين المجتهد والكسول	عادل بن محمد العبد العالي	٢ ريال
✱ شبابنا إلى أين؟	عادل بن محمد العبد العالي	٢ ريال
★ الحذر من القول بحياة الخضر	محمد بن إبراهيم اللحيدان	٢ ريال
★ المزاح بين المشروع والممنوع	عبدالعزيز بن محمد الجطيلي	٢ ريال
★ الشباب ولذة التعبد	عادل بن محمد العبد العالي	٢ ريال
● الشباب وشياطين الانس	عادل بن محمد العبد العالي	تحت الطبع
★ الكشف عن كشف الرين عن مسألة رفع اليدين	الشيخ عبدالقادر السندي	١٠ ريال
★ تبرئة السلف من تفويض الخلف	محمد بن إبراهيم اللحيدان	٣ ريال
★ ماذا يجب عليك فتاة الاسلام	الشيخ عبدالله الجارالله	٣ ريال
★ اللمع من خطب الجمع	الشيخ عبدالله القصير	١٢ ريال
★ الفتاوى الاجتماعية (الجزء الأول)	خالد بن عبدالرحمن	٣ ريال
★ فضل تعدد الزوجات	خالد بن عبدالرحمن	٢ ريال
★ خلاصة الكلام في أركان الاسلام	الشيخ عبدالله الجارالله	٨ ريال
★ لألئ النظم الحاوي لمسائل عظيمة وتحفة الطحاوي	سلمان الحكمي الفيفي	٣ ريال
★ مرآة الجنان في إيضاح الاستحسان	سلمان الحكمي الفيفي	٣ ريال
★ تحف من ذخائر السلف	عبدالكريم بن صالح الحميد	٦ ريال
● الغصن الرطيب في فضائل الطيب	سلمان الحكمي الفيفي	تحت الطبع
★ الطريق إلى النهضة الاسلامية	حسن بن فلاح القحطاني	١٠ ريال
● النبي ﷺ في القرآن	حسين بن علي دحلي	تحت الطبع

● العلم في القرآن .... حسين بن علي دحلي تحت الطبع
● النظافة في القرآن .... حسين بن علي دحلي تحت الطبع
● إعجاز القرآن .... حسين بن علي دحلي تحت الطبع
★ الفتاوى الاجتماعية (الجزء الثاني) .... خالد بن عبدالرحمن ٣ ريال
★ الفتاوى الاجتماعية (الجزء الثالث) .... خالد بن عبدالرحمن ٤ ريال
★ الفتاوى الاجتماعية (الجزء الرابع) .... خالد بن عبدالرحمن ٤ ريال
★ دعوى الاصـلاح .... عبدالكريم بن صالح الحميد ٢ ريال
★ مقدمات الدجال .... عبدالكريم بن صالح الحميد ٢ ريال
★ مطالب الطالب ومثالب الناكب .... عبدالكريم بن صالح الحميد ٢ ريال
★ بشارة المكروب بمكفرات الذنوب .... محمد بن إبراهيم اللحيدان ٣ ريال
● تحذير الأمة من التهاون بصلاة الجماعة والجمعة .... الشيخ عبدالعزيز الشثري تحت الطبع
★ لذة العبادة، حقيقتها وأسباب تحصيلها .... الشيخ سعد الصالح ١ ريال
★ كيفية صلاة النبي - ﷺ - .... الشيخ عبدالعزيز بن باز ١ ريال
★ منكرات في القبور .... عبدالكريم بن صالح الحميد ١ ريال
★ عظيم الأجر في صلاة الفجر .... عبدالله بن عبدالرحمن ١ ريال
★ فوائد عامة (الجزء الثاني) .... عبدالله بن يوسف العجلان ٣ ريال
★ ١٠ رسائل للصائمين .... حميضي بن عبدالعزيز الحميضي ٤ ريال
★ نماذج رائعة من بطولات الصحابة .... عبدالله بن يوسف العجلان ٤ ريال
★ العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي .... مدحت بن حسن الفراج تحت الطبع
★ لماذا صلاة الفجر؟! .... عدنان الطرشة ٤ ريال
★ مجالسنا إلى أين؟! .... عدنان الطرشة ٥ ريال
★ واقع الشباب .... نايف بن سعد الحربي ٣ ريال
★ فتح الرحمن بذكر جملة ثابتة من الأحاديث في فضائل القرآن .... محمد بن إبراهيم اللحيدان ٣ ريال
★ فوائد في آداب المعلمين والمتعلمين .... الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ٣ ريال
★ الجواهر النقية من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية .... عبدالرحمن بن يوسف الرحمة ٣ ريال
★ توجيهات في حجة الرسول ﷺ وتوجيهات في زيارة المسجد النبوي .... الشيخ عبدالعزيز الشبل ٢ ريال
★ وصايا للحجاج والمعتمرين .... عبدالله بن يوسف العجلان ١ ريال